

دولة ليبيا

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية

قسم العلوم السياسية

المجتمع المدني في الوطن العربي وأبعاد المشاركة السياسية

(دراسة حالة تونس في الفترة بين 1987م - 2011م)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الإجازة العالية "الماجستير" في

العلوم السياسية

إعداد:

جمعة معمر محمد الدويب

إشراف:

د. محمد الهادي صالح الأسود

2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

(قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَّكَلَّمَاتُ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفِدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا)

صدق الله العظيم

سورة الكهف - الآية: 104

الإهداء

إلى روح والدتي الطاهرة رحمها الله،

إلى والدي العزيز أطل الله في عمره،

إلى كل المناضلين في سبيل عزة هذه الأمة ورفعتها.

شكر وتقدير

أشكر المولى عز وجل على ما أنعم عليّ من توفيق في سبيل نجاح هذا البحث.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر إلى كل من ساهم معي في إنجازهِ، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف، الدكتور: **محمد الهادي صالح الأسود** - لقبوله الإشراف على هذه الرسالة، وما قدمه من توجيهات ونصائح، كان لها الأثر الطيب في خروجها على صورتها الحالية.

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر إلى أعضاء هيئة التدريس بمدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، والشكر والتقدير إلى كل من الأستاذ الدكتور/ مسعود المهدي السلامي، الدكتور بشير علي الكوت على تفضلهما بالموافقة على الاشتراك في لجنة المناقشة فشكراً لهما على ما بدلاه من جهد قيم في تقويم البحث

وفي النهاية أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني، وقدم لي خدمة من العاملين في المكتبات العلمية بجامعة سوسة، وجامعة تونس المنار، وكذلك لمؤسسات المجتمع المدني في تونس.

والله ولي التوفيق

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
1	الآية.	2
2	الإهداء.	3
3	شكر وتقدير.	4
4	قائمة المحتويات.	5
5	المقدمة.	7
6	أهمية البحث.	9
7	أهداف البحث.	9
8	إشكالية البحث.	9
9	فرضية البحث.	9
10	مناهج البحث.	10
11	حدود البحث.	11
13	الدراسات السابقة.	11
14	تقسيمات البحث.	16
15	الفصل الأول- نشأة وتطور المجتمع المدني في الوطن العربي.	
16	المبحث الأول- المجتمع المدني في الفكر العربي.	21
17	المبحث الثاني- تطور المجتمع المدني في الوطن العربي.	31
18	المبحث الثالث- العلاقة بين المجتمع المدني والنظم السياسية في الوطن العربي.	45
19	الفصل الثاني- المجمع المدني في تونس.	
20	المبحث الأول- ظهور المجتمع المدني في تونس.	59
21	المبحث الثاني- تصنيفات المجتمع المدني في تونس.	73

22	المبحث الثالث- دور المجتمع المدني في صنع السياسية العامة.	84
23	الفصل الثالث- المجتمع المدني في تونس وفرص المشاركة السياسية.	
24	المبحث الأول- قنوات المشاركة الشعبية وعناصر المجتمع المدني.	100
25	المبحث الثاني- دور مؤسسات المجتمع المدني في ثورة 14 يناير.	114
26	المبحث الثالث- آفاق عمل المجتمع المدني في تونس.	128
27	الخاتمة.	141
28	نتائج البحث.	142
29	التوصيات.	144
30	المصادر والمراجع.	145

المقدمة

أصبح موضوع المجتمع المدني من بين المواضيع التي تحظى باهتمام واسع بين مختلف النخب في الوطن العربي، حيث استطاع أن يضطلع بدور مهم في تعزيز الحرية، وإقامة دولة المؤسسات.

إن ما تشهده الدول العربية من تزايد في عدد مؤسسات المجتمع المدني، وتنوع أنشطتها، وبرامجها، يؤكد دورها في دعم أسباب التقدم، لكنها لم تصل إلى ما وصلت إليه في الدول المتقدمة، التي صار فيها للمجتمع المدني دورٌ رائدٌ في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، بينما لا يزال الوطن العربي يتلمس الطريق للتخلص من تغول الدولة ووصايتها.

في مصر مثلاً، يوجد أقدم وأضخم المؤسسات المدنية في الوطن العربي، وقد برز العديد منها، حيث خدمت في مختلف الجوانب الاجتماعية، وكانت ذات تأثير واسع وقوي، واما في الأردن، فيعود تاريخ المؤسسات المدنية إلى بداية نشأة الدولة، وقد اتسمت في بدايتها بطابع العمل الخيري والنجدة الاجتماعية، وفي الجمهورية التونسية يعود تاريخ نشأة بعض المؤسسات المدنية إلى مطلع القرن العشرين، وكان لهذه المؤسسات دورٌ بارزٌ في قيادة النضال الوطني، مثل الحزب الدستوري، والاتحاد العام التونسي للشغل الذي تأسس عام 1946، وساهم في تأطير الحركة النقابية في وقت مبكر، كما تأسست في تونس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان عام 1976، لتكون أول منظمة من نوعها في الوطن العربي وأفريقيا.

ونتيجة لما أصبح يقوم به المجتمع المدني، في ظل تطور الدولة الحديثة، من أعمال مهمة، وقع اختيار الباحث على "موضوع علاقة المجتمع المدني بالمشاركة السياسية في الوطن العربي"، دراسة حالة تونس على اعتبار أن الجمهورية التونسية

هي البلد العربي الذي كان نقطة بداية الثورات العربية في مطلع العام 2011، لذلك فقد رأي الباحث الضروري الوقوف على طبيعة الأدوار الحقيقية التي تضطلع بها مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي على وجه العموم، وفي الجمهورية التونسية على وجه الخصوص، فيما يتعلق بتفعيل المشاركة السياسية، للتعرف على الدور الذي يلعبه المجتمع المدني، والمشاكل والقيود التي تواجهها مؤسساته منذ نهاية عهد أبو رقية عام 1987.

ثانياً- أهمية البحث:

أخذ المجتمع المدني يزداد بقوة مع مرور الزمن، ويعظم دوره في الدولة يوماً بعد يوم، لاسيما مع زيادة الأزمات والمشاكل التي تواجه المجتمعات، حتي بدأ البعض يسميه بالقطاع الثالث، لذا تكمن أهمية البحث في أنه يحاول إظهار الأثر الإيجابي للمجتمع المدني، في الوطن العربي عموماً، والجمهورية التونسية على وجه الخصوص، وإبراز قدرته على المشاركة السياسية واستكمال دور الدولة في تقديم الخدمات وإدارة السياسة العامة.

ثالثاً- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

- 1- التعرف على طبيعة المجتمع المدني في الجمهورية التونسية وتصنيفاته.
- 2- التعرف على الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في المشاركة السياسية والاجتماعية خلال فترة حكم الرئيس بن علي لتونس.
- 3-تسليط الضوء وإبراز دور مؤسسات المجتمع المدني في تونس اثناء ثورة 14 يناير.

رابعاً- إشكالية البحث:

من المفترض أن يقوم المجتمع المدني بدور مهم في المشاركة في وضع السياسات العامة، فهل يقوم المجتمع المدني في الوطن العربي عموماً والجمهورية التونسية على وجه الخصوص بهذا الدور كما ينبغي؟ وهل ساهمت الأنظمة السياسية في نجاحه وانتشاره؟

خامساً- فرضية البحث:

- المجتمع المدني ساهم نسبياً بعد تحول السابع من نوفمبر في لعب دور في المشاركة السياسية من خلال المساهمة في صنع السياسة العامة داخل الجمهورية التونسية.

- لم يستطع المجتمع المدني لعب أي دور في المشاركة السياسية خلال هذه الفترة، وذلك بسبب القيود القانونية والسياسية التي حدثت من نشاطه.

- فرص المشاركة السياسية تكون اكبر في ظل وجود المؤسسات الديمقراطية إذا ما توافرت الإرادة الحقيقية للنظام السياسي في تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

سادساً- مناهج البحث:

1- المنهج الوصفي التحليلي.

تحليل طبيعة الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في تونس داخل النظام السياسي لكي نصل إلى نتائج دقيقة واضحة.

2- منهج دراسة الحالة:

يهتم هذا المنهج بالتركيز على ظاهرة معينة محددة، وذلك عن طريق دراستها من مختلف الجوانب بهدف معرفة الجوانب المرتبطة بها، فإن الدراسة تستخدم هذا المنهج في تحليل الحالة التونسية.

سابعاً- التعاريف الإجرائية:

1- المجتمع المدني:

يقصد بالمجتمع المدني تلك التكوينات او التنظيمات الطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، من احزاب سياسية ومنظمات نقابية وجمعيات،

تتمتع باستقلالية مالية وإدارية عن الدولة، تضمن لها تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح دون تدخل الدولة.

2- المشاركة السياسية:

تعني انخراط المواطنين في العملية السياسية، بحيث يكون لهم دور في التأثير والتعبير الحر في مجال اتخاذ القرارات، إما مباشرة أو من خلال اختيار ممثلهم للقيام بهذا الدور، وإن كانت هذه المشاركة من قبل المواطنين تختلف من دولة لأخرى باختلاف الأنظمة السياسية.

3- الدستور:

هو الأساس الذي يركز عليه البناء الهيكلي للدولة في وثيقة تبين شكل الدولة "ملكي و جمهوري"، وطبيعة نظام الحكم وكذلك شكل النظام الاقتصادي، كما تبين وضع السلطات العامة في الدولة، من حيث كيفية ممارسة هذه السلطات لوظائفها، كما تبين هذه الوثيقة أيضاً حقوق وواجبات الأفراد.

ثامناً- حدود البحث.

الحدود الزمنية:

يتناول المجتمع المدني في الوطن العربي بصفة عامة، والجمهورية التونسية بصفة خاصة، فهي محددة بزمان لأنها ترصد هذا التطور في إطار تاريخي محدد، يمتد من 1987 حين تولى بن علي الحكم إلى 2011 تاريخ سقوط هذا النظام.

الحدود المكانية:

يعتبر البحث محدد المكان بإطار جغرافي هو الوطن العربي بصفة عامة، وبوجه الخصوص الجمهورية التونسية.

تاسعاً- الدراسات السابقة:

تأتي أهمية الدراسات السابقة كونها تمكن الباحث من الاطلاع على ما تم التوصل إليه من نتائج في الدراسات السابقة حول نفس الموضوع بشكل كامل، أو في جزئية معينة منه، ومن الدراسات السابقة التي اعتمد عليها الباحث في دراسته:

أ- زياد السعداوي: مفهوم المجتمع المدني في تونس، رسالة ماجستير، جامعة تونس 1997.

تلقتي هذه الدراسة مع موضوع الباحث المتعلق بدور المجتمع المدني في المشاركة السياسية، وذلك من خلال بعض العناوين التي احتوتها الدراسة، كالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وإشكال تدخل الدولة في المجال السياسي والمجال الاقتصادي، ومن العناوين التي احتوتها الدراسة أيضاً تكامل المجتمع المدني والدولة، وكذلك تناول الباحث تصنيفات المجتمع المدني، وهذه العناوين تشكل في المجمل إضافة لموضوع الباحث، كونها تتحدث وإن كانت بشكل غير مباشر عن دور المجتمع المدني في المشاركة السياسية.

مع ذلك يمكن الإشارة إلى بعض أبرز نقاط الاختلاف بين هذه الرسالة وموضوع بحثنا، منها تركيز الدراسة على مفهوم المجتمع المدني، حيث لم يشر في دراسته بشكل مباشر إلى دور المجتمع المدني في المشاركة السياسية، كما أنه لم يتناول في دراسته فترة حكم الرئيس بن علي بشكل كامل، خلافاً لموضوع بحثنا الذي تناول فترة تولي الرئيس بن علي السلطة منذ عام 87 حتى قيام ثورة 14 يناير 2011.

ب- عاطف عاتي: الأحزاب السياسية في تونس، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس 1996، تناول الباحث في هذه الدراسة ثلاثة أحزاب سياسية، هي: حركة التجديد، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وحزب الوحدة الشعبية.

وخلص الباحث في دراسته إلى أن الإطار التنظيمي الذي اعتمدته الأحزاب الثلاثة لم يؤهلها للتطور والانتشار داخل المجتمع، ويرجع السبب في ذلك حسب رأيه إلى عوامل عدة، أبرزها أن هذه الأحزاب لم تتمكن من تركيز هياكلها على المستوى المحلي والجهوي بقدر ما يسمح لها بتجسيد حضورها "الجغراسياسي"، كما خلص الباحث إلى أن محدودية عدد المؤطرين لكل من حزب الوحدة الشعبية وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين لم يساعدها على التعريف بأطروحاتهما الأيديولوجية، مما قلل عدد المستقطبين، إضافة إلى احتكار الهياكل العليا لهذه الأحزاب لسلطة اتخاذ القرار.

وجاءت أهمية الإشارة إلى هذه الرسالة، كونها تبحت في إحدى مؤسسات المجتمع المدني في تونس خلال فترة حكم الرئيس بن علي، حيث تناولت عديد العناوين المهمة المتعلقة بدور الأحزاب الثلاثة في العملية السياسية، وتلتقي الدراسة في جانب مهم مع موضوع البحث المتعلق بوظائف الأحزاب الثلاثة على الصعيد الاجتماعي والسياسي وعلاقتها بالسلطة، التي رأى الباحث أن الضرورة العلمية تقتضي الاستعانة بها للفائدة والإثراء المعرفي، الذي يمكن أن تقدمه لموضوع دراسته المتعلق بالمشاركة السياسية، والذي جزء كبير من هذه الرسالة يدور حوله، ما يجعلها مشابهة لموضوع الباحث.

فيما تختلف هذه الدراسة عن موضوع الباحث من حيث إنها اقتصرت على فترة محدودة، وهي السنوات العشر الأولى من حكم الرئيس بن علي، كما أن الدراسة لم تتناول باقي الأحزاب السياسية المعروفة في تونس خلال تلك الفترة، مكتفياً بتناول ثلاثة أحزاب فقط.

ج- محمد مزام: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تونس المنار، سنة 2009.

تناول الباحث في هذه الدراسة الإطار العام للرابطة، وكذلك الخصائص الجمعية لها، وخلص الباحث في نهاية الدراسة إلى القول بأن الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان حافظت على ريادتها، لتكون رمزاً للمجتمع المستقل، وجعل أوضاعها مقياساً لأوضاعه.

وتلتقي هذه الدراسة مع موضوع الباحث كونها تناولت بالدراسة الرابطة التونسية للدفاع عن لحقوق الإنسان، التي تعد من أبرز مكونات المجتمع المدني في تونس، وذلك بحكم تركيزها على متابعة حقوق الإنسان في تونس منذ تأسيس الرابطة عام 1976 حتى عام 2010.

ووقع اختيار الباحث للاستعانة بهذه الرسالة كونها تميزت بدراسة إحدى منظمات المجتمع المدني الفاعلة في تونس، التي عرفت بنشاطها المميز بشكل مستقل عن تدخل الدولة، والتي تدخل ضمن دراسة الباحث، لذا من الأهمية الاستعانة بهذه الدراسة لما تقدمه من إضافة في جزء مهم من موضوع البحث.

د - قمر بيداني: الجمهورية في تونس، رسالة ماجستير، في القانون العام، جامعة سوسة 2004، وجاءت أهمية الإشارة إلى هذه الرسالة لتناول الباحثة طبيعة النظام السياسي في تونس، وانتهت الباحثة في خاتمة الدراسة إلى القول بأن مسألة موافقة النظام السياسي الجمهوري التونسي لمقتضيات الجمهورية تعكس واقعاً قانونياً وسياسياً متشعباً، تحركه اعتبارات سياسية ظرفية أكثر منها اختيارات تشريعية واضحة، كما دعت النظام إلى إعادة النظام الانتخابي حتى يستجيب أكثر ما يمكن لمقتضيات الجمهورية، ويؤدي فعلياً إلى التداول السلمي على السلطة، ومطالبته أيضاً

بأن يمنح مجالاً أوسع للأحزاب السياسية والنقابات، حتى تساهم بأكثر حرية وفاعلية في الحياة السياسية للدولة.

وبالرغم من أن الدراسة تناولت واقع مؤسسات المجتمع المدني في تونس حتى عام 2004 فقط، إلا أن العناوين التي تناولتها الباحثة حول الموضوع، والتي تم الإشارة إليها تلتقي إلى حد ما مع موضوع الباحث، وذلك فيما يتعلق بفرص المشاركة السياسية لمؤسسات المجتمع المدني منذ وصول الرئيس بن علي إلى السلطة عام 1987 حتى عام 2004، والتي رأت الباحثة الاستعانة بها لما تحويه من معلومات تمكن الباحثة من تكوين رؤية واضحة عن موضوع الدراسة، كما ان من بين الدراسات التي اطلع عليها الباحث أيضاً*.

الملاحظ أن الدراسات السابقة لم تتناول دراسة المجتمع المدني في تونس بكل جوانبه، حيث إن كل واحدة من تلك الرسائل ركزت على تناول جزئية معينة فقط، مثل الأحزاب السياسية، أو الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

إضافة إلى أن الباحث واجه إشكال غياب الدراسات الجديدة، التي تناولت المجتمع المدني في تونس بعد الثورة، مما صعب المهمة على الباحث في التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني أثناء الثورة، وخلال عملية الانتقال الديمقراطي، التي بدأت في تونس بعد الثورة.

* - عمر أرحومه أبو رقيبة، مؤسسات المجتمع المدني وإشكالية الديمقراطية في الوطن العربي -حالة مصر- رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2005.

- إبراهيم محمد الفرجاني، الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ظل المتغيرات الدولية، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2006.

- رجب محمد أبو عائشة: مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا- دراسة حالة جمعية واعتصموا للأعمال الخيرية كنموذج، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2011.

- أمين محفوظ: حرية تكوين الأحزاب السياسية دراسة مقارنة للنظامين التونسي والجزائري، رسالة نيل الشهادة المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية بسوسة، 1991.

- عبد العزيز الجزيري: مشروع السلطة في الأنظمة السياسية العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة تونس المنار، 2002.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

ساعدت تلك الدراسات الباحث في تكوين رؤية واضحة في الموضوع محل الدراسة، وذلك بتحديد مشكلتها بشكل واضح، إضافة إلى اختيار المنهجية العلمية التي تتلاءم وموضوع المجتمع المدني في تونس، وأبعاد المشاركة السياسية. وتتميز هذه الدراسة بأنها تقدم إضافة جديدة عن غيرها من الدراسات السابقة، كونها تتفرد ولأول مرة بتناول مؤسسات المجتمع المدني في تونس من حيث دورها في المشاركة السياسية منذ وصول الرئيس بن علي إلى السلطة، حتى نهاية عام 2011.

عاشراً- تقسيمات البحث:

سيتم تناول الموضوع من خلال مقدمة وثلاثة فصول، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول.

نشأة وتطور المجتمع المدني في الوطن العربي.

المبحث الأول- المجتمع المدني في الفكر العربي.

المطلب الأول- مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي.

المطلب الثاني- النظرة المعاصرة للمجتمع المدني.

المطلب الثالث- انتقال المفهوم للثقافة العرية والصعوبات التي واجهته.

المبحث الثاني- تطور المجتمع المدني في الوطن العربي.

المطلب الأول- مفهوم المجتمع والدولة في الفكر العربي.

المطلب الثاني- ظهور مؤسسات المجتمع المدني.

المطلب الثالث- أنواع مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي.

المبحث الثالث- العلاقة بين المجتمع المدني والنظم السياسية في الوطن العربي.

المطلب الأول- سمات العملية السياسية في الوطن العربي.

المطلب الثاني - أهمية المشاركة السياسية.

المطلب الثالث- المجتمع المدني في الوطن العربي، وفرص المشاركة السياسية.

الفصل الثاني.

المجتمع المدني في تونس.

المبحث الأول- ظهور المجتمع المدني في تونس.

المطلب الأول- طبيعة نظام الحكم في تونس.

المطلب الثاني- سمات العملية السياسية في تونس.

المطلب الثالث- نشأة مؤسسات المجتمع المدني في تونس.

المبحث الثاني- تصنيفات المجتمع المدني في تونس.

المطلب الأول- الأحزاب السياسية.

المطلب الثاني- النقابات.

المطلب الثالث- الجمعيات.

المبحث الثالث- دور مؤسسات المجتمع المدني في صنع السياسة العامة.

المطلب الأول- العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

المطلب الثاني- المشاكل التي يواجهها المجتمع المدني في تونس.

المطلب الثالث- المجتمع المدني ودوره في تفعيل المشاركة السياسية.

الفصل الثالث.

المجتمع المدني في تونس وفرص المشاركة السياسية.

المبحث الأول- قنوات المشاركة الشعبية، وعناصر المجتمع المدني.

المطلب الأول- مظاهر المشاركة السياسية المباشرة، وشبه المباشرة.

المطلب الثاني - المشاركة السياسية غير المباشرة.

المطلب الثالث - أسباب ثورة 14 يناير.

المبحث الثاني - دور مؤسسات المجتمع المدني في الثورة.

المطلب الأول - دور الأحزاب السياسية أثناء ثورة 14 يناير.

المطلب الثاني - دور المنظمات النقابية والجمعيات في الثورة.

المطلب الثالث - مؤسسات المجتمع المدني الاقل مشاركة في الثورة.

المبحث الثالث - آفاق عمل المجتمع المدني في تونس.

المطلب الأول - أثر التحولات السياسية والقانونية في تونس بعد الثورة على مؤسسات المجتمع المدني.

المطلب الثاني - مستقبل الأحزاب السياسية.

المطلب الثالث - مستقبل المنظمات النقابية والجمعيات في تونس بعد الثورة.

الفصل الأول

نشأة وتطور المجتمع المدني في الوطن العربي

المبحث الأول: المجتمع المدني في الفكر العربي.

المبحث الثاني: تطور المجتمع المدني في الوطن العربي.

المبحث الثالث: العلاقة بين المجتمع المدني والنظم السياسية في الوطن العربي.

الحديث عن المجتمع المدني يستلزم تقييم مؤسساته من حيث قدرتها وفعاليتها كذلك على إحداث التغيير الإيجابي الذي يساهم في استقرار الدولة وتطورها، وهذا يتوقف إلى حد ما على هامش الحرية المتاح الذي يسمح لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة الحركة بالشكل الذي يضمن الاستقلالية الإدارية والمالية لها عن تدخل الدولة التسلطية التي تحرص على وضع القيود القانونية والسياسية التي تحول دون تحقيق أهدافه.

ولعل التحدي الذي يواجه المجتمع المدني في الوطن العربي هو غياب المناخ الديمقراطي في أغلب الدول العربية، إذ لا يمكن توقع مجتمع مدني قوي وفعال دون وجود الأسس الديمقراطية التي تؤمن للمجتمع المدني فرص المشاركة في عملية صناعة القرار لا بل إنه لا يمكن له أن ينمو ويتطور إلا في دولة ديمقراطية، تكون فيها العلاقة بين النظم السياسية في الوطن العربي والمجتمع المدني في شكلها الطبيعي، عليه سيتم في هذا الفصل تناول الموضوع في ثلاث مباحث- يختص المبحث الأول: لتناول المجتمع المدني في الفكر العربي، المبحث الثاني: تطور المجتمع المدني في الوطن العربي، فيما يتناول المبحث الثالث: العلاقة بين المجتمع المدني والنظم السياسية في الوطن العربي.

المبحث الأول

المجتمع المدني في الفكر العربي

لا يمكن القول بوجود تعريف واحد للمجتمع المدني، وذلك بسبب كثرة واختلاف تعاريف مفهوم المجتمع المدني بين الفلاسفة والمفكرين في الغرب، الذي أصبح اليوم مفهوماً عالمياً مثل مفهوم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعولمة، وغيرها من المفاهيم الكونية.

حيث برزت في الغرب بعد الثورة الفرنسية مدرستان شغل انصارهما مفهوم المجتمع المدني حيزاً بارزاً: المدرسة الليبرالية والمدرسة الماركسية، وتباينت الرؤية للمفهوم داخل كل مدرسة من أدم سميت إلى المفكر الفرنسي المعاصر ريمون أورن من صفوف الليبراليين، ومن هيجل، وماركس إلى قرامشي ضمن التيار الماركسي،¹ ويعتبر تعريف قرامشي من أبرز التعريفات الغربية التي تبسط هذا المفهوم وابعدته عن التعقيد فهو بالنسبة له "محمولة من البنى الفوقية مثل النقابات، والأحزاب، والصحافة والمدارس والأدب والكنيسة"، ومن خلال هذا التمهيد سيتم تركيز على تناول المجتمع المدني في الفكر العربي في المطالب التالية:

المطلب الأول مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي، المطلب الثاني النظرة المعاصرة للمجتمع العربي، المطلب الثالث انتقال المفهوم للثقافة العربية والصعوبات التي واجهته.

¹ - الحبيب الجحاني، وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دمشق، دار الفكر، ط1، 2003، ص18.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي

تصدر المجتمع المدني كمفهوم اهتمامات المفكرين والسياسيين في الوطن العربي، خلال العقود الأخيرة، وتحديداً "في بلدان المغرب قبل المشرق"¹، ويمكن القول أن فكرة المجتمع المدني تعد فكرة مربوطة إلى حد كبير بالثورة البرجوازية، وبالثورة الفرنسية على وجه الخصوص، التي كان لها دور في تحويل هذه الفكرة إلى واقع أفرز شكلاً جديداً من أشكال تنظيم المجتمع، حيث أصبح يتشكل شيئاً فشيئاً بمعزل عن المجتمع السياسي، "مستقلاً عن الدولة، وتظهر في شكل مؤسسات مجتمعية مدنية غير حكومية، أي أنها خارج المجتمع السياسي،" أي صار منظماً ومحكوماً بمؤسسات تمثيلية، تجمع مختلف طبقاته وفئاته"²، بشكل إرادي من أجل أهداف وأنشطة، والدفاع عن مصالح معينة، مثل الأحزاب السياسية، والمنظمات، والنقابات، والجمعيات بمختلف أنواعها، إضافة إلى المؤسسات الدينية والإعلامية.

تلعب هذه المنظمات دوراً مهماً في التعبير عن آراء المنخرطين فيها، ومواقفهم، وكذلك الدفاع عن مصالحهم، من خلال تأطير المواطنين، وكذلك لإمكان الوقوف في وجه محاولات تسلط الدولة، فهي تقوم بدور المدافع عن هذه الحقوق، أما الواقع العربي، فإن هذه المؤسسات غير الحكومية، حتى وإن وجدت في بعض الدول العربية، فإن وجودها شكلي، ولا تتمتع باستقلالية كبيرة، ما أفقدها جزءاً من دور مؤسسات المجتمع المدني، إذا ما استثنينا بعض المنظمات المحدودة، التي تحاول الحفاظ على شيء من استقلاليتها، مثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

¹- علي الكنز: وعي المجتمع بذاته، الدار البيضاء، المغرب، دار توبقال للنشر، ط1، السنة بلا، ص23 .
²- الطاهر لبيب وآخرون: المجتمع المدني، صفاقس، تونس، الناشر الاتحاد العام التونسي للشغل، ط1، 1991، ص43.

ولتعويض ذلك، رأى البعض توسيع المفهوم، ليشمل المؤسسات التقليدية مثل القبيلة - الجماعة الدينية، أو المذهبية، بسبب اشتراكها الواسع في خصائص المؤسسات المدنية العربية،¹ وهو ما يثير جدلاً حول قدرة المجتمع القبلي التقليدي على تحقيق مهام مؤسسات المجتمع المدني الحديثة في مواجهة انحراف السلطة، ما يتطلب ضرورة التمييز بين المجتمع المدني، والمجتمع التقليدي، ومن أبرز الذين تكلموا في هذا الجانب الأستاذ برهان غليون الذي يرى أن البنى الاجتماعية ما قبل الدولة، مثل العشيرة بقيمتها التكافلية وعصبيتها تشكل جزءاً من المجتمع المدني، الذي يبقى بعد تأسيس الدولة داعياً إلى ضرورة تحديد مفهوم المجتمع المدني، الذي يجب أن نتبناه وندعمه ونضع له الأطر، من أجل وضع حد للسلبيات والمعوقات، التي تعوق المجتمع المدني العربي.²

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المجتمع المدني، وبقدر ما أنه استقطب اهتمام الرأي العام في الوطن العربي، إلا أنه صار من أبرز المسائل المطروحة للنقاش والتدارس، هذا المفهوم شابه الكثير من الغموض والتشويه، لأنه استعمل كثيراً في حالات في غير محله، ولأجل تصحيح هذا المفهوم، وإزالة الغموض عنه، بدوره دعا الأستاذ الحبيب الجحاني إلى ضرورة إجراء معالجة لهذا المفهوم:³

أولاً- على المستوى النظري في ضوء المفاهيم السياسية.

ثانياً- في ضوء الواقع العربي والممارسة اليومية للسلطة.

1- علي عباس مراد، وفتحي محمد البعجة: المجتمع المدني والديمقراطية في ضوء تجارب التحديث والتنمية العربية، بنغازي، دار الإبداع للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص262.

2- وفاء كاظم الشمري: المجتمع المدني إشكالية التكوين والعلاقات بالدولة والمؤسسات الدولية، طرابلس، دار الأكاديمية للطباعة والتأليف والنشر، ط1، 2008، ص52.

3- الحبيب الجحاني، وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: مرجع سابق، ص52.

لقد استعمل الخطاب الرسمي مفهوم المجتمع المدني، في أغلب الدول العربية لأغراض سياسية معينة، حيث وُظِّفَ الخطابُ الرسمي العربي للمفهوم بشكل خاطئ، وقدمت السلطة نفسها على أنها الحريصة والداعمة للمجتمع المدني، في حين أن الممارسة الفعلية، في الواقع، مختلفة تماماً مع أبسط معاني المفهوم، ويبدو ذلك واضحاً من خلال علاقتها بالمجتمع المدني، حيث إنها في الوقت الذي تحرص فيه على الظهور بالمظهر المتحضر، والمدافع عن مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، نجدها وفي ذات الوقت تنتهك هذه الحقوق، ولا تسمح بالتعددية السياسية الاجتماعية، وإن وُجِدَتْ فهي شكلية فقط .

أما علماء السياسة ذوو الاتجاه الإسلامي، فبعضهم يرى أن المجتمع المدني حمّالٌ أوجه، إذ يشير د. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل إلى أن المجتمع المدني وبسبب ارتباطه الوثيق بالحضارة الغربية قد أثار الكثير من الصعوبات عند وضع تعريف محدد له، مؤكداً على أن المحاولات المرتبطة بتعريف نظري للمجتمع المدني لتبديد ما قد يكتنفه من غموض، إنما يرد عليها الكثير من الانتقادات، أهمها أن هذه التعريفات الإجرائية تتغافل الأبعاد التاريخية للمفهوم، وتتبع سيرته وتطوره، فهي تتعامل معه كمال لا في تطوره، وإهمال تاريخية المفهوم لحساب المعاني المعاصرة التي آل إليها.¹

وفي ذلك إشارة واضحة إلى أنه لا يوجد اتفاق، بين المفكرين العرب، على إيجاد تعريف لمفهوم المجتمع المدني، كما لا يوجد اتفاق حتى على مكوناته.

1- حسن سلامة: العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر مع الإشارة للجمعيات الأهلية، الإسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص75.

إلا أن هذه الاختلافات والتنوعات والتعريفات العديدة للمجتمع المدني، لم تحل دون تبني ندوة المجتمع المدني، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992، لتعريف المجتمع المدني على أنه يقصد به "المؤسسات السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة، في استقلال عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة، منها سياسية كالمشاركة في عملية صناعة القرار على المستوى الوطني والقومي، مثال الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاء عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية".¹

المطلب الثاني: النظرة المعاصرة للمجتمع المدني

إن استمرار الجدل في الساحة العربية، حول مفهوم المجتمع المدني بين مختلف النخب السياسية، والفكرية، بين مقرر بوجوده وفاعليته، وبين منكر لوجوده أو مقرر بوجوده، ومنكر لفاعليته، يؤكد على عدم نضج الفكرة، وهذا يقودنا إلى طرح التساؤل التالي:

هل يوجد مجتمع مدني في الدول العربية؟

إننا نقصد هنا، ذلك الوجود الحقيقي المستقل وليس الوجود الشكلي... نسأل عن الوجود النوعي، الذي يكون فيه المجتمع المدني يعمل بشكل مستقل عن تدخل الدولة، وبإمكانه أن يقوم بأدواره كاملة، بما فيها المشاركة في العملية السياسية، كما هو الأمر في الدول الديمقراطية، فلا يمكن النظر إلى المجتمع المدني من خلال عدد منظماته، التي قد تتجاوز أعدادها في بعض الدول العربية العشرة آلاف منظمة وجمعية، ولا

¹ - سعد الدين إبراهيم: المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1992، ص26.

بما تنص عليه الدساتير، وتجاهل طبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، التي يمكن من خلالها فقط الحديث عن الوجود الحقيقي للمجتمع المدني في الوطن العربي.

الأستاذ أيمن عبد الوهاب يرى أن إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة تثير قضية الطابع التدخل لل دولة العربية في نشاط العمل الأهلي، وتوجيه منظماته بمستويات مختلفة، وحتى تكتمل عملية المراهنة على مجتمع مدني قوي وفاعل وتصبح تلك المراهنة في حيزها الواقعي والمضمون، يطالب بضرورة بناء قاعدة قانونية، وثقافية، تعمل على تحرير المجتمع المدني من القيود المجتمعية والسياسية.¹ من الواضح أن إشكال العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الوطن العربي، يعكس الهشاشة التي تقوم عليها فكرة المجتمع المدني، بسبب القيود المفروضة من طرف السلطة على المجتمع المدني، وكذلك غياب النخب الواعية، التي تنصدر المشهد العام للمجتمع المدني، وهي التي تفرض سيطرتها وهيمنتها الاقتصادية والثقافية على المجتمع ككل، إذ يعتبر الأستاذ برهان غليون، "أن النخب التي تقود المجتمع المدني في الوطن العربي تجعل من الصعوبة بمكان تشييد نظرية يمكن الاطمئنان إليها بوصفها نظرية المجتمع المدني في العالم العربي المعاصر".²

لقد أوجد مفهوم المجتمع المدني، اختلافاً وتبايناً واضحاً في الفكر العربي، بين المدني والأهلي، والمدني في مقابل العسكري، فيما يعني عند البعض بالمجتمع

¹- أيمن عبد الوهاب: المجتمع المدني العربي السمات العامة ومتطلبات التفعيل، موقع الأهرام الرقمي، 1 أكتوبر 2008:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=222174&eid=15>.

²- د. محمد عابد الجابري: عوائق بنيوية أمام التحول الديمقراطي:
<http://www.elaph.com/NewsPapers/2005/4/52913.htm?sectionarchive=NewsPapers#sthash.g7SDrhMD.dpuf>.

المتمدن أي المتحضر، وهذا يعكس الغموض والعشوائية في استعمال المفهوم الوافد من الغرب.

إلا أن ذلك الاختلاف والجدل الحاصل اليوم حول تعريف مفهوم المجتمع المدني ومكوناته، وعلاقته بالدولة، باعتباره مستقلاً عن المجتمع السياسي، لا يعني إنكار وجود المجتمع المدني في الوطن العربي، والقول بأن المجتمع العربي الإسلامي لم يعرف المجتمع المدني، إلا بعد انتقاله إلى المنطقة من الغرب. ونشير هنا إلى المجتمع المدني كواقع تاريخي، سابق لظهور المفهوم في أوروبا خلال العصر الحديث، فالمجتمع العربي الإسلامي حسب رأي الأستاذ الطاهر لبيب كان قد عرف مجتمعاً مدنياً لعله من بعض جوانبه أكثر إشعاعاً وتنوعاً وتسامحاً مما هو عليه الآن في المجتمع العربي عموماً، وما هو عليه في أقطار عربية كثيرة على وجه الجزم والقطع،¹ ما يعني أن المجتمع المدني شهد تراجعاً في حضوره ونشاطه بشكل كبير، عما كان عليه في الحضارة العربية الإسلامية في فترات سابقة، حيث دور مؤسسات العلم والمعرفة، وكذلك المساجد ومؤسسات الوقف، كما أن التاريخ العربي يبين لنا أن ظاهرة العقد الاجتماعي موجودة في الفكر العربي، فإذا ما رجعنا إلى الدولة الإسلامية نجد أن التجربة التاريخية في العصر النبوي تعد خطوة متقدمة في التاريخ الإنساني، كونها أول تجربة في التعاقد المدني سابقة حتى العقد الاجتماعي، "جان جاك روسو"،² ما يؤكد مرة أخرى، بأن مفهوم المجتمع المدني، كان حاضراً في الثقافة العربية، ولعل شواهد التاريخ تؤكد أن مؤسسات الوقف والقضاء، ونقابات الحرف، والصناعة، والكتاتيب ودور شيوخ القبائل، ورؤساء الطوائف والفرق، وغيرها من

¹ - الطاهر لبيب وآخرون: المجتمع المدني، مرجع سابق، ص12.
² - وفاء كاظم: المجتمع المدني وإشكالية التكوين، مرجع سابق، ص50.

المؤسسات كانت تعمل بشكل شبه مستقل في الدولة، في فترات متقدمة من التاريخ العربي الإسلامي.

ومع استمرار الجدل بين من يطالب بضرورة اعتبار مؤسسات المجتمع الأهلي تحقق أدوار ومهام المجتمع المدني في الوطن العربي، ومن ينادي بالتمييز بين المجتمع المدني الظاهرة المدنية في العلاقات، أحزاب سياسية- منظمات ثقافية وجمعيات، وبين المجتمع الأهلي القبيلة والعشيرة، الذي تقوم ارتباطاته على العلاقات القريبة لذا فالنظرة السلبية السائدة للدولة تجاه المجتمع المدني، هي التي مازالت تحكم العلاقة بين الطرفين، والأصل في هذه العلاقة دولة قوية، ومجتمع مدني ضعيف.

وبالرغم من ظهور بعض المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان، وكذلك التي تُعنى بالبيئة والمنظمات النسوية، التي ساهمت بشكل أو بآخر في اشتراك المرأة في الشأن العام، حيث تعتبر هذه المنظمات ظاهرة جديدة على الواقع العربي، إلا أن القيود السياسية والأمنية والقانونية، التي تفرضها السلطة في عديد الدول العربية على مؤسسات المجتمع المدني، ظلت السبب والعائق الأبرز أمام قيام المجتمع المدني بأدواره الفعلية.

من هنا يمكننا القول أن التحدي الأكبر، الذي يواجه منظمات المجتمع المدني، يكمن في تمسك الدولة بفرض سيطرتها على مؤسساته، كما يمكننا القول ان الدولة تقف وراء ظهور المجتمع المدني في البلاد العربية "وحقيقة القول إن المجتمع المدني في بلادنا، إلى حد كبير من صنع الدولة"¹ فهو في تاريخنا الحديث مرتبط بشكل وثيق بالسلطة، في نشأة مؤسساته وتطورها.

¹- وفاء كاظم : المرجع السابق، ص55.

المطلب الثالث: انتقال المفهوم للثقافة العربية والصعوبات التي واجهته

يثير مفهوم المجتمع المدني هو الآخر إشكالاً في الفكر العربي، وذلك بسبب النشأة الغربية لهذا المفهوم، الأمر الذي يصعب المهمة على الباحث إذا ما أراد التعامل مع هذا المفهوم، كغيره من المواضيع السياسية ذات الصلة بالوطن العربي التي أظهرت التباين الواضح بين المفكرين العرب، ولعل من أبرز الصعوبات التي يواجهها الباحث عند تعامله مع هذا المفهوم الصعوبات النظرية، وكذلك الصعوبات التي تتعلق بالجانب التطبيقي.

أولاً- الصعوبات والمشاكل التي تواجه على المستوى النظري:

يرى الأستاذ برهان غليون أن هذه الصعوبات نابعة من انعدام التحديدات الدقيقة للمصطلحات التي نستخدمها، وبالتالي عدم ثبات المعنى الحديث عن أمور مختلفة، مع الاعتقاد بأننا نتحدث عن أمر واحد، مشيراً إلى أن انعدام التحديد ينبع من ثلاثة أمور رئيسة، هي:

1- حدة استخدام هذه المصطلحات المنقولة عن ثقافة سياسية أخرى، وبالتالي افتقار مستخدميها أنفسهم إلى معرفة جميع المعاني والسياقات التي ارتبطت بها، واختزالها عادة في معنى ضيق واحد، يستجيب للحالة الطارئة لاستخدامها.

2- التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل التجربة العلمية السريع لمجتمعنا.

3- السياق الجديد الذي نستخدم فيه المفهوم، والذي يرتبط ارتباطاً كبيراً في مجتمعنا الراهن بالسجل السياسي العقيدي والعملي.¹

¹ - برهان غليون: بناء المجتمع المدني العربي، دور العوامل الداخلية والخارجية، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1992، ص733.

إضافة إلى ذلك هناك صعوبات أخرى تتمثل في "ضعف التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني، وذلك رغم شيوع استخدامه بشكل ملفت للنظر في الآونة الأخيرة،¹ فإنه لم يحدث تأصيل نظري رصين للمفهوم، من جهة تعريفه وكذلك ضبطه، فهو غربي النشأة، ومنقول إلى الواقع العربي، حيث تحول في العقود الأخيرة إلى محل اهتمام من قبل المفكرين والساسة، وحاضراً في كل الخطب الرسمية وغير الرسمية، إلى جانب قضايا عديدة، مثل: الديمقراطية وحقوق الإنسان، ودولة القانون، والشفافية، والخصخصة، إلا أنه استعمل بكثير من السطحية، وكذلك الغموض والخلط الواضح في بعض الأحيان.

ثانياً- الصعوبات والمشاكل التي تواجه الباحث على المستوى التطبيقي:

بالرغم من وجود قواسم مشتركة اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية، يمكن من خلالها القول بوجود مجتمع عربي واحد تتلاشى فيه إلى حد كبير الحدود القطرية، إلا أنه في المقابل لا يمكن إنكار بعض التباينات الموجودة بين الدول العربية، أو حتى داخل بعض الدول، التي تبرز من خلال التطور الاقتصادي، وكذلك الاجتماعي، والثقافي، مع التركيب الديموغرافي، من ناحية ثانية وحجم التجانس الاجتماعي، القومي والانصهار الاجتماعي، مما لا يمكن إغفال تشكل القوى السياسية، والاجتماعية، والتيارات الفكرية السياسية.

¹- الحبيب الجحاني، وسيف الدين عبد الفتاح: المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، مرجع سابق، ص 86.

الاختلاط الثالث:

نابع من محاولة جديدة لوضع المجتمع المدني في مقابل المجتمع الأهلي، ومصدر هذه المحاولة توظيف المفهوم توظيفاً سياسياً في وجه التيارات أو الحركات التي ينظر إليها تيارات، أو حركات حاملة للقيم التقليدية، وفي هذه الحالة يكون المجتمع المدني مطابقاً للتنظيمات الحديثة من أحزاب سياسية، ونقابات وجمعيات ومنظمات حقوقية ونسائية، ويستخدم في هذا الحال في مواجهة ضد التنظيمات الاجتماعية القديمة (الدينية، و القبلية، و الجهوية).¹

¹ - برهان غليون: بناء المجتمع المدني العربي، مرجع سابق، ص ص 733-734 .

المبحث الثاني

تطور المجتمع المدني في الوطن العربي

إن جنور المجتمع المدني في الوطن العربي بما هو حالة استقلال، أو توازن مع الدولة حاضرة بقوة، وكثيرة هي المعلومات والمعطيات التي يمكن أن تدعم الرأي القائل بوجود مجتمع مدني في التاريخ العربي الإسلامي، هذا الحضور للمجتمع المدني في العمق التاريخي للوعي العربي يمثل الدين والثقافة التراثية، ووعي التاريخ بما هو حالة متجددة ونقدية للماضي، ويعد نظام الوقف كأحد أنظمة النسق الاجتماعي الإسلامي، نموذجاً فريداً لعلاقة تفاعلية متقدمة بين المجتمع والدولة بعيداً عن أشكال من الصراع والاحتواء قبل الغرب بقرون، وهو ما يدحض الرأي القائل بأن المجتمع العربي لم يعرف المجتمع المدني إلا في العقود الأخيرة، وذلك بعد انتقاله إليه من الغرب.

والمجتمع المدني كواقع تاريخي سابق لظهور المفهوم في الغرب خلال العصر الحديث، فإذا ما رجعنا إلى التاريخ العربي الإسلامي، نجد أن عالم الاجتماع ابن خلدون مثلاً تحدث "عما يسميه بالدولة المستجدة مقارنة بالدولة المستقرة، مشيراً بذلك إلى أشكال من العمل الأيديولوجي في المجتمع المدني، فالدولة المستجدة لا يمكنها تعويض الدولة المستقرة إلا إذا قامت بعمل دعائي من أجل نشر هيمنتها، أو إذا قامت بالمطالبة"¹.

كما أن هناك عديد المعلومات والمعطيات التي تؤكد بشكل واضح أن المجتمع المدني كان موجوداً في التاريخ العربي الإسلامي، وقد كان وجوده في تلك الفترة التاريخية، من حيث التنوع في الأدوار والأنشطة والمساهمة في الشأن العام، أكثر مما

¹- لطاهر لبيب، وآخرون: المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ص 12-13.

هو عليه في بعض الدول العربية في هذا الوقت الذي لم تتقدم خطوة واحدة تجاه تعزيز الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع والدولة في الفكر العربي

اجتهد المفكرون والسياسيون كثيراً في تعريف المجتمع والدولة، تشابه بعضها واختلف الآخر، وبالنظر إلى الفكر العربي المعاصر، فإنه يمكن القول بأننا قد لا نجد تعريفاً محدداً لكل من المفهومين يطابق أو يقترب من تعريفها في لغة العلوم الاجتماعية الحديثة.

بينما نلاحظ اهتماماً واضحاً للفكر العربي الإسلامي في تناول المجتمع والأنظمة السياسية، مثل مقدمة ابن خلدون والمدينة الفاضلة للفارابي، كما أن هناك عديد الكتابات حول موضوع الحاكم الصالح من الفقهاء، والمفكرين العرب والمسلمين في تلك الفترة، كما ينبغي أن نشير إلى أن هناك بعض المصطلحات، مثل القوم والجماعة والرعية والسلطان والحكم تقترب من هذين المفهومين، وأنهما بدرجات متفاوتة، وهذا لا يعني أن التاريخ العربي الإسلامي لم يعرف المجتمع والدولة، فالظاهرتان موجودتان ومستمرتان، وفي صور عديدة طوال الأربعة عشر قرناً الأخيرة".¹

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم المجتمع والدولة، لم يتم تداولهما في الفكر العربي إلا بعد إعادة الاتصال، والتعامل مع الحضارة العربية في القرن التاسع عشر، والقرن العشرين، فإذا رجعنا إلى القرن العشرين نلاحظ أن مساهمات المفكرين العرب وكتاباتهم، خاصة تلك التي دارت حول الموضوعات المتصلة بهاذين المفهومين، أي المجتمع والدولة نجدها تمثلت في ثلاث مجموعات.

¹- سعد الدين إبراهيم: المجتمع والدولة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص77.

المجموعة الأولى:

تعتبر استمراراً للكتابات التراثية الإسلامية التي عهدتها في القرون الوسطى الإسلامية، وإن كانت في أثواب حديثة بمناهج جديدة.

المجموعة الثانية:

تعتبر صدی أو امتداداً للكتابات الغربية حول مواضيع المجتمع و الدولة.

المجموعة الثالثة:

تعتبر اجتهادات توفيقية بين المفكرين السابقين.¹

الدولة بعناصرها المعروفة تشمل الشعب والإقليم والهيئة الحاكمة، ويعرفها الدكتور عبد الحميد المتولي الدولة بأنها عبارة عن ذلك الشخص المعنوي الذي يمثل قانوناً أمة تقطن أرضاً معينة، والذي بيده السلطة العامة،² ويعرفها الأستاذ محسن خليل بأنها جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار إقليمياً جغرافياً معيناً، وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تعبر في أساسها عن أشخاص من يمارسها،³ ويعرف الأستاذ سعد الدين إبراهيم المجتمع بأنه "كيان جماعة من البشر، بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة نسبياً، وتسمح باستمرار هذا الكيان وبقائه، وتجده في الزمان والمكان".⁴

مما سبق نلاحظ أن التعريفات جميعها تشترط المجتمع كشرط لقيام الدولة، فلا يمكن تصور دولة بدون شعب، بينما في المقابل الدولة ليست شرطاً للمجتمع، فالدولة تقوم وكذلك تنهار وتتعرض للزوال، وهناك عديد الدول التي قامت واستمرت لفترات

1- سعد الدين إبراهيم: مرجع السابق، ص85.

2- د. عمر أحمد قدور: شكل الدولة وأثره في مرفق الأمن، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1977، ص20.

3- نعمان أحمد الخطيب: الموجز في النظم السياسية، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 1999، ص14.

4- سعد الدين إبراهيم: المجتمع والدولة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص37.

معينة، ثم انهارت وتلاشت، أما المجتمع فهو ليس شرطاً أن ينهار مع الدولة، أي بمجرد انهيار الدولة فهو أكثر دواماً واستمراراً من الدولة التي تستهلك في أي وقت، وكذلك إذا كان وجود سلطة سياسية أمراً ضرورياً لكل مجتمع لتنظيم العلاقات، فإنه قد لا تكون السلطة في بعض الحالات هي الدولة، فالسلطة تعد العنصر الثالث المكون للدولة، ووجودها شرط أساس لامتثال الناس للقانون، "فهي لازمة الوجود مثلما ذكر عالم الاجتماع ابن خلدون لأن البشر وكما يقول هوبز ليسوا اجتماعيين بطبيعتهم، فلا يجوز أن نتوقع منهم دافعاً ذاتياً لاحترام حقوق الغير".¹

وما نلمسه من الاختلاف في المفهوم بين الدولة والمجتمع، هو أن العلاقة بين الطرفين لم تكن مثالية تعكس التوافق والثبات، فكما يراه البعض أن العلاقة بينهما في الغالب ليست دائماً علاقة "متوازنة أو ملتصقة يسودها الانسجام لمفهوم المجتمع كبشر متفاعلين، تربطهم شبكة من العلاقات المعنوية والمصالح المادية، ويشاركون في ثقافة عامة واحدة تقترب إن لم تتماثل مع مفهوم الأمة، وبالتالي قد تمثلهم الدولة أو لا تمثلهم، وقد تكون نقيضاً كاملاً أو منقوصاً من شبكة هذه العلاقات والمصالح".²

لقد ساهمت فترة الاستعمار الغربي للأمة العربية بشكل سلبي كما يراه الدكتور عزمي بشارة في وضع الحدود بين المجتمع والدولة، معتبراً أن الدولة في الماضي اقصدت "المجتمع" الذي بدأ حيز حريته عند حدودها، فمنذ ذلك الحين عندما يعارض العرب الدولة نراهم يصفونها بالخيانة والتبعية للاستعمار.³

1- سالم كريس: التنظيم السياسي و الإداري التونسي في جمهورية الغد، تونس، مكتبة المنار، ط 11، 2010، ص23.

2- سعد الدين إبراهيم: مرجع سابق، ص46.

3- د. عزمي بشارة: المجتمع المدني رؤية نقدية، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000، ص299.

المطلب الثاني: ظهور مؤسسات المجتمع المدني

إن حادثة انتقال المفهوم إلى الوطن العربي، وكذلك تداوله واستعماله ضمن أدبيات الفكر العربي في الفترة الأخيرة، لا يعني بأي شكل من الأشكال أن قوى المجتمع المدني كانت غائبة، ولم يكن لها دور ونشاط على الساحة العربية، فإذا ما نظرنا إلى تونس مثلاً نجد أن المجتمع المدني كان له دور مميز في النضال الاجتماعي مع بداية الاحتلال الفرنسي، أي قبل حتى أن تستقل تونس، وتعلن الجمهورية فيها، حيث يرجع البعض وجود المجتمع المدني ونشاط مؤسساته المختلفة في عديد الدول العربية إلى ما قبل ميلاد الدولة الوطنية، وبروز نظام الحزب الواحد، والأستاذ حبيب الجحاني مثلاً يستشهد على وجود المجتمع المدني وفاعليته بما قامت به بعض قواه في المجتمع المصري، أو السوري، أو التونسي، في مرحلة ما بين الحربين في نشر الوعي الوطني من جهة، وفي إثراء الحياة الفكرية الاجتماعية من جهة أخرى.¹

لقد عرفت المدينة العربية الإسلامية "منذ العصر الوسيط، منظمات حرفية، ومهنية، يمكن أن تكون نوعاً من أنواع التنظيم المجتمعي، وقد تزامنت مع ظهور تيارات سياسية دينية معبرة عن تحولات مجتمعية، ومعارضة للسلطة، ولا يمكن أن تكون إلا ذات صبغة دينية،² ما يعني أن نشأة المجتمع المدني الإسلامي يعود إلى قرون طويلة، وأن مؤسساته كانت تعمل بكل فاعلية، ولعل المتابع للتاريخ العربي يلاحظ أن الوجود الاجتماعي في الإسلام عرف أشكالاً من التنظيم المهني، والاجتماعي، داخل المدينة الإسلامية "نظام الحرف - الأسواق - شيوخ الطائفة"،³

1- الحبيب الجحاني، وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: مرجع سابق، ص 50-51.

2- المرجع السابق، ص 37.

3- وفاء كاظم: مرجع سابق، ص 30.

كما أنه عرف نظام متميز من الخدمات العلمية، والاجتماعية، وشكلاً متطوراً من أشكال التضامن والتكافل كالأوقاف، حيث يمكن القول إن نظام الوقف كان له الدور المتميز في تأصيل العلاقة بين المجتمع والدولة في التاريخ الإسلامي، حيث لعب الوقف دوراً متميزاً في بناء "المجال المشترك"، الذي ضمن حسن العلاقة وتطورها بين الطرفين انطلاقاً من أدواره المختلفة في أنظمة الزكاة والصدقات ودعم مؤسسات العلم والمعرفة، والدعوة الدينية، والتكاي والخيرات، حيث إن ما يقوم به من أنشطة كانت تصب في اتجاه تقوية الدولة من خلال مشاركة المجتمع عبر الأنشطة والمشروعات المتنوعة، التي اعتبرت في تلك المرحلة مصدر قوة للمجتمع والدولة معاً، وليس لتغليب طرف على آخر.

إذ يُعتبر نظام الوقف مصدر قوة للمجتمع، وذلك من خلال مؤسساته التي استطاعت بفضل برامجها وأنشطتها أن تلبي جزءاً كبيراً من مطالب وحاجات محلية، منها ما هي عامة، ومنها ما هي خاصة، وكان أيضاً مصدر قوة للدولة بفعل أدواره المختلفة لمساعدتها في بعض الوظائف المهمة، مثل "حفظ الأمن، والقيام بواجب الدفاع، هذا فضلاً عن احترام الدولة لنظام الوقف، ومشاركة رموزها وممثليها في دعمه والمحافظة عليه، وكان من شأنه أن يقوي من شرعية سلطة الدولة نفسها، ويوثق علاقتها بالمجتمع".¹

ونشير هنا إلى جمعية الأوقاف التونسية التي أسسها الوزير الأكبر خير الدين عام 1874، والتي استطاع رئيسها الأول محمد بيرم الخامس خلال الأعوام (1874-1881)، أن يضع نظاماً محكماً بجهاز الجمعية الإداري والمالي، وساهمت هذه

¹ - إبراهيم البيومي غانم: نظام الوقف والمجتمع والدولة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 23 العدد 266، 2001، ص46.

الجمعية في "إقامة مساجد، وجوامع، ومؤسسات تعليمية، واجتماعية، لإعانة المحتاجين إلى جانب مشاريع استثمارية لزيادة مداخيل الأوقاف".¹

ومن جهته يرى الأستاذ كريم بقرادوني أن نشوء المجتمع المدني في الوطن العربي مر بثلاث مراحل تاريخية²:

المرحلة الأولى - انتفاء وجود المجتمع المدني:

إنها المرحلة الأطول، وقد امتدت ثلاثة عشر قرناً منذ فجر الإسلام، إلى فجر الحركات الاستقلالية في القرن العشرين، وقد سادت فيها مجموعة مفاهيم:

1_ مفهوم الشورى بدل الديمقراطية.

2_ مفهوم الإنصاف بدل الحرية.

3_ مفهوم طاعة السلطان باسم الدين.

المرحلة الثانية - بروز المجتمع المدني مع حركات الاستقلال:

بدأت هذه المرحلة مع بروز حركات الاستقلال في الوطن العربي، وقد تبلورت في قيام الأحزاب السياسية، والنقابات، وجماعات الضغط، ووسائل الإعلام، وأعمال المعارضة الجماعية، وسادت في هذه المرحلة مجموعة مفاهيم:

1_ الاستقلال قبل الديمقراطية.

2_ العدالة قبل الحرية.

3_ النظام الاشتراكي بدل الديمقراطية:

وتبدل الخطاب السياسي في هذه المرحلة برفع شعار الديمقراطي، ولم يتبدل واقع النظام السياسي الذي استمر استبدادياً، وفردياً، عن طريق حكم العائلة والملكية

¹ - الشيباني بن بلغيت: الأوقاف في تونس منذ تأسيس وزارة الأوقاف إلى الاستقلال الوطني (1943-1956) صفاقس، تونس، دار نهى، ط1، 2008، ص146.

² - كريم بقرادوني: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1992، ص ص368-369 .

الإماراتية، أو حكم الحزب الواحد، والجيش، مشيراً إلى بروز أطروحات حول الديمقراطية، لكنها بقيت أطروحات، ولم تتحول إلى مطلب اجتماعي، أي ممارسة شعبية حقيقية.

المرحلة الثالثة- قيام المجتمع المدني، ومطلب الديمقراطية، وهي المرحلة الراهنة، وبالتحديد بعد عام 1967، وارتفع مطلب الديمقراطية داخل كل الدول العربية، ولو بأشكال مختلفة ومتفاوتة، وزاد في الآونة الأخيرة بعد حرب الخليج.

المطلب الثالث: أنواع مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي

يتموقع المجتمع المدني بتكويناته المختلفة، من أحزاب سياسية، ونقابات عمالية، ومهنية، وجمعيات ومنظمات حقوقية، في المنطقة الوسط بين الأسرة والدولة، هذه المكونات هي التي تمثل مؤسسات المجتمع المدني، وإن اختلفت عن بعضها في برامجها، وأنشطتها، وكذلك الأدوار التي تقوم بها.

وتكفل الدساتير العربية حقوق المواطنين في التكوين أو الانخراط في هذه المؤسسات، باعتبارها من الحقوق الأساسية التي يجب على الدولة عدم التعرض لها، إلا أن خوف السلطات من تنامي دورها في ترسيخ مطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان، ونتيجة للدور الذي أصبحت تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني في الدول الديمقراطية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ المشاركة السياسية، تواجه هذه المؤسسات المدنية الكثير من المشاكل، والعراقيل، خاصة في الدول التي مازالت تفرض نظمها الحاكمة وصايتها على الشعوب.

وتتشترك مؤسسات المجتمع المدني في عدة خصائص أبرزها:

1- الأساس في تكوين هذه المؤسسات هو الإرادة الحرة للأفراد المنشئين لهذه المؤسسات، سواء كانوا عاديين أم معنويين، وكذلك الأمر حل هذه المؤسسات بشكل إرادي دون إكراه.

2- تتمتع مؤسسات المجتمع المدني باستقلالية شبه كاملة عن سلطة الدولة، خاصة في الأمور الإدارية، والمالية، وكذلك في حرية نشاطها.

3- مؤسسات المجتمع المدني لها "هياكل مادية ملموسة تتجسد في تنظيم هرمي له مقوماته الخاصة به أيضاً، ونظامه الداخلي القانوني الخاص أيضاً".¹
أولاً- الأحزاب السياسية:

بالرغم من اعتراض البعض على إدراج الأحزاب السياسية ضمن مؤسسات المجتمع المدني، إلا أنه يمكننا تصنيفها ضمن مؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة عندما تكون خارج السلطة، بل هناك من يركز على أهمية الدور الذي تضطلع به في الشأن العام، خاصة فيما يتعلق بتأطير المواطنين للمشاركة في عملية صناعة القرار السياسي، باعتباره دوراً أصيلاً من المفترض أن تقوم به الأحزاب السياسية، وهذا ما أكدت عليه ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992، في تعريفها للمجتمع المدني، الذي اعتبرت فيه الأحزاب السياسية أحد مكونات المجتمع المدني في الوطن العربي، وما يميز الأحزاب السياسية عن باقي مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، هو سعيها إلى السلطة وممارستها، حيث إن تلك المؤسسات تعمل في مجال المجتمع المدني لا ترمي من وراء أنشطتها وبرامجها ممارسة السلطة أو الوصول إليها.

¹- زياد السعداوي: مفهوم المجتمع المدني في تونس، رسالة لنيل الشهادة المعمقة في العلوم السياسية، جامعة تونس، 1997، ص117.

وهذا لا يعني استبعاد الأحزاب السياسية من كونها من مؤسسات المجتمع المدني، على خلاف ما ذهب إليه الفقهاء والباحثون، كما انه ومن خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة حول نفس الموضوع، لوحظ أن أغلب هذه الدراسات اعتمدت الأحزاب السياسية ضمن تصنيفات المجتمع المدني.* وإذا ما نظرنا إلى الخريطة السياسية للأحزاب الموجودة على الساحة العربية، نجد أنها تعبر عن تيارات سياسية متنوعة، منها الخط الليبرالي والخط الإسلامي والخط القومي والخط الاجتماعي الديمقراطي.

إلا أنه وبالرغم من ظهورها المبكر على الساحة العربية، حيث عرفت عديد الدول العربية الظاهرة الحزبية بمفهومها الحديث، منذ ما يقرب من قرن كامل (مصر - الأردن - تونس - الجزائر - المغرب - وغيرها)، إذ يعتبر حزب الأمة، والحزب الوطني، وحزب الإصلاح، وحزب العمال، من أوائل الأحزاب التي تشكلت في مصر مطلع القرن العشرين، وكذلك "الحزب الحر الدستوري، وحزب العمال الشيوعي في تونس، وفي الجزائر حركة الجزائر الفتاة، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست سنة 1926م، ووقع حلها 1937"،¹ حيث مثلت الأحزاب السياسية نواة المجتمع المدني في بعض الدول العربية في تلك الفترة، وقد قامت بدور بارز في قيادة النضال الاجتماعي ضد المستعمر، وخلال فترة الاستقلال.

* ومن هذه الدراسات، عمر رحومه أبو رقية، مؤسسات المجتمع المدني وإشكالية الديمقراطية في الوطن العربي - حالة مصر - رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2005، وإبراهيم محمد الفرجاني، الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ظل المتغيرات الدولية، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2006، ورجب محمد أبو عائشة، مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا - دراسة حالة جمعية واعتصموا للأعمال الخيرية كنموذج، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2011، وزيد السعداوي، مفهوم المجتمع المدني في تونس، رسالة ماجستير، جامعة تونس، 1997.

1- أمين محفوظ: حرية تكوين الأحزاب السياسية دراسة مقارنة للنظامين التونسي والجزائري، رسالة نيل الشهادة المعمقة في القانون العام كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية بسوسة، 1991، ص 11.

وقد قبلت بعض الدول العربية بالتعددية السياسية، الأمر الذي مهد الطريق أمام ازدياد عدد الأحزاب السياسية فيها، ليصل عددها في الجزائر مثلاً إلى 36 حزباً و43 حزباً في اليمن، 23 حزباً في الأردن، و 13 حزباً في مصر،¹ في ظل صدور عدد التشريعات التي تنظم عمل الأحزاب السياسية وتمكينها من المشاركة في الحياة السياسية.

غير أن الواقع مختلف تماماً، حيث مازالت الأحزاب السياسية ضعيفة لم ترق إلى مستوى المعارضة الحقيقية، وذلك بسبب القيود التي وضعتها السلطة للحد من حركتها، خاصة في الدول التي تحكم بنظام الحزب الواحد قبل 2011م، إضافة إلى نجاح السلطة في كسب ولاء النخب التي تقود أغلب هذه الأحزاب، حيث أثبتت عديد الدراسات أن "الأحزاب السياسية في الوطن العربي ما هي إلا أدوات بيد نخب الدولة أكثر مما هي وسائل تمكن القوى الاجتماعية من الوجود على الساحة السياسية، وتفتقر إلى القوة "العقائدية والتنظيمية والقاعدة الاجتماعية".²

ولعل المتابع للعملية السياسية في الدول العربية يلاحظ ضعف المشاركة السياسية للأحزاب في الانتخابات التشريعية، والرئاسية، التي تجريها حكومات هذه الدول، من خلال النسب التي تحصل عليها أحزاب المعارضة، مقارنة بالحزب الحاكم، الذي بقي يحتكر السلطة في بعض الدول العربية لما يقرب من نصف قرن"، إذ تفرض البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية المحيطة بالأحزاب السياسية قيوداً وضوابط على حرية تشكيل الأحزاب، أو نشاط الأحزاب القائمة".³

¹ - عمر رحومة: مؤسسات المجتمع المدني وإشكالية الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 29 .
² - أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، ص101.
³ - حسن توفيق إبراهيم: النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دارستها، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005، ص170.

ثانياً - النقابات:

تعتبر النقابات من أبرز مكونات المجتمع المدني في الوطن العربي، وعادة ما تصنف النقابات إلى نقابات عمالية، مثل:

1- الاتحاد العام التونسي للشغل في تونس 1946.

2- الاتحاد المغربي للشغل في المغرب 1955.

ونقابات مهنية وهي تضم أصحاب المهن المختلفة من أطباء ومهندسين ومحامين، وأصحاب المهن الأخرى كالاقتصاديين والاجتماعيين وغيرهم،¹ مثل:

1- نقابة المحامين في مصر 1876.

2- نقابة المعلمين في موريتانيا 1957.

إضافة إلى بعض النقابات التي أصبح نشاطها على مستوى الوطن العربي، مثل:

اتحاد المحامين العرب، واتحاد الأطباء العرب، واتحاد الكتاب والصحفيين العرب.

وتجدر الإشارة إلى أن النقابات العمالية ظهرت في وقت مبكر في عديد الدول العربية، ويعود بعضها إلى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، حتى أن بعضهم يرى أنها كانت قد سبقت ظهور الأحزاب السياسية، وكانت في مقدمة القوى الوطنية، التي كان لها دور في قيادة النضال الوطني ضد الاستعمار الذي تعرض له الوطن العربي، وتحاول النقابات الاستفادة من القوانين والتشريعات التي صدرت في العقود الأخيرة في بعض الدول العربية، لتطوير آليات عملها وتوسيع أنشطتها، حتى تتمكن من القيام بأدوارها كاملة داخل المجتمعات العربية، وتساهم أيضاً في عملية التنمية، من خلال المشاركة في عملية صناعة القرار، وبالدفعة بالكفاءات والقدرات

¹ - باقر سليمان النجار: المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة (29)، ع (238)، أبريل، 2007، ص71.

المؤهلة، واستطاعت في بعض الحالات التأثير على قرارات الدول في الشأن الخارجي، مثل قضية الصراع العربي الصهيوني، والعلاقات مع الغرب. إلا أنه يبقى الدور الأساس لهذه النقابات المتمثل في الدفاع عن مصالح أعضائها، والتعبير عن مطالبهم، والمشاركة في عملية التنمية، من خلال المساهمة في عملية صناعة القرار، والمشاركة في مناقشة القضايا العامة، رهناً بمواقف الأنظمة العربية الحاكمة، ومدى استعدادها لقبول مجتمع مدني قوي تستطيع مؤسساته أن تمارس أدوارها الحقيقية في ظل مناخ ديمقراطي، يسمح بوجود تعددية سياسية، واجتماعية حقيقية، وليست شكلية، تهدف من ورائها هذه النظم إلى تبرير وجودها، وإطالة بقائها في السلطة.

ثالثاً-الجمعيات:

تعتبر الجمعيات أكثر منظمات المجتمع المدني انتشاراً، حيث انتشرت في بعض الدول العربية بشكل كبير، ففي تونس مثلاً وصلت عام 2005 إلى ما يزيد عن 8000 جمعية¹ ويعتبر حق تكوين الجمعيات من أبرز الحقوق التي تنص عليها الدساتير العربية، وما يميز الجمعيات عن الأحزاب السياسية، هو أنها لا تهدف في تكوينها للوصول إلى السلطة، فهي لا تسعى من وراء أنشطتها وبرامجها الحصول على الربح أي الكسب المادي في أي مجال من المجالات التي تنشط فيها، بل إن هناك من الدساتير ما يحرم عليها التعاطي مع الأمور السياسية، مثل الدستور التونسي، وقانون الجمعيات الخيرية في ليبيا.

1- الهادي التيمومي: خدعة الاستبداد الناعم في تونس، صفاقس، تونس، دار محمد علي للنشر، ط1، 2012، ص81.

وتخضع الجمعيات لقوانين محلية في الدول العربية عادة ما تعيق نشاطها وتجبرها على الإذعان بشكل مباشر، أو غير مباشر للسلطة. ويمكن تصنيف الجمعيات إلى التصنيفات التالية:

1- الجمعيات النسائية:

تنقسم إلى نوعين: "الأول يهتم كثيراً بتلبية الحاجات المادية، والصحية، والاجتماعية للأسر الفقيرة والمحتاجة، والثاني يهتم بقضايا حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية".¹

2- الجمعيات الخيرية:

فهي من أكثر أشكال المجتمع المدني انتشاراً في الوطن العربي، ولها أهداف ذات طابع خيري أو اجتماعي أو ثقافي، وتقوم على تقديم المساعدات المالية والفنية، وبعض الخدمات التعليمية والتعاونية والدينية.²

3- الجمعيات والمنظمات الحقوقية، وكذلك المراكز والمنتديات الفكرية والتنموية:

واجهت المنظمات والجمعيات الحقوقية العديد من المشاكل والصعوبات للاعتراف بوجودها، وكذلك السماح لها بممارسة أنشطتها من طرف أنظمة الحكم في الوطن العربي، والتي تتعارض سياستها مع أنشطة واهتمامات هذه المنظمات الحقوقية المختلفة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وانتهاكات الأنظمة لهذه الحقوق، حيث تتعرض هذه المنظمات لضغوط كبيرة من قبل السلطة في أغلب الدول العربية بفرض العقوبات على نشاطها، وكذلك الملاحقات الأمنية لأعضائها، ومع ذلك فهي من أكثر

¹ - باقر سليمان النجار: مرجع سابق، ص70.

² - وفاء كاظم الشمري: المجتمع المدني وإشكالية التكوين والعلاقة بالدولة، مرجع سابق، ص95.

الجمعيات تواجداً وحضوراً، حيث لعبت دور مهماً في العديد من القضايا وساهمت بشكل فعال في تحريك المجتمع المدني مثلما هو الحال في مصر والاردن وتونس....

المبحث الثالث

العلاقة بين المجتمع المدني والنظم السياسية في الوطن العربي

لعل ما يصبو إليه المجتمع المدني، هو إحداث توازن بين الدولة وحقوق المجتمع، وهذا لا يتحقق إلا بضمان إشراك المواطنين وانخراطهم في الحياة السياسية من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وبما أن الاستقلالية تعد السمة الأبرز لخصائص المجتمع المدني، وشرط نجاح مؤسساته في القيام بأدوارها كاملة داخل المجتمع، تعتبر الدولة الديمقراطية وحدها من يوفر المناخ الملائم الذي يسمح للمؤسسات المدنية بهامش من الحركة بشكل مستقل عن تدخل الدولة، وذلك على نحو ما سبق ذكره، إذ لا يمكن توقع أي تأثير للمجتمع المدني في الوقت الذي ما زالت فيه الدولة تضع القيود والعراقيل في وجه المجتمع المدني لإضعافه.

وفي مثل هذا الوضع الذي تكون فيه الدولة قوية والمجتمع المدني ضعيفاً، فإن مؤسسات المجتمع المدني لا تفقد استقلالها وفاعليتها فقط، بل قد يصبح المجتمع المدني مهدداً في وجوده.

وإذا كان لا يمكن توقع مجتمع مدني قوي وفعال إلا في دولة قوية، فإن هذه الدولة يجب ألا تكون تسلطية، فالدولة الديمقراطية والقوية هي التي توفر المناخ التشريعي، والسياسي الذي يمكن المجتمع المدني بكل مؤسساته من المشاركة في العملية السياسية، والدولة القوية تستمد قوتها، وكذلك شرعيتها واستقرارها من قوة المجتمع المدني وفاعليته، وأي إخلال بهذه العلاقة سيكون مبعثاً لمزيد من الاستبداد والتسلط وربما العنف.

المطلب الأول: سمات وخصائص العملية السياسية في الوطن العربي

لا يمكن تقييم الأداء السياسي لأي نظام حكم إلا من خلال الوقوف على سير العملية السياسية فيه، فإذا كان النظام السياسي يسمح لعناصر المجتمع المدني بالمشاركة في عملية صناعة القرار، حيث تتم التفاعلات السياسية في إطار القواعد الدستورية التي تنضم آلية صناعة القرارات داخل النظام السياسي، فإن ذلك يُعتبر مؤشراً على نجاح العملية السياسية.

أما إذا كانت عملية صناعة القرارات تتم من خلال المؤسسات السلطوية، ولا يسمح لعناصر المجتمع المدني بالمشاركة فيها، فإن ذلك يُعد مؤشراً على انحراف في العملية السياسية.

وبالنظر إلى العملية السياسية في الوطن العربي، فإن المتأمل في المشهد السياسي العام لمعظم الدول العربية، يجد أن النخب السياسية الحاكمة هي من يحتكر السلطة، ولا تسمح للمواطنين بالمشاركة في العملية السياسية، فهذه النخب "لا تعترف بوجود أي ضوابط، أو قواعد تحد من سلطتها، وصلاحياتها في إصدار القرارات على أي مستوى، وفي أي مجال"،¹ بالإضافة إلى غياب المؤسسات الديمقراطية التي يستطيع من خلالها المواطنون المشاركة السياسية، وكذلك من أبرز سمات العملية السياسية في الوطن العربي عدم وجود الفصل بين السلطات والذي أدى إلى تنامي دور السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية.

إن تعمد النظم الحاكمة إقصاء عناصر المجتمع المدني عن المشاركة في العملية السياسية، هو المظهر الرئيس للنظام غير الديمقراطي، الذي يرجع إلى الطبيعة

1- د. ثناء فؤاد عبد الله: الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، بيروت، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، ص183.

التسلطية لهذه النظم التي تفتقر في أغلبها إلى أبسط مبادئ الديمقراطية، ورغم الحديث المتكرر في الخطاب الرسمي عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، جاءت الممارسة العملية مختلفة تماماً، إذ ينطبق على هذه النظم التوصيف الذي أطلقه الأستاذ حسين البيج على العملية السياسية في البلدان النامية بالقول "بأنها إما مغلقة أو شبه مغلقة، أمام مطلب المشاركة السياسية"¹.

إن صحة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، هي الضامن لمساهمة المواطن في العملية السياسية عندما يتمتع المجتمع المدني باستقلالية شبه كاملة عن الدولة، وحيث تُمكن مؤسسات المجتمع المدني من تأطير المواطنين، والدفع بهم تجاه المساهمة في الشأن العام.

ونشير هنا إلى بعض الشروط التي من الواجب توافرها لاستكمال العملية السياسية:²

1- وجود المؤسسات السياسية الرئيسية، وخلق التكامل المؤسسي.

2- رسوخ التقاليد العملية للعمل السياسي.

3- تطوير أساليب وأدوات العمل المستخدمة.

إذ يعد مطلب توافر المؤسسات السياسية والتكامل بين هذه المؤسسات ضرورياً وأساسياً لحسن سير العملية السياسية، لأن غياب المؤسسات التي تضمن المشاركة السياسية يعني أن سير العملية السياسية تتم عن طريق المؤسسة السلطوية التي تمارس الإقصاء والتهميش تجاه عناصر المجتمع المدني، وإبعادها عن الحياة

¹- حسين علوان البيج: المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ع(233)(9-1997)، ص71.

²- المرجع السابق، ص 67-68.

السياسية، وإن وجدت فإنها شكلية، ومن صنع النظام، بقصد تلميع صورته في الداخل والخارج.

عليه لا يمكن الحديث عن تعددية سياسية واجتماعية حقيقية، تستطيع من خلالها عناصر المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية، ففي مصر مثلاً جمع الرئيس السابق حسني مبارك بين أجهزة الدولة وأجهزة الحزب، وتمّ توظيف الأولى لصالح الحزب، خاصة في مواسم الانتخابات، وهو ما يجعل النظام الحزبي في مصر أقرب إلى نظام الحزب المسيطر، أو المهيمن من أي نظام تعدد حزبي حقيقي.¹

أما في تونس فإن عدم تحديد سقف التبرعات للأحزاب، يؤدي في الواقع إلى "جعل الحزب الحاكم يتصرف في موارد مالية لا حصر لها، للقيام بالدعاية الانتخابية، في حين تجد أحزاب المعارضة نفسها بإمكانات ضعيفة"،² إذ انفرد بالسلطة منذ إعلان الجمهورية في تونس حتى ثورة 14 يناير 2011.

والحال كذلك في الأردن مع استمرار رفض النظام إحداث إصلاحات تؤسس لنظام ديمقراطي حقيقي، يُمكن المواطن من المشاركة في الحياة السياسية، ونشير هنا إلى مواقف مؤسسات المجتمع المدني من انتخابات 1997، حيث أعلنت 7 أحزاب مقاطعتها للعملية الانتخابية، وشاركتها في هذا الموقف كذلك النقابات المهنية، واتسعت قاعدة المعارضة حتى شملت بعض القوى السياسية المعروفة على الساحة الأردنية،

¹- حسن سلامة: العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر، مرجع سابق، ص295.

²- وسام المكي: انتخابات أكتوبر 1999 الرئاسية والتشريعية في تونس، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في القانون العام والمالي، جامعة 7 نوفمبر قرطاج، كلية العلوم القانونية والمالية والاجتماعية 2001، ص127.

من أمثال الطاهر المصري وأحمد عبيدات، وهما من رؤساء الوزارات السابقين، وغيرهم من الوزراء البارزين....¹

وليس من قبيل المبالغة أو من باب التجني، القول بأن سلطة الدولة في أغلب دول الخليج العربي كذلك مازالت مطلقة وغير خاضعة للمساءلة، أو التداول، إذ تمثل الشخصية في هذه الدول الطابع الأكثر تميزاً للعملية السياسية، وغالباً ما تتم عملية صناعة القرارات دون مشاركة المؤسسات السياسية، فالقادة والملوك والمقربون وحدهم من يتخذ القرارات المهمة على أضيق نطاق ممكن، الأمر الذي أثر سلباً على المؤسسة البرلمانية واستقلالها، والتي لم تعزز مبدأ الفصل بين السلطات في هذه البلدان، إذ تشير د. ثناء فؤاد عبد الله إلى الهيمنة الواضحة للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتتضح أولى معالم هذه الهيمنة في حق السلطة التنفيذية في تعيين أعضاء البرلمان، وحققها في إعفائهم من مناصبهم، أما الاختصاص التشريعي، فإن الواقع الفعلي ينبئ بأن دور أي برلمان في أي دولة خليجية لا يتعدى دائرة الاستشارة،² ما يعني أن الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي تحكم في دول تشترك في خصائص عدة، كان لها الأثر على العملية السياسية،³ من هذه الخصائص:

1- سيادة نمط الدولة الريعية التي تعتمد على موارد أولية، أو مصادر تأتي من الخارج، أو تعتمد على السياحة، وتجارة (الترانزيت)، وتحويلات العاملين بالخارج، والقروض والاستثمارات الأجنبية.

¹- ثناء فؤاد: الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص248-249.

²- د. ثناء فؤاد: مرجع سابق، ص263.

³- حسن كريم: الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، السنة27، ع(309)، 2004، ص51.

- 2- ضعف بنية المؤسسات السياسية والإدارية، وغياب أو ضعف نظم المحاسبة في نظم حكمٍ فيها كثير من شخصنة السلطة، وعدم الفصل بين العام والخاص.
- 3- غياب دولة المواطنين ومفهوم المواطنة.
- 4- النمو الكبير للأجهزة البيروقراطية والإدارة العامة، وازدياد العجز في الميزانيات.

المطلب الثاني: أهمية المشاركة السياسية

ربما لا يوجد موضوع حاز على اهتمام الإنسان وشغله منذ فترةٍ أكثر من موضوع المشاركة السياسية، لقد سعت الشعوب وناضلت طوال تاريخها من أجل استمرار هذا الحق الذي صادرتة أنظمة الحكم، بعد أن استبدت بالسلطة وانحرفت بها كثيراً، ولأن المشاركة السياسية هي سبيلها، وربما يكون السبيل الوحيد للمشاركة في صنع سياساتها، وممارسة حقوقها المشروعة في ممارسة السلطة، واختيار من يحكمها ومراقبتهم وحتى إسقاطهم، إذ إن المشاركة السياسية استحقاق بقدر ما هي مشروع وواجب، فهي في نفس الوقت مرفوضة من الحكام لأنها تقيد سلطاتهم وتمنعهم من الانفراد بتحديد أهداف مجتمعاتهم وصنع سياساتها دون الخشية من المراقبة والمحاسبة والتغيير،¹ لذا عمدوا إلى تعطيلها، وتعطيل المؤسسات المدنية التي تفعلها.

فهي إذاً نشاط سياسي لترسيخ دور المواطنين في العملية السياسية داخل النظام السياسي، وتعني المشاركة السياسية عند صموئيل هانتنغتون ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صناعة القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً منظماً، أو عفويًا، متواصلاً أم غير متواصل. كما يعرفها ما يرون واينر بأنها أي فعل طوعي، ناجحاً كان أم فاشلاً منظماً أم غير منظم، عرضياً

1- علي عباس مراد، فتحي البعجة: مرجع سابق، ص284.

أم متواصلًا، مستخدماً رسائل شرعية أم غير شرعية، القصد منه التأثير في انتقاء السياسات العامة، وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على مستوى حكومي، محلياً كان أم وطنياً.¹ فيما يعرف د. سعد الدين إبراهيم المشاركة السياسية "بأنها قدرة المواطن على التعبير والتأثير العلني والحر في عملية اتخاذ القرارات بشكل مباشر، أو غير مباشر".²

ويمكن هنا القول أن المشاركة السياسية تعني انخراط المواطنين في العملية السياسية، بحيث يكون لهم دور في التأثير والتعبير الحر في مجال اتخاذ القرارات، إما مباشرة أو من خلال اختيار ممثليهم للقيام بهذا الدور، وإن كانت هذه المشاركة من قبل المواطنين تختلف من دولة لأخرى باختلاف الأنظمة السياسية.

المشاركة السياسية بقدر ما أنها تتوقف على إرادة المواطنين الذاتية، ورغبتهم الشخصية في دخول ميدان العمل السياسي، والمساهمة في عملية صناعة القرار، فإنها تستلزم وجود مجتمع مدني قوي، تكون مؤسساته قادرة على القيام بدورها في تفعيل المشاركة السياسية، وبشكل مستقل عن تدخل الدولة وأجهزتها السلطوية، سواء في حال قيامها بالدور الثقافي، أم الدور التربوي، هذا إلى جانب موقف النخب الحاكمة من مطلب المشاركة السياسية.

كما أن أشكال المشاركة السياسية للمواطنين في الدولة تختلف بحسب طبيعة الأنظمة السياسية، فهي في الغالب من يحدد شكل المشاركة السياسية من خلال النسق السياسي "الذي يتضمن العديد من الأدوار التي يؤديها الأفراد داخله كالمواطن الذي يتوقف دوره على الإدلاء بصوته في الانتخابات العامة، والسياسي المحترف،

1- حسن علوان البيج: المشاركة السياسية والعملية السياسية في البلدان النامية، مرجع سابق، ص 65 .

2- علي عباس مراد، وفتحي محمد البعجة: مرجع سابق، ص 285.

وأعضاء الحزب النشطين، وتتنظم العلاقة بينهم على أساس النظام الهرمي في شغل الأدوار¹.

أما التأثير الذي من المفترض أن تحدثه عملية المشاركة السياسية فإنه رهين بجذلية العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، الذي قد يكون في حدوده الدنيا سلبياً، مثل عزوف المواطنين عن المشاركة وعدم المبالاة، ويكون في حالات أو في بعض مظاهره إيجابياً، يبدأ بالمساهمة في اختيار النظام السياسي، وكذلك انتخاب السلطة التنفيذية "الحكومة" ومحاسبتها، وقد يصل تأثير المجتمع المدني إلى حالات الاشتراك في عملية صياغة شكل الدولة.

وغالبا ما تؤثر مؤسسات المجتمع المدني في الدولة من خلال دور المؤسسات النيابية "البرلمان"، أو من خلال دور الإعلام، أو من خلال جماعات الضغط أو التأثير عن طريق "الجماعات القرابية، وجماعات الزملاء والأصدقاء، وقد يمارس تأثيره أيضاً من خلال اللجوء إلى الالتقاء، أو التظاهر، أو الاعتصام والمقاطعة، أو من خلال ما يسمى "بالعنف السياسي".

وبهذا يكون المجتمع المدني صمام الأمان للمشاركة السياسية، عن طريق تدريب القيادات المستقبلية، وذلك من خلال تثقيف المواطن وأعضاء مؤسسات المجتمع المدني، ما يضمن حسن سير العملية السياسية القائمة على أساس الحوار والمشاركة الإيجابية التي تساهم في تحسين النظام السياسي واكتسابه الشرعية من المواطنين، وهو ما يتطلب إحداث تطور حقيقي في مؤسسات المجتمع المدني، وإفساح المجال لها من قبل الدولة للقيام بهذا الدور، وهذا يتوقف على رغبة وإرادة النظام السياسي

¹ - حسن علوان البيج: مرجع سابق، ص 65.

أولاً قبل كل شيء، في الاعتراف بدور المجتمع المدني في العملية الديمقراطية، فما هي فرص المجتمع المدني في المشاركة السياسية...؟

المطلب الثالث: المجتمع المدني في الوطن العربي وفرص المشاركة السياسية

إن عدم إشراك المجتمع في العملية السياسية، أو تقييد مشاركته، أو الاكتفاء بالمظهر الشكلي لها فقط، يؤدي بالضرورة للاستبداد بالسلطة و الاستئثار بها، وهو ما يفسد الحياة السياسية ويجعلها تخضع لأهواء ونزوات أدوات الحكم، وبالنظر إلى طبيعة النظم السياسية الحاكمة في الوطن العربي وعلاقتها بالمجتمع المدني، يمكن القول إن فرص المشاركة السياسية في أغلب الدول العربية كانت في السابق ضئيلة جداً، بسبب تمسك هذه النظم بالسلطة، وسيطرتها على كل مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أما بعد الثورات العربية التي انطلقت شرارتها من تونس، فإن الفرصة أصبحت متاحة أمام المجتمع المدني للمشاركة السياسية، وهو ما يمكن ان نتلمس بدياته في تونس ومصر وليبيا واليمن.

فالدولة غالباً ما تكون عائقاً أمام حركة مؤسسات المجتمع المدني خاصة بعد أن اتسعت سلطة الدولة وهيمنتها، واستحوذت على مظاهر القوة "وامتدت أدوارها واتسع نطاق تدخلها في الحياة الاجتماعية، ليصل إلى حد التدخل في تفاصيل الحياة الشخصية".¹

وما دام الامر كذلك فإنه، لا يمكن الحديث عن نجاح مؤسسات المجتمع المدني في القيام بدورها المتعلق بتفعيل المشاركة السياسية في ظل نظم شمولية، تسيطر فيها الدولة على المجتمع، وترفض القبول بمبدأ التداول السلمي للسلطة، رغم حديث هذه النظم عن الديمقراطية، وإقامة دولة المؤسسات، وفي نفس الوقت تمنع قيام أي حركة

¹- علي عباس مراد، فتحي محمد البعجة: مرجع سابق، ص260.

أو طرف معارض يحد من سلطتها، وهي سمة مشتركة بحسب رأي الباحث عبد العزيز الجزيري لجميع الأنظمة العربية مع وجود درجات متفاوتة في حدة السيطرة، حيث تتباين الأنظمة العربية في درجة قبولها لوجود مؤسسات وتنظيمات تعمل في نطاق المجتمع المدني فيما يقترب بعضها من القبول بها بدرجة معقولة إلى حد ما كما في لبنان ومصر والمغرب وتونس والأردن والجزائر، ويجعل بعضها الآخر هذه المؤسسات تحت سيطرة الدولة بصفة مطلقة كما في سوريا والعراق، وهناك أنظمة تفرض على المجتمع المدني قيوداً مشددة كما في السودان والكويت.¹

إن واقع الحياة السياسية في جميع الدول العربية يشهد تعثراً واضحاً في المسيرة التنموية والديمقراطية، بسبب سياسات أنظمة الحكم في استثمار موارد وخيرات هذه الدول بالصورة التي لا تضمن لشعوبها الحياة الحرة الكريمة، بل إن بعضها أصبحت تعتمد في شرعية بقائها في السلطة على تحالفات خارجية، ارتهنت من خلالها مصير دول بكاملها مكتفية ببعض الإصلاحات الشكلية التي أظهرت أن هذه النظم مازالت تتكر على شعوبها ممارسة هذا الحق، وسمحت لنفسها هي ممارسة دور الوصاية على المجتمع.

وهذا الواقع ساهم إلى حد كبير في الحد من قدرة المؤسسات التمثيلية على القيام بدورها على الوجه المطلوب، وأظهر التناقض الواضح بين الصفة الرسمية لهذه المؤسسات التي أوجدت تمثيل مصالح معينة والممارسة على أرض الواقع، التي بينت أن هذه المؤسسات في معظمها ما هي إلا أدوات في يد السلطة ولا تتمتع بأيّة استقلالية.

¹- عبد العزيز الجزيري: مشروعية السلطة في الأنظمة السياسية العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة تونس المنار، 2002، ص472.

ونشير هنا إلى بعض الأسباب التي تجعل من المؤسسات التمثيلية كالبرلمان، غير قادرة بالشكل المطلوب على إتاحة إمكان مساهمة القوى الشعبية في العملية السياسية منها:¹

1- هشاشة البناء الفكري والتنظيمي لهذه المؤسسات، فهي مجرد أشكال صورية هيكلية لتحسين صورة النظام.

2- فشل هذه المؤسسات في القيام بوظيفة بلورة المصالح وتجميعها، لتتحول من جهاز خدمة إلى جهاز حكم، أما المؤسسات الوسيطة الأخرى من أحزاب، ونقابات، وجمعيات، وجماعات ضغط، فهي عاجزة عن القيام بوظائفها في توصيل وتمثيل مطالب القوى التي تمثلها، كما أنها معزولة تماماً عن العملية السياسية.

صحيح أن هناك عديد الخطوات التي اتخذت في بعض الدول العربية فيما يتعلق بإقرار التعددية السياسية، ما سمح بظهور أحزاب جديدة، وكذلك رفع الحظر عن أحزاب تم إبعادها لسنوات طويلة عن المشاركة في العملية السياسية، والاعتراف بأحزاب انتظرت زمناً للحصول على تراخيص من وزير الداخلية في بعض الدول العربية.

إلا أن مواقف السلطة في الدول العربية من المعارضات السياسية ظلت كما هي، من دول لم تعترف مطلقاً بوجود أي معارضة لها، ودول تعترف بها بشكل أو بآخر، ولكنها غالباً لا تسمح لها بلعب أي دور فعلي في الحياة السياسية.

وفي دراسة أجراها وليام زارتمان عن المعارضة في ثلاث دول عربية تختلف في مشروعية السلطة عن بعضها، هي تونس ومصر والمغرب، بين في هذه الدراسة "أن المعارضة السياسية لا تشترك في الحكم، بل هي تُستخدم من الأطراف الحاكمة،

¹- ثناء فؤاد عبد الله: الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص182.

ليس لكي تجد نفسها في السلطة في يوم من الأيام سواء عن طريق الانتخابات، أم غيرها، وإنما لكي تكون دعامة للنظام وترسيخاً للدولة".¹

وبالرغم من الشعارات التي ترفع، وكذلك الأصوات التي تتعالى بإحداث إصلاحات سياسية حقيقية، فإنه لا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية حقيقية في دول تسيطر فيها الأحزاب الحاكمة على السلطة لعقود طويلة، لم تُمنح فيها الفرصة لأحزاب المعارضة للدخول في منافسة فعلية، تتحصل من خلالها على نتائج أوصلتها إلى السلطة، أو ضمنت لها تمثيلاً حقيقياً في البرلمان في دول مثل اليمن التي يسيطر فيها حزب المؤتمر الوطني العام الذي كان يرأسه علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية السابق، وكذلك الحزب الوطني الحاكم في مصر حيث احتكر الحزب الوطني السلطة حتى مجيء ثورة 25 يناير، وفي تونس ظل يحكم الحزب الاشتراكي الدستوري، الذي غير اسمه عام 1988، وأصبح يسمى بـ "التجمع الدستوري الاشتراكي" البلاد منذ الاستقلال حتى مجيء ثورة 14 يناير، وكذلك دول أخرى مثل الجزائر والعراق وسوريا.²

والملاحظ هنا أنه عندما يكون رئيس الدولة هو رئيس الحزب، فإن ذلك يعني تسخير كل أجهزة الدولة بما فيها الإعلام الحكومي، وكذلك المال لحساب مرشحي الحزب الحاكم، وبما أن هذه الظاهرة هي السائدة للأسف في أغلب الدول العربية، فإن ذلك يعني أن الانتخابات التي تجرى في هذه الدول ليست نزيهة، وبأنها ليست سوى تجديد لشرعية زائفة، ما يؤكد غياب التعددية السياسية التي تمكن جميع الأطراف من المشاركة في العملية السياسية.

¹- عبد العزيز الجزيري: مشروع السلطة، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 287.

²- أيمن عبد الوهاب: المجتمع المدني العربي السمات العامة ومتطلبات التفعيل، موقع الأهرام الرقمي، 1 أكتوبر 2008:

ولعل الاستثناء الوحيد الذي يمكن الإشارة إليه على صعيد نجاح المعارضة ووصولها إلى السلطة خلال الفترة الماضية، هو الحالة المغربية في انتخابات عام 1997، التي استطاع خلالها عبد الرحمن اليوسفي أن يصل إلى رئاسة الحكومة، ليكون بذلك أول رئيس معارض يصل إلى هذا المنصب عن طريق التداول السلمي للسلطة.

ومع ذلك لم يسجل في تاريخ هذه الأنظمة أن انتخاباتٍ ما أدت إلى إحداث تغيير جذري في السلطة في أية دولة عربية.

الفصل الثاني

المجمع المدني في تونس

المبحث الأول: ظهور المجتمع المدني في تونس.

المبحث الثاني: تصنيفات المجتمع المدني في تونس.

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة.

لعل من أبرز اسباب تخلف الوطن العربي وتأخره تعمد الدول الاستعمارية افساد الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية اثناء احتلالها للوطن العربي لعقود طويلة. تونس احد ضحايا هذه السياسة الاستعمارية القدرة التي هدفت من ورائها فرنسا إلى طمس الهوية الاسلامية والعربية للشعب التونسي، إضافة إلى وقفها ضد خيارات هذا الشعب الرافضة للاستبداد والظلم، ولا بد هنا من الإشارة إلى التحدي الذي واجه المجتمع المدني في تونس في تلك الفترة والمتمثل في الرفض الفرنسي لظهور مجتمع مدني فعال يكون له دور في تحقيق تطلعات الشعب التونسي في تلك الفترة الحاسمة في تاريخ تونس، والذي وصل إلى حد اغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد.

أما بعد استعادة تونس استقلالها وسيادتها عام 1956 وتخلصها من الملكية
الورتية وتبني النظام الجمهوري الرئاسي للبلاد، نتسأل عن مدى انفتاح الدولة على
المجتمع المدني ومساهمتها في بناء وتطور مؤسساته على النحو الذي يمكنه من القيام
بدوره كاملاً بشكل مستقلاً عن تدخل الدولة.

في هذا الفصل سيتم تناول المجتمع المدني في تونس من خلال ثلاث مباحث،
المبحث الأول يتناول ظهور المجتمع المدني في تونس، والمبحث الثاني يتناول
تصنيفات المجتمع المدني، فيما يركز المبحث الثالث على دور المجتمع المدني في
صنع السياسة العامة.

المبحث الأول

ظهور المجتمع المدني في تونس

عندما نتحدث عن المجتمع المدني في تونس، فأنا نتحدث على مؤسسات
كانت سابقة في الظهور حتى عن دولة الاستقلال، بل إن بعض هذه
المؤسسات كان لها دوراً بارزاً في حركة النضال الوطني ضد الاحتلال
الفرنسي، واثاء الاستقلال وهذه خاصية ربما ينفرد بها المجتمع المدني
التونسي عن اغلب مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي.

والسؤال هنا إلى أي مدى ساهم النظام الجمهوري وكذلك دستور عام 1959 في ايجاد الارضية القانونية والسياسية الملائمة لنمو وتطور المجتمع المدني، خاصة وانه كما سبق الإشارة في الفصل الأول، أن الطبيعة التسلطية لنظم الحاكمة لوطن العربي، ما زالت تنكر على شعوبها ممارسة هذا الحق، وسمحت لنفسها هي ممارسة دور الوصاية على المجتمع. وفي هذا المبحث سيتم التركيز أولاً: على طبيعة نظام الحكم في تونس، تانياً: سيمات العملية السياسية في تونس، ثالثاً: نشأة مؤسسات المجتمع المدني في تونس.

المطلب الأول: طبيعة نظام الحكم في تونس

تجدر الإشارة إلى أن دستور عام 1959، أعد من قبل المجلس التأسيسي في عام 1956، الذي اختار النظام الجمهوري، بعد أن تم إلغاء الملكية في عام 1957، وانتخب بورقيبة ليكون أول رئيس لتونس بعد الاستقلال، وحدد الدستور الطريقة التي يباشر بها الشعب السلطة، فهو صاحب السيادة من خلال ممثليه الذين يختارهم لتولي هذه المهمة.

ويمارس الشعب السلطة، إما من خلال مجلس النواب ومجلس المستشارين، أو عن طريق الاستفتاء، ويتم اختيار أعضاء مجلس النواب عن طريق الانتخاب، حيث جاء في الفصل الثامن عشر من الدستور بأنه " انتخاب عام حر مباشر... كما حدد الدستور مهام السلطة التشريعية كما جاء في الفصل الثاني والستين، نذكر منها منح مجلس النواب حق معارضة الحكومة: يمكن لمجلس النواب أن يعارض الحكومة من

تحمل مسؤوليتها أن تبين له أنها تخالف السياسة العامة للدولة...¹، كما أن للمجلس وظيفة دستورية تمكنه من المطالبة بتنقيح الدستور، شرط ألا يخل ذلك بالمبادئ التي يقوم عليها النظام الجمهوري للبلاد، وذلك كما هو مبين في الفصل "76" من الدستور... إضافة إلى بعض المهام الأخرى، كما هو وارد في الفصل 32، 48 والسؤال هنا: هل السلطة التشريعية تعمل بشكل مستقل ودون تدخل السلطات الأخرى...؟

بعد أن جمع رئيس الجمهورية من خلال الدستور بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، أي أن رئيس الجمهورية هو محور السلطة التنفيذية، فهو من يمارس السلطة التنفيذية، ومع سيطرة الحزب الحاكم على الحياة السياسية في البلاد يجعل من الصعوبة بمكان وجود أعضاء في البرلمان خارج سلطة ونفوذ الحزب الحاكم، وهناك من يتحدث عن ضعف أو حتى غياب المعارضة الحقيقية، مثل الأستاذ محمد بوزقرو إذ يقول إنه من العبث أن نتصور أعضاء في البرلمان بإمكانهم معارضة رئيس حزبهم لعضوية البرلمان، وحتى بعض الأعضاء في البرلمان الذين لا ينتمون لحزب الأغلبية، فهم من الموالين، وليسوا من المعارضين، باعتبار ما تفضل به رئيس الجمهورية من تصريح لهم بالعمل، وما تحصلوا عليه من امتيازات تجبرهم على الموافقة والانصياع، وبهذه الطريقة انتهت السلطة التشريعية في يد رئيس الجمهورية.²

هذا التضخم في سلطة رئيس الجمهورية سوف يؤثر بالتأكيد أيضاً على السلطة القضائية واستقلاليتها، حيث إنه وبالرغم من حرص الدستور التونسي على استقلال

¹- محمد بوزقرو: الانظمة السياسية والدساتير التونسية، المنستير، تونس، مطبعة فرشيو، ط بلا، 2011، ص 214.

²- محمد بوزقرو: مرجع سابق، ص 146-147.

القضاء قاصداً بذلك إحداث توازن بين السلطات الثلاث بالشكل الذي يضمن عمل مؤسسة القضاء تأكيداً لمبدأ احترام سيادة القانون، حيث نص الفصل 65 من الدستور على أن القضاة مستقلون، ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

إلا أن الواقع كما يراه بعضهم مختلف تماماً، الدكتور الهادي التيمومي يتحدث عن الضغوط التي تتعرض لها مؤسسة القضاء من قبل السلطة التنفيذية، في إشارة واضحة إلى الرئيس بن علي وهيمنته على القضاء بقوله: "إن الجهاز القضائي في هذه الفترة تحت الطلب، حيث فرض الرئيس بن علي على المجلس الأعلى للقضاء الذي كان كل أعضائه يخضعون للتعيين، وكل عضو لا يمثل للتوجيهات، ينقل إلى مدينة نائية، أو يحرم من الترقية".¹

والملاحظ أنه وفي ظل الصلاحيات الواسعة التي يحوزها رئيس الجمهورية باعتباره رئيس السلطة التنفيذية، وعلى حساب باقي السلطات، أصبحت "الهيئة البرلمانية في المرتبة الثانية، حيث إن عديد التقنيات كرسست لضمان تبعية المؤسسات النيابية للسلطة التنفيذية، وخاصة تمكين رئيس الجمهورية من صلاحية حل مجلس النواب، فيما لم يمنح الأخير أي وسيلة ضغط على رئيس الجمهورية، عدا المصادقة على لائحة لوم الحكومة".²

"تجدر الإشارة إلى أن الدستور التونسي قد أفرد 13 فصلاً في الباب الثالث لكل الجوانب المتعلقة بالسلطة التنفيذية، حيث بين الفصل 37، أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ثم جاء الفصل 38 موضحاً طريق انتخاب الرئيس، ومحدد المدة أو الفترة"، ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمسة أعوام خلال الأيام الثلاثين الأخيرة من

1- الهادي التيمومي: خدعة الاستبداد الناعم في تونس، مرجع سابق، ص 69-70 .

2- قمر بيداني: الجمهورية في تونس، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة سوسة، 2004، ص 139.

المدة الرئاسية، انتخاباً عاماً، ومباشراً، وسرياً (الفصل 40) من الدستور،¹ ويُعتبر رئيس الجمهورية في الدستور التونسي هو رئيس السلطة التنفيذية، وبهذا فهو الماسك بزمام الأمور، باعتباره الضامن لاستقلال الوطن، وسلامة أراضيه، وكذلك الحريص على احترام الدستور وتطبيق القانون، وأيضاً استمرار الدولة، ما يعني وحدانية السلطة التنفيذية في تونس.

ومن جهته يرى الأستاذ رافع بن عاشور أن السلطة التنفيذية بجميع عناصرها ومرتكزاتها كانت مسندة صراحة لرئيس الجمهورية دون سواه، فهو من يقوم بضبط السياسة العامة، وهو بذلك من يشرف على التنفيذ أيضاً، فهو بذلك يجمع بين الاختصاصات المخولة تقليدياً لرئيس الحكومة في النظام البرلماني، ولرئيس الجمهورية في النظام الرئاسي، مضيفاً أنه منذ التقيح الدستوري لسنة 1976، أسندت اختصاصات لرئيس الجمهورية دعمت مركزه المحوري الذي ثبت وتؤكد بمقتضى التتقيحات الدستورية المالية، ورئيس الجمهورية علاوة على ممارسة السلطة التنفيذية، يشارك في الوظيفة التشريعية، إضافة إلى بعض الاختصاصات الاستثنائية خاصة في حالة حدوث أزمات وأخطار.²

وبخصوص دور الحكومة يمكن القول بأن الحكومة لا تتمتع بأي دور مستقل في العملية السياسية، وأن مهمتها بالدرجة الأولى مساعدة رئيس الجمهورية، فالحكومة التي يرأسها الوزير الأول مقيدة بنص الفصل 58 من الدستور، "تسهر الحكومة على تنفيذ السياسة العامة للدولة طبقاً للتوجيهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية، وعلى هذا الأساس فإن دور الحكومة مقيد "لا تختار طريقة التنفيذ ولا

¹ - محمد بوز قرو: مرجع سابق، ص 171.

² - رافع بن عاشور: المؤسسات والنظام السياسي بتونس، تونس، مركز النشر الجامعي، ط2، 2009، ص323.

تستنبطها من تلقاء نفسها، بل إن رئيس الجمهورية هو الذي يوجهها في ذلك ويرسم لها الطريق"¹، فالحكومة على هذا الأساس لا تتمتع بوظائف واضحة مميزة عن تلك التي يتمتع بها رئيس الدولة.

فالحكومة في الجمهورية التونسية هي حكومة رئيس الجمهورية، فهو من يعينها، وكذلك من يمنحها الثقة وليس البرلمان "مجلس النواب"، وكذلك أيضاً فإن مسؤولية الحكومة تكون أمام رئيس الجمهورية كما نص عليه الدستور التونسي.

ما يمكن استخلاصه من خلال تناول نظام الحكم في تونس هو أن النظام السياسي أظهر سيطرة رئيس الجمهورية على السلطة في ظل اختلال التوازن بين السلطات، رجحان الكفة نحو هيمنة فعلية للسلطة التنفيذية على باقي السلطات.

- انحراف نظام الحكم عن مبادئ الجمهورية خاصة مع إعلان الرئاسة مدى الحياة، والاتجاه نحو تكريس نظام الحزب الواحد الذي سيطر على الحياة السياسية في البلاد.

- التضيق على الحريات العامة بسبب الصياغة التي جاءت بها القواعد القانونية الدستورية، سمحت للسلطة بعديد التجاوزات التي تتعلق بحقوق الإنسان.

- تعارض الممارسة الفعلية للسلطة، ومقتضيات الجمهورية التي تفترض ضمان حق المواطنين في المشاركة في إدارة الشأن العام.

إن هناك تناقض بين واقع الممارسة السياسية من قبل نظام الحكم في تونس، مع ما هو مكرس نصياً في الدستور الذي هدف إلى الفصل بين السلطات، أي أن رئيس الجمهورية ينفرد بالسلطة التنفيذية، ويستقل البرلمان بالسلطة التشريعية، ولا سلطة لأحدهما على الآخر، ويتعاونان بحسب ما ينص عليه الدستور والقوانين.

المطلب الثاني: سمات العملية السياسية في تونس

¹- رافع بن عاشور: مرجع سابق، ص 371.

في أي نظام حكم تستلزم العملية السياسية وجود المؤسسات السياسية الرئيسية، إضافة إلى خلق التكامل المؤسسي كأبرز الشروط لاستكمال العملية السياسية التي لا يمكن من دونها تقييم أداء أي نظام سياسي، ونظام الحكم في تونس لا يختلف عن أغلب الأنظمة العربية الحاكمة التي تفتقر إلى أبسط مبادئ الديمقراطية، فالطبيعة التسلطية لهذه النظم بسبب تشبث الحكام بالسلطة يجعل من الصعوبة بمكان الحديث عن نجاح أي نظام سياسي في إنجاز وظائفه المختلفة في عملية صناعة القرار، بما في ذلك تونس في ظل السلطات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية على حساب تراجع دور السلطات الأخرى، خاصة السلطة التشريعية.

فلا يمكن بداهة الحديث عن دولة المؤسسات، ودعم حقوق الإنسان، ومبادئ الديمقراطية، في نظام لا تؤدي فيه المؤسسات وظائفها، وتنتهك فيه السلطة الحريات العامة، وتكون سلطوية عملية صناعة القرار في هذا البلد واتخاذها هي السمة الأبرز للعملية السياسية، وهناك من يعتبر أن السبب في ذلك يعود إلى دستور عام 1959، والتحويلات التي أدخلت عليه، وبحسب الأستاذ محمد بوزقرو فإن "هناك الكثير مما يمكن أن يقال حول دستور 1959، بعد ما أُدخل عليه من تنقيحات تصب كلها في منح رئيس الجمهورية أكثر ما يمكن من صلاحيات حتى انتهى الأمر بتفرد به بكل السلطات"¹ إن هيمنة المؤسسات السلطوية على العملية السياسية في تونس جزء منه يعود إلى الدستور الذي لم يحدد بشكل دقيق مهام الرئيس، حيث لم يضع الفصل 49 حداً واضحاً لتدخل رئيس الجمهورية، وترك الباب مفتوحاً أمامه لتكييف الأمور كيفما يشاء لعدم وجود نص يحدد ما يمكن اعتباره يدخل مجال التوجيه، وبين ما يمكن اعتباره في اختصاص أو مجال التنفيذ.

¹ - محمد بوزقرو: الانظمة التونسية والساتير التونسية، مرجع سابق، ص146.

عديد التساؤلات يطرحها بعض الفقهاء حول المقصود بالسياسة العامة، وكذلك الحدود، أي المدى الذي تتحدد فيه سلطة رئيس الجمهورية، من ذلك مثلاً الأستاذ رافع بن عاشور الذي اعتبر أن الدستور لم يضبط حداً لتدخل رئيس الجمهورية، ولم يبين ما يدخل في مجال التوجيه، وما يشكل ميداناً للتنفيذ،¹ وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس بن علي ولأجل تركيز سلطته، أجرى تعديلاً دستورياً بعد عام فقط من وصوله إلى السلطة لتقليص اختصاص الوزير الأول رئيس الحكومة لمصلحة رئيس الجمهورية، فهو بذلك "لم يعد يكتفي بتوجيه السياسة العامة فقط، بل أصبح أيضاً يشرف كذلك على تنفيذها، ويتابعها بصفة مستمرة، خاصة في المجالس الوزارية المضيقية"،² وهو بهذه الإجراءات التي أقدم عليها استطاع أن ينفرد بالسلطة، وتمكين نفسه من التحكم في كل دواليب الدولة.

ولأجل ضمان استمرار بقائه في السلطة مدى الحياة، مثلما فعل بورقيبة عام 1975، أحاط الرئيس نفسه بكل ضمانات البقاء في المنصب، بأن مكن نفسه من حق تجديد الترشح دون حد الفصل (39 من دستور 1959)³ هذا الانحراف عن مبادئ الجمهورية خلق واقعاً في تونس علفت عليه الباحثة قمر بيداني بالقول: "أصبحنا لا نعلم هل نحن أمام نظام جمهوري ذي طابع رئاسي يكرس مبدأ الانتخاب، ويعترف بشرعية التداول على السلطة، ويضمن للشعب مكانته من خلال المؤسسة البرلمانية؟... أم نحن إزاء استطراد ملكي، يلعب الرئيس فيه، دور الملك في النظام الملكي البائد؟..."⁴

¹ - رافع بن عاشور: المؤسسات والنظام السياسي بتونس، مرجع سابق، ص 325.

² - المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ - محمد بوزقرو: مرجع سابق، ص 148.

⁴ - قمر بيداني: الجمهورية في تونس، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة سوسة، 2004، ص 148 .

هكذا إذا تسير العملية السياسية في تونس في نفس الاتجاه الذي نهجت عليه أغلب النظم الحاكمة في الوطن العربي، التي ليس من مصلحتها أن تتم العملية السياسية عن طريق التفاعل المؤسسي الذي يمكن المواطن من المساهمة فيها، حيث إن هذه النظم ارتأت ولحماية نفسها أن تتم العملية السياسية عن طريق المؤسسات السلطوية.

فالأحزاب السياسية وبالرغم من صدور قانون الأحزاب عام 1988، إلا أنها لم تستطع لعب أي دور في الحياة السياسية، بسبب الهيمنة شبه المطلقة للحزب الحاكم على السلطة، حيث كان يفوز في الانتخابات الرئاسية بنسبة تتجاوز 80% في كل النتائج، ويحصد أكبر عدد من المقاعد داخل البرلمان، ولعلنا في هذا الجانب نشير إلى مواقف كل من حركة التجديد، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وحزب الوحدة الشعبية، فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، حيث تعتبر هذه الأحزاب أن القواعد القانونية المؤطرة للحياة السياسية قد عطلت حضورها، وبخصوص موقفها من المشاركة السياسية، تعتبر الأحزاب الثلاثة "أن قانون الأحزاب والمجلة الانتخابية لم يستجيبا لطموحاتهم ويطلبون بضرورة تنقيحهما".¹

والأمر كذلك بالنسبة للاتحادات العمالية في تونس، حيث سعت الدولة بعد السابع من نوفمبر للتأثير على نقابات العمال، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مواقف السلطة من الاتحاد العام التونسي للشغل صاحب التاريخ النضالي، كونه أهم منظمة نقابية في تونس، حيث سعت من خلال أجهزتها المختلفة منذ اللحظة الأولى إلى الحد من قدرة وفاعلية هذه المنظمة النقابية التي تحظى باحترام واسع من خلال التأثير على قياداتها، وفي إشارة إلى هذا التأثير يقول الأستاذ التهامي الهاني إن النظام حاول ولو بحدودٍ

¹- عاطف عاتي: الأحزاب السياسية في تونس، رسالة ماجستير، تونس كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تونس، 1996، ص122.

تدجين المركزية النقابية خاصة مع قياداتها، مستشهداً بما حصل مع أمينها العام إسماعيل السحباني الذي تولى قيادة الاتحاد عام 1987 حتى عام 2000، والذي كان يعتبر نفسه مديناً لنظام 7 نوفمبر، بالرغم من أنه انتخب لتحمل هذه المسؤولية من طرف النقابيين...، لذلك يتبع سبيلاً أقل ما يقال فيه إنه ينهك استقلالية المنظمة، مشيراً أن مرحلته كانت تتسم بالتمسح والتقرب للسلطة، إضافة إلى أنه فرط في استقلالية المنظمة، إذ إن مواقف من النقابيين تتحدد بمواقف السلطة من هذا النقابي، أو ذاك.¹

ومن أبرز مظاهر العملية السياسية في تونس:

- 1- احتكار رئيس الجمهورية لأهم الصلاحيات التنفيذية.
- 2- هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى أضعف البرلمان كونه مؤسسة تمثيلية قادرة على تمكين المواطنين من المشاركة في العملية السياسية.
- 3- السيطرة التامة للحزب الحاكم على الحياة السياسية أفقد الأحزاب السياسية المعارضة القدرة على التعبير عن مصالح ومطالب المواطنين.
- 4- غياب أي دور لمؤسسات المجتمع المدني في العملية السياسية خلال تلك الفترة.
- 5- ظاهرة نفوذ المقربين والأتباع داخل تونس كان لها أثر على فساد العملية السياسية، حيث إن "أقلية من دوائر الحكم وضعت البلاد تحت كلكها وخصصت

¹- التهامي الهاني: الثورة في تونس 17 ديسمبر 2010، والدور الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، 2011، ط1، صص 64-66.

الدولة أجهزة ووظائف، ووضعتها في خدمة عائلات دوائر القصر الرئاسي، والقريبة من بن علي بالدم أو بالمصاهرة".¹

إجمالاً يمكن القول إن أغلب المؤسسات الوسيطة أحزاباً كانت، أو نقابات، أو جمعيات، لم يكن لها أي دور في العملية السياسية بسبب غياب الطابع المؤسسي الذي يمكن المواطنين في هذا البلد من المشاركة السياسية الواسعة التي تشكل المظهر الرئيس للنظام الديمقراطي.

المطلب الثالث: نشأة مؤسسات المجتمع المدني في تونس

من الملاحظ أن المجتمع المدني كان محل اهتمام كثير من التونسيين، فهناك العديد من المفكرين والقادة والسياسيين ممن تحدثوا في فترات تاريخية سابقة عن المجتمع المدني، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة والمجتمع، وإن كانوا لم يشيروا صراحة إلى مفهوم المجتمع المدني، إلا أنهم تعرضوا إلى مكوناته ودورها في البلاد التونسية.

ومن أبرز من تحدث حول هذا الموضوع عالم الاجتماع عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته المعروفة عن أهمية الشورى في قيام الدولة، وكذلك ابن أبي الضياف (1802-1874) الذي دعا إلى "أهمية الشورى والحوار بين الدولة وشعبها".²

وتأتي الخطوة التي قام بها علي باي بإصدار أمر 1888، وضع فيه الإطار العام لممارسة حق تكوين الجمعيات الذي يعتبر في تلك الفترة "بأنه متقدم حتى على قانون الجمعيات الذي صدر في فرنسا عام 1901"³ تطوراً مهماً ساهم في ظهور عديد

1- عميرة علي الصغير: الثورة في عيني مؤرخ تونس، تونس، المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، ط بلا، 2011، ص23.

2- البشير السالمي: شرعية الثورات ضد أنظمة الطغاة، تونس، شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، ط1، 2012، ص16.

3- البشير السالمي: مرجع سابق، ص16.

مؤسسات المجتمع المدني، تنوعت أنشطتها ومجالاتها الفنية والثقافية، والاجتماعية والرياضية، والخيرية.

وتجدر الإشارة إلى أنه كانت في الأثناء تيارات حزبية، وثقافية، وجمعياتية، وكذلك صحفية عرفت بنشاطها الواسع، حيث مهدت لميلاد المجتمع المدني بما يمكن أن نعتبره بالشكل المتعارف عليه اليوم، ساهم في تأطير المجتمع التونسي، ووضع اللبنة الأولى في هذا البناء مع الإعلان عن "تأسيس أول حزب سياسي في تاريخ تونس الحديث، وذلك عام 1920 فترة الاحتلال الفرنسي قد حمل هذا الحزب بالضبط اسم الحزب الحر الدستوري التونسي".¹

كما يعتبر الحزب الشيوعي التونسي من بين الأحزاب التي ظهرت في وقت مبكر، في تونس عام 1937، إضافة إلى بعض الأحزاب التي تأسست لاحقاً، مثل حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي تأسست في 1978، والمعروفة بتوجهها الليبرالي، وكذلك حزب الوحدة الشعبية، إلى جانب أحزاب أخرى ظهرت إلا أنها لم تستطع الحصول على التأشيرة القانونية من طرف السلطة، مثل الأحزاب التي لها توجه إسلامي، أبرزها حزب التحرير الإسلامي، وحركة النهضة.

أما العمل النقابي وكما سبق الإشارة إلى أن اتحاد العمال الفرنسي كان أول تنظيم للعمل النقابي داخل تونس الذي تعود بداياته إلى فترة الاحتلال الفرنسي، بحسب رأي الأستاذة أمينة هكو التي ترجع جذور الحركة النقابية في تونس إلى العهد الذي كانت تتبنى فيه البلاد النظام الملكي، مشيرة إلى أن المملكة عرفت أول إضراب لها بين عامي (1924-1925)، تلاه تأسيس النقابات الجهوية في كل من تونس، وبنزرت،

¹- المولدي الأحمر: في الثورة (من منظور علم الاجتماع السياسي) Fine art print، ط1، 2011، ص41 .

وماطى، وصفاقس، وقفصة، وسوسة، وولدت جامعة عموم العملة التونسية في ديسمبر 1924.¹

وقد تميزت الفترة بين (1936-1937) بانبعثات عديد من منظمات المجتمع المدني الحركة الكشفية والجمعيات الرياضية والشبيبة الدستورية وجمعية قدماء تلامذة المدرسة الصادقية، والرابطة الزيتونية.²

وخلال فترة الأربعينيات شهد الوسط العمالي في تونس نشاطاً واضحاً، تصدره بعض رموز الحركة النقابية في البلاد، لتنظيم العمل النقابي في إطار مؤسسات للتعبير عن مطالبهم وحقوقهم المشروعة.

أثمر هذا الجهد في تأسيس أول تنظيم نقابي مستقل تحت اسم اتحاد النقابات المستقلة عام 1944 بمدينة صفاقس، وتواصل النشاط النقابي خلال هذه الفترة في مختلف أنحاء البلاد، واتجهت الجهود النقابية إلى تكوين منظمة نقابية، "حيث عقد مؤتمر يوم 20 يناير 1946، جمع نواباً عن النقابات المنضوية تحت لواء اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب، واتحاد النقابات المستقلة بالشمال، والجامعة العامة للموظفين التونسيين، انبثق عنه الاتحاد العام للشغل وانتخب المناضل فرحات حشاد كاتباً عاماً له"³، كما تأسست عام 1937 رابطة المرأة التونسية، لتكون من أبرز المنظمات التي ظهرت في تونس قبل الاستقلال.

وفي مطلع الخمسينيات ظهرت داخل الوسط الطلابي منظمة طلابية تحت اسم الاتحاد العام لطلبة تونس، والملفت أن الحركة الطلابية دخلت في صراع مع السلطة منذ العام 1968، عندما وقفت الأخيرة في وجه مطالب الحركة "بتكوين منظمة نقابية

¹- أمينة هكو: الظاهرة النقابية والجمعية في بلدان المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة (31)، ع (353) (يوليو/2008)، ص73.

²- الاتحاد العام التونسي للشغل: الديمقراطية والتنمية والحوار الاجتماعي، ط1، 2006، ص ص 176-177.

³- الأمين اليوسفي: الحركة النقابية بتونس، صفاقس، تونس، دار محمد علي للنشر، ط1، 2011، ص10.

معترف بها وتعمل بشكل مستقل عن الدولة، حيث رفضت السلطة في عناد مطلق ومستمر للاستجابة لهذا الحق"¹، وبالرغم من ذلك حاول الطلاب في عقد السبعينيات تشكيل هياكل نقابية في تحدٍ واضح للسلطة التي تتكرر عليهم ممارسة العمل النقابي بحرية، كحق كفله الدستور التونسي.

ومع تأزم الأوضاع السياسية الاقتصادية الاجتماعية في تونس خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس بورقيبة وسيطرة الحزب الحاكم "الحزب الدستوري" على كل مفاصل الدولة، واتساع دائرة المعارضة السياسية ضد الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان، والتضييق على الحريات العامة من قبل السلطة، وتعثر حركة ونشاط المجتمع المدني، في ظل هذه الظروف تأسست الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، لتكون أول مبادرة من نوعها في الوطن العربي وأفريقيا، وذلك عام 1986، لتكون متراساً وخندقاً للدفاع عن حقوق الإنسان ومبادئ دولة القانون.

أما بعد السابع من نوفمبر فيمكن القول إن المجتمع المدني قد شهد عديد الخطوات من قبل السلطة التي اعتبرت حينها بمثابة تحول مهم في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، بعد صدور قانون تنظيم الأحزاب السياسية، والقبول بالتعددية السياسية عام 1988، وكذلك قانون الجمعيات عام 1992، حيث فتحت الطريق أمام ظهور عديد من الأحزاب السياسية والجمعيات، فوصل عدد الأحزاب بعد الاعتراف بالأحزاب الموجودة في السابق إلى 6 أحزاب ...، "فيما تشير الإحصاءات إلى أن عدد الجمعيات في تونس تجاوز 7000 جمعية، وأن 90% من هذه الجمعيات ظهرت بعد تحول السابع من نوفمبر 1987، وقد شملت ميادين متنوعة"².

1- محمد مختار العرابوي: خطنا السياسي، تونس، ط بلا، 2009، ص 28.

2- أمينة هكو: الظاهرة النيابية والجمعية في بلدان المغرب العربي، مرجع سابق، ص 81-82.

إلا أن هناك من يتهم السلطة بأنها وضعت قيوداً جديدة لإعاقة تكوين مؤسسات المجتمع المدني، حيث وجهت انتقادات كثيرة لأغلب التعديلات والقوانين التي أقدمت عليها السلطة في عهد الرئيس بن علي من قبل الأحزاب السياسية، مثل حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، والحزب الشيوعي التونسي، وحزب الوحدة الشعبية، وكذلك من رجال القانون بينهم (الأستاذ زهير المظفر، والأستاذ الدالي الجازي) على أنها جاءت مخالفة للدستور.¹

وحول استخدام مفهوم المجتمع المدني بين مختلف النخب في تونس يردد بعضهم أن المفهوم برز مع بداية الثمانينيات، وأصبح موضوعاً للنقاش والحوار خاصة بعد السابع من نوفمبر يتردد في الخطاب الرسمي، وكذلك أيضاً لدى المعارضة، حيث استخدم المفهوم من قبل السلطة خاصة من طرف الحزب الحاكم، وكذلك من قبل المعارضة للاحتجاج على النظام، حتى تعددت المعاني والمضامين لهذا المفهوم من كل طرف حسب مصلحته، والظرف الذي يمر به، مما أحدث جدلاً واضحاً حتى داخل المجتمع المدني، وكذلك الأمر بالنسبة للسلطة.

ويرجع الباحث زياد السعداوي تاريخ ظهور مصطلح المجتمع المدني إلى مطلع الثمانينيات، مشيراً إلى "ظهوره لأول مرة في مقال بصحيفة الرأي، عدد 245 بتاريخ 2 ديسمبر 1983،² معتبراً أن هذا التاريخ يُعد بداية تداول مصطلح المجتمع المدني من قبل بعض قوى المعارضة، وكذلك عدد من المفكرين والمثقفين.

1- عاطف عاتي: الأحزاب السياسية في تونس، مرجع سابق، ص116.
2- زياد السعداوي: مفهوم المجتمع المدني في تونس، مرجع سابق، ص21.

المبحث الثاني

تصنيفات المجتمع المدني في تونس

عادة ما تصنف مؤسسات المجتمع المدني من خلال انشطتها ومجالات اهتماماتها داخل المجتمع، فالأحزاب السياسية التي خارج السلطة تدخل ضمن تصنيفات المجتمع المدني، والمنظمات النقابية احد المؤسسات الفاعلة التي تصنف ايضاً ضمن تكوينات المجتمع المدني، وتهدف هذه المنظمات في الغالب إلى تمثيل المصالح الخاصة لفئة من الناس تمارس نشاطاً محدوداً، فالنقابات العمالية مثلاً تهدف إلى الدفاع عن حقوق العمال واوضاعهم المعيشية، كالاتحاد العام التونسي للشغل وإلى جانب الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، وتعتبر الجمعيات بمختلف انواعها هي الأخرى ضمن تصنيفات المجتمع المدني، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجمعيات تسعى في الغالب إلى تحقيق أهداف وغايات ذات طابع خيري، أو اقتصادي أو اجتماعي، أو اقتصادي، أو ثقافي إضافة إلى المنظمات الحقوقية العاملة في مجالات حقوق الانسان، وتسعى مؤسسات المجتمع المدني في الفترة الأخيرة إلى الاضطلاع بدور اكبر خاصة في بعض المسائل المهمة مثل محاربة الفساد والانخراط في مراقبة الانتخابات إلا إن فرص نجاحها في التطور على المستوى الكمي، وإلى حد ما على المستوى النوعي، مرهون بتوافر بيئة محلية مشجعة لعمل مجتمع مدني قوي وفاعل وفي المبحث سيتم تناول الموضوع من خلال مطالب التالية:

المطلب الأول: الأحزاب السياسية، والمطلب الثاني: النقابات، والمطلب الثالث: الجمعيات.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية

من الملاحظ أن الدستور التونسي لم يشر صراحة إلى التعددية السياسية، أو ذكر الأحزاب، حيث لم يرد به حق تكوين الأحزاب، وذلك كما جاء في الفصل الثامن، إلا أن البلاد شهدت في وقت مبكر ميلاد عديداً من الأحزاب السياسية قبل الاستقلال، حيث كانت في مقدمة بلدان العالم الثالث التي عرفت الظاهرة الحزبية بمفهومها الحديث.

وبما أن الحزب يعتبر أحد مكونات المجتمع المدني، وإن كان يختلف معها في مسعاه في الوصول إلى السلطة، حيث يعرفه الدكتور: صايل الخطابية بأنه مجموعة من الأفراد قل عددهم أو كثر تجمعهم مبادئ وأهداف مشتركة، يسعون لتطبيق مبادئهم وأفكارهم عن طريق الوصول إلى سدة الحكم".¹

ومن جهته يعرف الأستاذ الصادق بلعيد الأحزاب السياسية "بكونها كتلاً يتم تكوينها على أساس الدفاع عن مصالح وأفكار معينة، وتعمل من أجل التأثير على السلطة الحكومية، أو المشاركة في ممارسة الحكم السياسي، أو معارضة الحكم القائم في البلاد".²

وربما لا نجد تعريفاً واحداً للأحزاب السياسية يتفق حوله كتاب وفقهاء القانون الدستوري والعلوم السياسية، ذلك بسبب اختلاف الرأي، فمنهم من يركز على تنظيم الحزب، ومنهم من يعتمد على برنامج الأحزاب السياسية، وهناك من ينظر إليها من خلال أهدافها ووظائفها، أما المشرع التونسي فنلاحظ أنه اعتمد معياراً وظيفياً لتعريف الحزب، وهذا ما نلمسه من خلال ما ورد في الفصل الثامن من القانون

1- صايل الخطابية: مدخل في علم السياسة، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص21.

2- أمين محفوظ: حرية تكوين الأحزاب السياسية دراسته مقارنة بين النظامين التونسي والجزائري، مرجع سابق، ص4.

الدستوري الصادر عام 1997، "تساهم الأحزاب السياسية في تأطير المواطنين لتنظيم مشاركتهم في الحياة السياسية، وتُنظّم على أسس ديمقراطية، وعليها أن تحترم سيادة الشعب، وقيم الجمهورية"، وحقوق الإنسان، والمبادئ المتعلقة بالأحوال الشخصية.¹

وبعد صدور قانون الأحزاب عام 1988 الذي رأى فيه بعضهم مؤشراً على قبول النظام بالتعددية السياسية، حيث وصل عدد الأحزاب السياسية المعترف بها إلى ستة أحزاب، إضافة إلى الحزب الحاكم "التجمع الدستوري الديمقراطي"، وهي:

الحزب الشيوعي التونسي، وهو من أوائل الأحزاب السياسية التي تأسست في تونس قبل الاستقلال، وذلك عام 1937، وحزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وتأسس بعد الاستقلال، وحزب الوحدة الشعبية، تأسس بعد الاستقلال، والحزب الاجتماعي التحرري، والتجمع الاشتراكي التقدمي، والاتحاد الديمقراطي الوحدوي، إلا أنه لم يقع الاعتراف لا بحركة الاتجاه الإسلامي، ولا بحزب العمال الشيوعي التونسي.²

ولكن بالرغم من السماح بالتعددية بعد صدور قانون عام 1988، إلا أن الأحزاب السياسية لم تستطع الاستفادة منه، حيث لم يسمح لها بأي هامش من الحركة على الساحة السياسية تضمن لها حق المشاركة في العملية السياسية، عندما كرس الحزب الحاكم سيطرته على السلطة، وانفرد بحكم البلاد خلال فترة حكم الرئيس بن علي مقصي كل الأحزاب والكتل السياسية عن الحياة السياسية، حتى صدر حكم قضائي بحله بعد ثورة 14 يناير، وإلغاء قانون الأحزاب السياسية.

لقد دخلت تونس بعد الثورة مباشرة في عهد جديد تميز فيه المشهد السياسي الحزبي بزيادة غير مسبقة في عدد الأحزاب السياسية، حيث تجاوز عدد الأحزاب

1- سالم كيرير المرزوقي: التنظيم السياسي والإداري التونسي في جمهورية الغد، مرجع سابق، ص41.

2- الهادي التيمومي: خدعة الاستبداد الناعم في تونس، مرجع سابق، ص41.

المعترف بها بعد الثورة مائة حزب، في خريطة شملت كل التيارات منها: "التيار الإسلامي":

تعتبر حركة النهضة المكون الأبرز لخارطة الحركة الإسلامية في تونس، حيث تعد الحركة جزءاً "من النواة الأولى للجماعة الإسلامية التي ظهرت في بداية السبعينيات،¹ وقامت الحركة بمراجعات عديدة في اتجاه ما تعرفه هي على أنه مزاجية بين الإسلام والحداثة السياسية، وتحصلت على الترخيص سنة 2011"، وحزب الكرامة والمساواة في 3 مارس، وكذلك حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي تأسس عام 2001، وحصل على التأشيرة في 8 مارس 2011، وأيضاً حزب العدالة والمساواة، والحركة الوطنية للعدالة والتنمية....²

أما بالنسبة للتيار الليبرالي:

حزب تونس الخضراء، وأحزاب اجتماعية مثل التحالف الوطني للسلام والنماء، وأخرى ذات ابعاد مغربية، مثل الحزب الليبرالي المغربي، والأحزاب الليبرالية السياسية، مثل حزب الوفاق، أو الحركة الإصلاحية التونسية، وحزب التقدم، وأحزاب ذات طابع ديمقراطي اجتماعي، مثل (حزب العمل التونسي).³

المطلب الثاني: النقابات

تعتبر النقابات من أبرز مكونات المجتمع المدني، التي أصبحت تضطلع بدور مهم بالدفاع عن مصالح منشئها الذين هم بالأساس ينتمون إلى نشاط موحد، حيث نجحت النقابات المهنية والعمالية في كثير من الأحيان في التعبير عن مطالب اجتماعية،

¹- أسماء نويرة: الحركات الإسلامية في تونس والانتقال الديمقراطي، الانتقال الديمقراطي في تونس، ص 127: (La transition démocratique en Tunisie, Etat des lieux, Diwen Editions, 2012).

²- معتز القرقرري، منير السعيداني: التنظيمات السياسية والمدنية، صفاقس، تونس، دار محمد علي للنشر، ط1، 2012، ص 61.

³- المرجع السابق، ص 62.

واقتصادية، وحتى سياسية في مواجهة السلطة، وهي تمارس دور المعارضة في مراقبة السلطة والحد من نفوذها، خاصة في الدول الديمقراطية، أما في تونس فقد تميز دور العمال من خلال المساهمة في حركة النضال الوطني، إلى جانب باقي المنظمات الأساسية من أحزاب وجمعيات ضد الاستعمار الفرنسي، حيث كان زعمائهم من أبرز قادة الحركة الوطنية التونسية ضد الاحتلال، وكذلك أثناء الاستقلال أيضاً.

وتجدر الإشارة إلى أن الدستور التونسي قد ضمن في الفصل الثامن، حق المواطن في تكوين أو الانخراط في المنظمات النقابية، وتكوين الجمعيات النقابية، على أن يمارس هذا الحق بما لا يتعارض والقانون، بما في ذلك حق الأحزاب، ويمكن القول إن تونس كانت من أوائل الدول العربية التي عرفت العمل النقابي المنظم.

وما يميز النقابات عن غيرها من مكونات المجتمع المدني هو أنها تقوم على أساس الصفة المهنية للأفراد والفئات الاجتماعية، مثل: الأطباء - المحامون - المهندسون، وهي تسعى إلى الدفاع عن مصالح معنوية، ومادية تتعلق مباشرة بالأعضاء والمنخرطين في هذه المنظمات دون سواهم... ومن أبرز هذه المنظمات:

الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية، والاتحاد الوطني التونسي للشغل.

ويعتبر الاتحاد التونسي للشغل، في طليعة المكونات الفاعلة في تونس، حيث لعب الاتحاد بفضل قيادته الوطنية دوراً متميزاً أثناء فترة النضال الاجتماعي، ضد المستعمر الفرنسي، وكذلك أثناء الاستقلال*، ويهدف الاتحاد إلى "توحيد الشغاليين،

* ومن أبرز الشخصيات الوطنية التي تزعمت حركة النضال الوطني في تونس خلال تلك الفترة محمد علي الحامي، مؤسس جامعة عموم العملة التونسية، أول تنظيم نقابي في تونس، الطاهر الحداد، و بالقاسم القناوي، وفرحات حشاد، مؤسس الاتحاد العام التونسي للشغل، وقدم حياته فداءً للوطن، إذ تم اغتياله من طرف منظمة اليد الحمراء الفرنسية عام 1952، أحمد التليلي، الحبيب عاشور، وغيرهم من النقابيين الذين كان لهم دور مميز في النهوض بالحركة النقابية في تونس.

والعمل من أجل النهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، والارتقاء بوعيهم، والدفاع عن مطالبهم، وكذلك مصالحهم المادية والمعنوية".¹

ومن أبرز الشخصيات الوطنية التي كان لها دور في تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل الزعيم فرحات حشاد الذي انتخب في المؤتمر التأسيسي للاتحاد عام 1946، ليكون أول رئيس له، ورغم الظروف التي مر بها الاتحاد خلال كل هذه المرحلة، إلا أنه يُعد بعد ثورة 14 يناير، من أبرز مكونات المجتمع المدني حضوراً وفعالية على الساحة التونسية.

النقابات المهنية:

نقابات المحامين، ونقابات الصحفيين، والصيادلة، وغيرها من المهن تتدرج ضمن النقابات المهنية، التي تضم " أصحاب المهن كالأطباء والمهندسين والمحامين، وأصحاب المهن العلمية الأخرى، كالاقتصاديين والاجتماعيين وغيرهم".² وتضطلع هذه النقابات بدور متميز في خدمة أعضائها، والدفاع عن مصالحهم، ونجاحها يتوقف على مدى قدرتها على العمل بشكل مستقل عن السلطة، ومن النقابات التي عرفت في تونس بتبني هذا النوع من الأنشطة والبرامج المختلفة: الاتحاد العام لطلبة تونس، بتاريخه النضالي لعقود طويلة، حيث تأسس الاتحاد في مطلع الخمسينيات، ولعل المتابع للتاريخ النضالي لهذه الحركة، يلحظ رفض السلطة المتكرر حق الحركة الطلابية تكوين تنظيّماتها النقابية، وسعيها إلى "تصفية الحركة الطلابية حتى تكف عن مواصلة نضالها الديمقراطي، وحتى لا يكون لها تأثير على ما عداها من القطاعات الاجتماعية الأخرى"،³ إضافة إلى:

1- محمد العروسي، فتحي العياري: الاتحاد العام التونسي للشغل، أوريس، ط بلا، 2005، ص 24 .

2- باقر سليمان النجار: المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 70.

3- محمد مختار العريايوي: خطنا السياسي، مرجع سابق، ص 139.

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين.

المطلب الثالث: الجمعيات

إن الاقتناع بأهمية العمل الجمعي في تكريس قيم المشاركة والمواطنة، وفي ترسيخ عملية البناء الذاتي داخل المجتمع، مع اتساع دائرة الوظائف والمهام الاجتماعية في مختلف الميادين والمجالات الثقافية والخيرية، وكذلك الرياضية، وقضايا البيئة، ونشر الوعي بين المواطنين، جعل تكوين الجمعيات في مقدمة الحقوق والحريات العامة، التي صار لازماً على الدول والحكومات، أن تضمن ممارسة هذا الحق، بل المطالبة بتمكين هذه المكونات، في تحقيق أهداف المجتمع، خاصة في ظل نشر الوعي المجتمعي بين المواطنين بمختلف شرائحهم بأهمية الجمعيات، باعتبارها دعامة أساسية من دعائم المجتمع المدني، وفي كلمة له بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للجمعيات، قال الرئيس بن علي "إننا نريد أن يكون العمل الجمعياتي رافداً لعمل الدولة ومكملاً له".¹

ومن المعلوم أن الجمعيات، لم تُعرف في السابق بمعزل عن الحزب السياسي، إلا بعد صدور قانون الأحزاب عام 1988، الذي فك الارتباط بينهما، فلم يتم الفصل بينهما إلا بعد صدور هذا القانون، فكانت كل الجمعيات بما فيها الجمعيات السياسية "الأحزاب السياسية" لها نفس التعريف، باعتبارها تخضع لنفس القانون "قانون 1959، الذي عرف الفصل الأول منه الجمعية بأنها "الاتفاقية التي يحصل بمقتضاها اتفاق بين شخصين أو أكثر، وجمع معلوماتهما أو نشاطهما بصفة دائمة، والغايات دون الغايات المادية التي تقوم من ورائها أرباح".²

¹- مقتطف من كلمة الرئيس بن علي: خطب بيانات كلمات، الجزء التاسع المطبعة الرسمية التونسية، 1996، ص231.

²- سالم كيرير: التنظيم السياسي والإداري التونسي في جمهورية الغد، مرجع سابق، ص46.

ويعرفها الفصل الثاني من المرسوم عدد 88 لسنة 2011، المتعلق بتنظيم الجمعيات "الجمعية اتفاقية بين شخصين أو أكثر يعملون بمقتضاها بصفة دائمة على تحقيق أهداف باستثناء تحقيق أرباح".¹

ما يعني أن هذه الأنشطة التي تسعى الجمعية إلى تحقيقها، يجب ألا يكون محركها أو الدافع من ورائها الحصول على الكسب المادي، وليس من أهدافها الوصول إلى السلطة، أو المشاركة فيها، وبشكل أوضح عليها ألا تتعاطى السياسة، شرط أكد عليه المشرع التونسي، عندما خول وزير الداخلية صلاحية حل الجمعية، في حال تبين أنها تعاطت نشاطاً يكون لموضوعه صبغة سياسية، الفصل 24 جديد من هذا القانون، فالجمعيات وغيرها من مكونات المجتمع المدني المختلفة تنشط في جميع المجالات المختلفة، عدا المجال السياسي، الذي تنفرد به الأحزاب السياسية، دون غيرها من المكونات، وهذا لا يمنع التعاون بين الجمعيات والأحزاب السياسية.

وتحقيقاً لاستقلالية الجمعيات، وضمان حيادها عن الخلافات السياسية والحزبية أكد القانون على عدم الجمع بين مسؤولية مركزية في أحد الأحزاب، ومسؤولية قيادية في الجمعيات ذات الصبغة العامة،² وصنف القانون الأساس عدد 25 لسنة 1992 الجمعيات إلى ثمانية أصناف، هي:

1- الجمعيات النسائية.

وتنقسم هذه الجمعيات، أو المنظمات إلى نوعين:

¹ - معتز القرقوري، منير السعيداني: التنظيمات السياسية والمدنية، مرجع سابق، ص9.
² - رضا خمام: الجمعيات في تونس، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر، تونس، ط1، 1999، ص65.

الأول يهتم بتلبيته الحاجات المادية والصحية والاجتماعية للأسر الفقيرة والمحتاجة.

الثاني يهتم بقضايا حقوق المرأة الاجتماعية، والسياسية،¹ مثل الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، ويعتبر الاتحاد أول جمعية تونسية، تأسس عام 1955، والجمعية التونسية للأُمّهات.

2- الجمعيات الرياضية.

3- الجمعيات العلمية:

وهي تلك التي تضع ضمن أهدافها، دفع العلوم وتطويرها والقيام بالبحوث والتظاهرات العلمية، في مختلف الاختصاصات، مثل الجمعية التونسية للقانون الجنائي والجمعية التونسية للعلوم الطبية والجمعية التونسية لعلوم الفلك.

4- الجمعيات الثقافية والفنية:

هي التي تُعنى بنشاط المبدعين والفنانين (المسرح والسينما وغيرهما من المجالات الأدبية والتراثية، مثل الجمعية التونسية للمؤلفين والملحنين).

5- الجمعيات الخيرية الإسعافية والاجتماعية:

نذكر منها الجمعيات النقابية مثل الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي 1958.

هي الجمعيات التي تعنى بالأسرة، مثل المنظمة التونسية للتربية والأسرة، المنظمة التونسية للدفاع عن المستهلك، والجمعيات الصحية، والجمعية التونسية لمرضى السكر. 6- الجمعيات التنموية:

¹- باقر سليمان النجار: المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق، ص70.

وهي التي تهتم بالتنمية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو البيئية، أو الثقافية، أو الرياضية.

7- الجمعيات الودادية:

وهي المهمة بتقوية الروابط بين الأفراد، أو في قطاع مهني معين، مثل الجمعية الودادية للقضاة، وجمعيات قدماء بعض المعاهد أو المدارس العليا.¹

8- الجمعيات ذات الصبغة العامة (المنظمات والجمعيات الحقوقية):

تهتم هذه المنظمات بالدرجة الأولى بمتابعة حقوق الإنسان، الأمر الذي جعلها في مواجهة السلطة، والعاملون في هذا المجال غالباً ما يجدون أنفسهم عرضة لابتزاز النظام ومضايقته، وذلك لطبيعة نشاط هذه المنظمات باعتبارها تسعى دائماً لمعرفة الحقيقة التي يخشاها النظام، ومن أبرز المنظمات التونسية العاملة في هذا المجال، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي أول منظمة من نوعها في أفريقيا، والوطن العربي، تأسست عام 1976، وتحصلت على التأشيرة عام 1977، تعمل من أجل أهداف لا يقبل النظام تحمل نتائجها، بما جعله يستمر عاماً كاملاً لم يعترف بها، حيث وجدت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان نفسها في معركة مفتوحة مع النظام من أجل احتوائها، أو إضعافها، وجعلها غير قادرة على تحقيق المبادئ التي قامت من أجلها.

ومع ذلك وبالرغم من كل الضغوط التي تعرضت لها، فإنه يحسب لها بأنها استطاعت أن تعمل بشكل مستقل عن السلطة المتمثلة في الحزب الحاكم، وظلت متمسكة بالمبادئ التي قامت من أجلها، ونجحت في أن تكون رائدة في المجتمع المدني في تونس.

1- رضا خمام: مرجع سابق، ص64.

وتخصص الرابطة الجزء الأكبر من نشاطها، لرصد "انتهاكات حقوق الإنسان والحريات، والتبليغ عنها، سواء للجهات الرسمية الوطنية، والدولية المعنية، للمطالبة بوضع حد لها، أو للرأي العام، ومختلف فعاليات الحركة الحقوقية من جمعيات ومنظمات غير حكومية وشبكات... إلخ، وذلك بمختلف الأشكال بالبلاغات، ببيانات وندوات صحفية، وتقارير، ومراسلات.¹

¹- محمد مزام: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة تونس المنار، 2009، ص40.

المبحث الثالث

دور مؤسسات المجتمع المدني في صنع السياسة العامة

إن مساهمة المجتمع المدني- في صنع السياسة العامة- يتوقف على حجم المساحة المتاحة من الدولة لحركة مؤسسات المجتمع المدني، بشكل شبه مستقل عن تدخل الدولة، حتى تتمكن من القيام بأدوارها ووظائفها التي هي مكملة للدولة ومساندة لها، وليست نقيضاً لها، ولا هي بديلة عنها باعتبارها تقوم بدور الوسيط بين الفرد والدولة، والذي هو يساهم في ترسيخ قيم الديمقراطية، إن رفض الدولة القطرية في الوطن العربي القبول بوجود أي منافس سياسي أو اجتماعي حقيقي لها إنما يمثل الصورة السلبية للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، في أغلب البلدان العربية، خاصة وأنها وحدها من يحدد الإطار القانوني، الذي من خلاله تتحرك مؤسسات المجتمع المدني بالشكل الصحيح، وخشية الدولة من تنامي دور المجتمع المدني، بادرت إلى وضع القيود من خلال القوانين والتشريعات، للحيلولة دون تمكن المجتمع المدني من بلورة قواه وتكويناته المعبرة عن مصالح معينة.

إنه لمن المفيد التأكيد على أن قبول الدولة بمساهمة المجتمع المدني، في الشأن العام عن طريق مؤسساته المختلفة يدعم شرعية الدولة التي لا يمكن أن تكون قوية والمجتمع المدني ضعيف، كذلك لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي إلا في ظل توافر المناخ الديمقراطي، ولعل المقياس الحقيقي لنجاح الديمقراطية في أي دولة يكمن في قوة المجتمع المدني، وتماسكه في وجه تسلط الدولة و تغولها، ومالم تغير الأنظمة

العربية رؤيتها الخاطئة للمجتمع المدني، وطبيعة العلاقة معه، فإنه لن يكون قادراً، على المشاركة الإيجابية في صنع السياسة العامة.

المطلب الأول: العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

بالرغم من تميز الخطاب الرسمي في هذه الفترة بكثرة الحديث عن المجتمع المدني، وبناء دولة القانون والمؤسسات، وتصدر مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان اهتمامات مختلف الأوساط الرسمية، وغير الرسمية، في كل المناسبات العامة والخاصة، فإن المتابع للمشهد السياسي التونسي.

يلاحظ الطبيعة التسلطية للنظام من خلال السماح للحزب الحاكم بالسيطرة المطلقة على الحياة السياسية، وبعدم القبول بأي نوع من المعارضة التي يرى فيها تهديداً لاستمرار تفرده بالسلطة، الذي تعزز بصدور قانون الأحزاب السياسية الذي اشترط بـ "أن لا تكون برامج أي حزب مطابقة لمبادئ وبرامج حزب آخر"¹ أن يختلف عن مبادئ واختيارات وبرامج عمل أي حزب من الأحزاب المعترف بها قانوناً، ما أعطى مبرراً للسلطة بعدم السماح بالترخيص لأي حزب بممارسة نشاطه، "ويحرمه من التظلم للقضاء، حيث إنه وبعد صدور هذا القانون حرمت أحزاباً من الحصول على التأشيرة، وذلك بحسب التقرير السنوي للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان لعام 2001، الذي أشار إلى أن الأحزاب مثل حركة النهضة، وحزب العمال التونسي، وحزب تونس الخضراء، إضافة إلى بعض الأحزاب الأخرى رغم نشاطها

¹ - سالم كريب المرزوقي: التنظيم السياسي والإداري التونسي في جمهورية الغد، مرجع سابق، ص45.

على الساحة في تونس، ومشاركتها في الانتخابات، إلا أنها حرمت من الحصول على ترخيص قانوني من السلطة.¹

فالأحزاب السياسية بعد التغيير 7 نوفمبر لم يُعطَ لها هامش من الحرية تستطيع من خلاله أن تكون معارضة حقيقية، بإمكانها المشاركة في السلطة، أو حتى مجرد الضغط عليها، مقابل ما يتمتع به حزب التجمع من سلطة ونفوذ.

ومن جهته يعلق الدكتور الهادي التيمومي على سيطرة هذا الحزب ونفوذه الواسع الذي يتمتع به، قائلاً "لم تكن حدود فاصلة بين الحزب الحاكم و أجهزة الدولة، وأن دوره يتمثل في مراقبة المجتمع وتعبئته وراء بن علي".²

وفي هذا السياق يمكن القول بأن الدولة عمدت إلى تدجين المركزية في بعض هياكل المجتمع المدني، ونجحت- إلى حد ما- في كسب مساندته لترشح الرئيس بن علي، الأمر الذي يعكس نجاح النظام في إخضاع أغلب مؤسسات المجتمع المدني، وجعلها لا تتمتع بأي استقلالية في علاقتها مع الدولة، وبدأ هذا التأثير واضحاً على الاتحاد العام التونسي للشغل* وكذلك الاتحاد الوطني للمرأة التونسية الذي لم يستطع التخلص من سيطرة الحزب الحاكم، الذي سطا على هذه المنظمة لأكثر من نصف قرن، وجعل من قيادتها المتعاقبة دعماً لسياسات النظام، وتجميل صورته حتى أيام ثورة 14 يناير.

1- محمد مزام: الرابطة التونسية، للدفاع عن حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 43.

2- د. الهادي التيمومي: خدعة الاستبداد الناعم في تونس، مرجع سابق، ص 76.

* شهد الاتحاد العام التونسي للشغل في العشريتين الأخيرتين تراجعاً واضحاً في دوره خاصة مع تولي السيد إسماعيل السحباني المعروف بعلاقته بالنظام، رئاسة الأمانة العامة للاتحاد التونسي للشغل عام 1989، حيث سخر امكانات الاتحاد لمساندة إعادة ترشح الرئيس بن علي، الأمر الذي أضر باستقلالية هذه المنظمة النقابية، وفي العام 2000 أجبر على الاستقالة وأُتهم بقضايا فساد مالي وإداري، وفي سبتمبر من نفس العام انتخب السيد عبد السلام جراد الذي ساند هو الآخر إعادة ترشح الرئيس بن علي، وظل يشغل هذا المنصب حتى خروجه منه بعد ثورة 14 يناير، بسبب موقف قيادة الاتحاد السلبي من الثورة.

وبالرغم من أن منظمات أخرى معروفة ساندت أيضاً ترشح الرئيس بن علي، من بينها الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، وكذلك الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، والاتحاد التونسي لمنظمات الشباب في انتخابات عام 2004،¹ إلا أنه يمكن القول ومن خلال مطالعة عديد المواقف نجد أن الاتحاد العام التونسي للشغل وضع ضمن خريطة أولويات السلطة لاحتواء المجتمع المدني، حيث سعت منذ اليوم الأول إلى احتواء الاتحاد، وفرملة نشاطه داخل المجتمع التونسي، وإفقاده دعم قواعده العمالية ويكون في خدمة أهداف النظام ومصالحه أكثر من الدفاع عن مطالب منخرطيه.

ونشير هنا إلى موقف السيد بشير الحامدي الذي يرى أن السلطة بعد السابع من نوفمبر وعت أن الاتحاد العام التونسي للشغل بما له من إمكانات يمكن أن يشكل قطباً معارضاً لسياساتها وبرامجها واختياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذا سعت منذ صعودها إلى احتوائه وتدجينه، وذلك بكسب قياداته البيروقراطية، مضيفاً "أن الدولة نجحت في بداية التسعينيات إلى تحويل الاتحاد إلى نقابة مشاركة، وتجريد الحركة العمالية من أدواتها النقابية المطالبة كان إيذاناً بدخول العمال وفئات عديدة من الشعب مرحلة جديدة من الاستغلال والقمع المعمم".²

وفيما يتعلق بالجمعيات فإن الدولة هي من أخذ زمام المبادرة بفتح الباب أمام حرية تكوين الجمعيات بتخفيف القيود، وذلك بالشكل والكيفية التي ضمن لها استثمار مواقفها وحراكها داخل المجتمع التونسي في خدمة برامجها التي تضعها، أي يمكن

1- الاتحاد العام التونسي للشغل: الديمقراطية والتنمية الحوار الاجتماعي، مرجع سابق، ص178.

2- البشير الحامدي: الحوار المتمدن:

<http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid133134&t=3>.

القول على أنها في كثير منها هي صنيعة النظام، والعلاقة بين الجمعيات والدولة هي علاقة تبعية إلى حد كبير.

فالجمعيات التي اتسمت في هذه الفترة بزيادة لم تعدها من قبل، إذ وصل عددها إلى 8000 جمعية حسب بعض الإحصاءات التي نشرت عام 2005، وتتوعدت هذه الجمعيات بين ثقافية وفنية، وجمعيات نسائية، وكذلك اقتصادية، وعلمية، وإن اعتبرها الرئيس بن علي في كلمة له بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للجمعيات، بأنها مكسب وطني بقوله "لقد تضاعف عدد الجمعيات بعد التحول بالقياس إلى ما كان عليه قبل ذلك بفضل ما أدخلناه من إصلاحات على قوانيننا، وما عملنا على نشره من وعي في صفوف المتدخلين في هذا القطاع، ولدى سائر المواطنين"،¹ إلا أنه - وحسب رأي الدكتور الهادي التيمومي - فإن الرئيس بن علي كان يهدف من هذه الخطوة إلى "إضعاف الأحزاب السياسية المعارضة، وتفتير الناس منها، ليظهر المجتمع المدني بمظهر المجتمع النشط... والمساهم في صنع القرار"،² وما لحق بجمعية القضاة التونسية التي حلت هيئتها الشرعية وتم التتكيل بقضاة الجمعية، بمجرد مطالبتها باستقلالية العدالة لدليل آخر على سلبية العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني. مما سبق يتضح أن المساهمة في عملية صناعة القرار هي الصورة المثلى التي تعكس العلاقة الحقيقية بين الدولة والمجتمع المدني في الدولة التونسية، ويتوقف ذلك على مدى ضمان النظام الظروف الملائمة لممارسة هذا الحق، وألا يكون رهيناً لإرادة سياسية مؤقتة و ظرفيه، إن تكريس هذا الحق يستلزم توافر الظروف القانونية

¹ - مقتطف من كلمة الرئيس بن علي: خطب بيانات كلمات، مرجع سابق، ص 229.

² - د. الهادي التيمومي: خدعة الاستبداد الناعم في تونس، مرجع سابق، ص 80.

والارادة الحقيقية لتطبيقها، حيث إن الدساتير وحدها لا تكفي لحماية هذه الحقوق من هيمنة السلطة وتنكرها لأبسط الحريات.

المطلب الثاني: المشاكل التي يواجهها المجتمع المدني في تونس

لعل المتابع للخطاب الرسمي في تونس فترة حكم الرئيس بن علي يلاحظ مدى التحول في الموقف من المجتمع المدني، خلافاً لعهد أبو رقيبة، من خلال تأكيد الأول على ضرورة إقامة علاقات جديدة بين الدولة والمجتمع المدني، تضع فيها الدولة كل إمكانياتها من أجل تطويره، وتمكينه من المساهمة في الشأن العام، وذلك في ظل دولة القانون التي هي من أبرز خيارات الرئيس بن علي منذ وصوله إلى السلطة عام 1987، وذلك كما جاء في خطابه في 7 نوفمبر 1988 بمناسبة الذكرى الأولى للتحول بالقول "إننا مقرون العزم على أن تكون الدولة دولة القانون، وعلى أن يبقى القانون فوق الجميع"¹، هذا التوجه الجديد لدعم المجتمع المدني أكدّه رئيس الجمهورية في إحدى المناسبات بقوله "كما واصلنا دعم الحياة الجمعياتية بإعطاء التأشيرة القانونية خلال هذه السنة وحدها (1990) لعشرات الجمعيات المتنوعة النشاط، وتحصلت عديد الصحف والمجلات على وصولاتها، وبدأ بعض منها في الصدور، وعزمنا راسخ على مواصلة تطوير الحياة السياسية والفكرية ودعم أسس المجتمع المدني بتطوير القوانين كلما اقتضى ذلك تطوير المجتمع"².

إلا أن الواقع يبدو أنه مختلف تماماً، فالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ليست على ما يرام، لأن الدولة في تونس قوية، والمجتمع المدني ضعيف، أنهكته السلطة بعد أن قيدت حركته، ووضعت أمامه المشاكل والمعوقات بشهادة العديد من المنظمات

¹- زهير المظفر: جمهورية الغد الأسس والأبعاد، منشورات المطبعة الرسمية، ط بلا، 2002، ص ص 24-25.

²- زياد السعداوي: مفهوم المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ص 97-98.

الدولية والمحلية التي اتهمت في تقاريرها السلطة بانتهاك الحقوق والتضييق على الحريات الفردية، والعامّة، أبرزها الإدانة التي تقدّمت بها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عام 1994، والبرلمان الأوروبي، ثم اللجنة الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان عام 1996، فقد أشارت إلى وجود انهيار قوي لحقوق الإنسان في تونس، يتمثل في التفاوت الكبير بين ما تقوله الحكومة والحقيقة المحزنة للعنف المنظم إزاء أهم الحريات.¹

إضافة إلى التقارير التي سربها موقع وكيليس، وحتى الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان التي اعتبرها الرئيس بن علي في إحدى خطبه "بأنها مكسب وطني"، جاءت تقاريرها السنوية التي تنشرها عن وضع حقوق الإنسان في تونس سلبية تجاه السلطة، بسبب انتهاكاتها المتكررة لحقوق الإنسان، حسب الرابطة التي اعترضت حتى على بعض التشريعات والقوانين، مثل قانون الأحزاب وبعض القوانين الأخرى. إلا أن الرئيس بن علي لم يُعر اهتماماً للأصوات المطالبة بالإصلاح في الداخل، ولا حتى لهذه التقارير وغيرها من التقارير، مثل منظمة العفو الدولية، أو منظمة مراسلون بلا حدود، أو الفدرالية العالمية لحقوق الإنسان، أو الكثير من الأحزاب الأوروبية، مثل الحزب الاشتراكي الفرنسي، أو دول مثل فرنسا، أو الاتحاد الأوروبي،² وعندما راسل القاضي المختار البحياوي سنة 2005 رئيس الدولة بصفته رئيس المجلس الأعلى للقضاء يطالبه باحترام استقلالية القضاء، وقع فصله من وظيفته.³ والسؤال الذي يطرح نفسه: من المسؤول عن ضعف المجتمع المدني في تونس؟

1- أمينة هكو: الظاهرة النقابية والجمعوية في بلدان المغرب العربي، مرجع سابق، ص82.

2- الهادي التيمومي: خدعة الاستبداد الناعم، مرجع سابق، ص66.

3- عميرة الصغير: الثورة في عيني مؤرخ، مرجع سابق، ص82.

يمكن القول بأن القوانين والتشريعات، أو حتى عدد الأحزاب السياسية، أو ظاهرة انتشار الجمعيات وتنوعها، ولا أحاديث الرؤساء وخطبهم، تكفي لتمكين المجتمع المدني من القيام بدوره كاملاً ما لم تكن هناك إرادة سياسية لدى الأنظمة العربية لضمان ممارسة تلك الحقوق في ظل مناخ ديمقراطي، وهذا لا يمكن أن تقبل به النخب العربية، وذلك لسبب بسيط أن هذه النخب تشعر بعجز ذاتي عن تحقيق مصالحها، وتأكيد وجودها من خلال العملية الديمقراطية وآلياتها،¹ ويمكن أن نلمس ذلك من خلال القيود والضوابط التي تفرض من قبل السلطة في أغلب البلدان العربية للتحكم في المجتمع المدني، وإن كانت هذه القيود بدرجات متفاوتة، في الواقع هناك عديد الأسباب التي كانت وراء ضعف المجتمع المدني في تونس نذكر منها:

1- غياب المناخ الديمقراطي الذي يمكن المواطنين من ممارسة حرياتهم وحقوقهم التي نص عليها الدستور التونسي، وذلك من خلال قنوات المشاركة الشعبية، بسبب تخوف الدولة من ظهور مجتمع مدني قوي بإمكانه الوقوف في وجه تسلطها.

2- السيطرة شبه الكاملة للدولة على وسائل الإعلام والحياة السياسية أدت إلى حرمان المجتمع المدني من الإعلام كأداة فاعلة في الحياة السياسية، يتمثل ذلك في القيود المفروضة على وسائل الإعلام من طرف السلطة، الأمر الذي تسبب في التعتيم على دور مؤسسات المجتمع المدني، وفقدانها خاصية الاتصال بالمواطنين، ويرى الباحث محمد مزام أن ما تضمنه التقرير السنوي الذي أصدرته الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان عام 2003، يؤكد على سياسة التضييق تجاه حرية الصحافة والتعبير التي تنتهجها السلطة في تونس، الذي جاء فيه "إن الدولة عمدت إلى أحادية الخطاب في القنوات و الإذاعات العمومية"، إلى جانب حرمان المخالفين في الرأي من ممثلي

1- محمد عابد الجابري: عوائق بنبوية أمام التحول الديمقراطي، الموقع الإلكتروني.

المجتمع المدني، والمعارضين من حقهم في التعبير عن طريق المؤسسات الإعلامية العمومية.¹

3- غياب الثقافة الديمقراطية بين مكونات المجتمع المدني ساهم بشكل كبير في مركزية القرار، وانعدام الشفافية، والتمسك بالسلطة.

4- محدودية مصادر التمويل التي تعتمد عليها مؤسسات المجتمع المدني في برامجها وأنشطتها في ظل شحت التمويل العمومي اللازم من الدولة التي لجأت وفي كثير من الأحيان لتسييس هذا الاستحقاق، ومورس هذا الابتزاز من أعلى قمة هرم السلطة في تونس، والممثلة في رئيس الجمهورية الذي استعمل سلاح التمويل كوسيلة "للضغط على الجمعيات خاصة تلك الناشطة في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، عبر قنوات تجفيف مصادر التمويل، وكانت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان من أكثر الجمعيات تضرراً من تلك الممارسات"،² فيما لم ينصف قانون 1997 (المتعلق بالتمويل العمومي) الأحزاب السياسية المعارضة حقها في الحصول على هذه المنح.

أما على الصعيد النقابي نلاحظ مثلاً أن التقارير المالية الصادرة عن الاتحاد العام التونسي للشغل بين عامي 2005-2006، تبين وبحسب رأي الأستاذ محمد المنجي عمامي ان التبعية المالية شبه كاملة للدولة وتجعل التلويح بالاستقالة أمراً مشكوكاً فيه ومؤشراً على نسبية استقلالية الاتحاد.³

¹- محمد مزام: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص46.

²- معتز القرقوري، ومنير السعداني: التنظيمات السياسية والمدنية، مرجع سابق، ص30.

³- محمد المنجي عمامي: الحركة النقابية التونسية بين نقل الموروث واستحقاقات التأقلم، تونس، ط بلا، 2011، ص46.

6- ظاهرة هيمنة السلطة السياسية عليه، وتطويع مكوناته ويمكن تحديد ذلك في:¹

أ- المعوقات القانونية التي وضعتها السلطة أمام حق تكوين الأحزاب السياسية، وكذلك الجمعيات مثل اشتراط الحصول على الترخيص المسبق، إضافة إلى إعطاء وزير الداخلية حقاً مطلقاً في منح أو رفض التراخيص.

ب- تدخل الحزب الحاكم من خلال أعضائه في نشاط مؤسسات المجتمع المدني، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة في تعطيل الجمعيات، أو في شطر الأحزاب من الداخل.

ج- تضيق السلطة من خلال أجهزتها المختلفة على حريتي التعبير والتجمع حتى أصبح المجتمع المدني يفقد قوة التأثير على القرارات التي يتخذها النظام أو يظهر معارضته لها.

المطلب الثالث: المجتمع المدني ودوره في تفعيل المشاركة السياسية

تأتي أهمية المجتمع المدني في المشاركة السياسية من خلال الدور الثقافي الذي يساهم في رفع وعي المواطن، وكذلك أعضاء مؤسسات المجتمع المدني، والمتمثل في تفعيل وترسيخ المشاركة السياسية، ويجب التأكيد على أن انخراط المواطنين في العملية السياسية وتعاطيهم بشكل إيجابي مع النظام السياسي يتعزز من خلال البرامج والأنشطة التي يضعها المجتمع المدني لغرض تثقيف المواطنين، وكذلك أعضاء مؤسسات المجتمع المدني، وحثهم على التمسك بهذا الحق الذي تضمنه الدستور والقانون، بدءاً بالمساهمة في صناعة القرارات، أو الاعتراض عليها، وكذلك المشاركة في الاستفتاءات والانتخابات، وتكوين الجمعيات والانضمام إلى الأحزاب

1- الهادي الخلفي: الحوار المتمدن، العدد 2460، 2008:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=152756>

السياسية...، إلا أنه لا مجال للشك بأن الدولة تنكّر على المجتمع المدني أن يمارس أي دور من شأنه أن يعزز المشاركة السياسية، فالمجتمع المدني وفق سياسة التطويق التي انتهجتها الدولة "لا يحق له مخاطبة الجمهور لإنارته وتعليمه، الهدف واضح، وهو منع مجتمع مدني معزول عن جذوره في المجتمع من الطموح ربما إلى تكوين نواة قيادة بديلة، أو الضغط في مستوى السياسة العامة.¹

والملاحظ أن مؤسسات المجتمع المدني في تونس، وبالرغم من كثرتها وتنوع أنشطتها خاصة بعد السابع من نوفمبر، إلا أنها لم تكن من الفاعلية حتى تستطيع ممارسة أي ضغوط على السلطة لإجبارها على القبول بالتعددية السياسية والاجتماعية التي تلبي شروط المشاركة السلمية في العملية السياسية، وذلك لأن هذه المؤسسات وجدت نفسها تعمل في بيئة سياسية تمارس فيها الدولة دور الوصاية على المجتمع المدني بكل مكوناته، إضافة إلى أن أغلب منظمات المجتمع المدني في تونس تعتبر منظمات حداثية في الشكل والمضمون، ومنها ما هو صنيعة النظام نفسه، وبالتالي فهي فاقدة هي الأخرى لزمّام المبادرة باستثناء بعض المنظمات المحدودة التي توفر لها هامش بسيط للعمل، مثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ونقابة المحامين.

وهناك من يرى أن النظام السياسي في تونس يرفض التعامل بشكل إيجابي مع مطلب المشاركة السياسية كممارسة سياسية، ففي ظل التعددية غالباً ما تجد أحزاب المعارضة نفسها ممنوعة حتى من عقد اجتماعاتها، ووصل الأمر بالسلطة إلى حد الضغط على أصحاب القاعات العامة لمنع تأجيرها للأحزاب السياسية لتعقد فيها اجتماعاتها.

¹ - الاتحاد العام التونسي للشغل: الديمقراطية والتنمية والحوار الاجتماعي، مرجع سابق، ص 187.

إضافة إلى أن أغلب الأحزاب السياسية لم تكن من التنظيم والفاعلية التي تكسبها ثقة المواطنين ودعمهم، ولا هي بالمستوى الذي يدخلها كذلك في منافسة حقيقية للحزب الحاكم، والنتائج التي حصلت عليها هذه الأحزاب في الانتخابات الرئاسية في الأعوام (1989 و 2004 و 1994 و 2009) مؤشر على تعثر هذه الأحزاب، وعدم ارتقائها إلى مستوى التأثير والفعل في الحياة السياسية من خلال دورها في المشاركة السياسية.

أحزاب مثل، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين أكثر الأحزاب المعارضة منافسة للحزب الحاكم، وكذلك حركة التجديد، وحزب الوحدة الشعبية، تعاني من ضعف عملها التاطيري، ومحدودية نجاح الوظيفة التعبويه كذلك لهذه الأحزاب، ورغم مواقف الأحزاب الثلاثة الواضحة تجاه بعض القوانين، مثل قانون الجمعيات، وقانون الأحزاب السياسية، وكذلك قانون الصحافة، إلا أن وظائف هذه الأحزاب وبحسب النتيجة التي توصل إليها الباحث عاطف عاتي حول الأحزاب السياسية في تونس أن الأحزاب الثلاثة فيما يتعلق بالوظائف التي مارستها على الصعيد الاجتماعي "أن هذا الدور بقي محدوداً، وذلك يعود لصفاتها النخبوية، حيث إنها لم تتمكن من إيجاد قاعدة جماهيرية واسعة تساندها، كما أنها لم تنتشر إيديولوجياً بالطريقة التي تسمح لها بأن تعبر عن طموحات جانب من المجتمع".¹

هذا التعثر إن لم نقل الغياب للمجتمع المدني عن دوره في تفعيل المشاركة السياسية، ينسحب أيضاً حتى على المنظمات العمالية خاصة في العقود الأخيرة، والاتحاد العام التونسي للشغل من بين تلك التنظيمات النقابية، التنظيم الذي يضم في عضويته أكبر شريحة عمالية في تونس صاحبة التاريخ النضالي الطويل، التي أنجبت

¹ - عاطف عاتي: الأحزاب السياسية في تونس، مرجع سابق، ص 102.

العديد من رموز الحركة الوطنية في تونس قبل الاستقلال، وأثناء الاستقلال، والذين كان لهم دور واضح في قيادة الطبقة العاملة، والتعبير عن مطالبها.

وبالرغم من أن الاتحاد يزخر بالمئات بل الآلاف من الإطارات والكوادر ذات الكفاءة العالية، إلا أن الاتحاد شهد في العقدين الأخيرين تراجعاً واضحاً في إدائه خاصة مع تولي السيد إسماعيل السحباني قيادة الاتحاد وتعرضه لعدد الانتقادات، واتهم بولائه للسلطة، وتفريطه في استقلالية الاتحاد، ما تسبب في إضعاف قوته وتراجعته عن تحقيق أهدافه المتمثلة في تمرير مطالب شريحة العمال وحاجتهم الأساسية، وتأمين مشاركتهم في العملية السياسية نتيجة المركزية النقابية، وغياب الديمقراطية، وسلبية القوانين البيروقراطية.

حيث يرى الأستاذ البشير الحامدي أن الاتحاد العام التونسي للشغل واجه عديد المشاكل خلال فترة حكم الرئيس بن علي خاصة العشريتين الأخيرتين بسبب السياسة الخاطئة التي سار عليها الأمين العام للاتحاد، ومكتبه التنفيذي، الأمر الذي أدى إلى الحد من صلاحيات هياكل الاتحاد الأخرى التي أصبحت عاجزة عن اتخاذ أي قرار مستقل، أو قطاعي، ووصل الأمر إلى حد منع حق الاجتماعات والتجمعات دون موافقة البيروقراطية، معتبراً أن المنشور 83 الذي وجهه جهاز البيروقراطية النقابية إلى كل نقابات الاتحاد يوم 5 مارس 2008، يؤكد ويظهر بالملامح أن قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل اليوم قد أصبحت معادية لأبسط الحقوق النقابية، ومعارضة لأي توجه نقابي، وأنها عازمة بكل الطرق في المستقبل على منع القطاعات من التحرك والنضال من أجل تحقيق مطالب القاعدة العمالية...¹ هذا التوصيف للاتحاد العام

¹- البشير الحامدي: الحوار المتمدن:

<http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid133134&t=3>.

التونسي للشغل يتوافق - إلى حد ما - مع ما ذهب إليه الأستاذ محمد المنجي عمامي الذي أرجع ضعف الاتحاد ومشاكله إلى "الأزمات المتتالية والضغط الكبيرة التي واجهها الاتحاد خلال العقود الأخيرة، وعديد الانحرافات التي ارتكبتها بعض قياداته والتي أحدثت شروخاً وتصدعات في صفوفه، مضيفاً أن الاتحاد عرف في السنوات الأخيرة تراجعاً لدوره ومكانته في المجتمع...¹.

فيما كانت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان من بين منظمات المجتمع المدني القلائل التي استطاعت أن تفلت من قبضة النظام واحتوائه، محافظة على استقلاليتها خلال هذه الفترة، وأن تعمل بكل استقلالية رغم كل المشاكل التي اعترضتها في بعض الأحيان، سواء كانت من داخل المنظمة أم من قبل السلطة التي سعت جاهدة لإضعاف هذه المنظمة "خلال مسيرتها خاصة في العشرية الأخيرة، حيث لاقت أبشع أنواع التعسف والمضايقة"²، وملاحقة بعض قادتها، حتى أنها منعت من عقد مؤتمرها السادس، وإغلاق مقراتها بما في ذلك مقرها الرئيس بالعاصمة، إلا أنها استمرت في تحدي السلطة والكشف عن ممارساتها القمعية وانتهاكاتها المتكررة لحقوق الإنسان، بل أنها استطاعت في ظل هذه الظروف أن توسع نشاطها نحو المجال السياسي من خلال دخولها في مراقبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية للأعوام (1994 و 2004 و 2009)، إضافة إلى إصدارها لعدد التقارير السنوية التي تكشف فيها انتهاكات حقوق الإنسان الذي يتعرض لها المواطنون من قبل السلطة.

إجمالاً يمكن القول إن هامش الحركة المتاح للمجتمع المدني خلال هذه الفترة كان محدوداً جداً، حتى بات عاجزاً عن القيام بأي دور في المشاركة السياسية، ولعل

¹- محمد المنجي عمامي: الحركة النقابية التونسية بين نقل الموروث واستحقاقات التأقلم، مرجع سابق، ص 193.

²- عمارة بن رمضان: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، صفاقس، دار محمد علي للنشر، ط1، 2011، ص 28.

التحدي الأكبر الذي يواجه المجتمع المدني هو سلبية الدولة اتجاه قيامها بدورها بتحويل الإنسان الفرد إلى مواطن، وهذه السلبية من طرف الدولة تسببت في ازدياد معدلات العزوف تجاه المشاركة في العملية السياسية خاصة وأن هذه المشاركة تعتبر نشاطاً سياسياً يتوقف في الأساس على إرادة المواطنين ورغبتهم في المساهمة في الحياة السياسية بشكل عام.

الفصل الثالث

المجتمع المدني في تونس وفرص المشاركة السياسية

المبحث الأول: قنوات المشاركة الشعبية وعناصر المجتمع المدني.

المبحث الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في ثورة 14 يناير.

المبحث الثالث: آفاق عمل المجتمع المدني في تونس.

يتمتع المجتمع المدني في الدول الديمقراطية بهامش من الحرية، يستطيع من خلاله المشاركة في العملية السياسية، خلافاً لما هو عليه في الدول السلطوية، التي لا يزال فيها المجتمع المدني مكبلاً بالقيود القانونية والسياسية، التي لا تسمح له بالعمل بشكل مستقل عن تدخل الدولة.

في تونس يواجه المجتمع المدني، عديد من المشاكل، وذلك كما سبق الإشارة إليه في الفصل الثاني، ولعل من أبرزها غياب المناخ الديمقراطي، الذي يضمن للمواطن التونسي ممارسة حقوقه كاملة، كما نص عليها الدستور، حيث عمدت الدولة إلى إضعاف المجتمع المدني وجعله غير قادر على الوقوف في وجه مظاهر انحراف العملية السياسية، وخاصة في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس بن علي، التي شهدت تأزماً للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تسبب في قيام ثورة 14 يناير، التي كان لمؤسسات المجتمع المدني دوراً فاعلاً فيها منذ اليوم الأول وفي هذا الفصل سيتم تناول الموضوع في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول قنوات المشاركة الشعبية وعناصر المجتمع المدني، المبحث الثاني دور مؤسسات المجتمع المدني في ثورة 14 يناير، المبحث الثالث افاق عمل المجتمع المدني في تونس.

المبحث الأول

قنوات المشاركة الشعبية وعناصر المجتمع المدني في تونس

في الدول التي تحتكر فيها السلطة، غالباً ما يتم إضعاف قنوات المشاركة الشعبية بحجة أن الشعب لا زال غير مؤهل للمشاركة في الحكم، وفي ظل إصرار أنظمة الحكم على إجهاض أي محاولة جادة تقود إلى تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، تصبح كل مظاهر المشاركة الشعبية المباشرة أو شبه المباشرة ولا حتى غير المباشرة مجرد مظاهر شكلية لإضفاء الشرعية على بقاء أنظمة الحكم في السلطة أطول فترة ممكنة، خلافاً لما تنص عليه الدساتير، بما فيها الدستور التونسي الذي جاء في توطئته، أن النظام الجمهوري خير كفيل لحقوق الإنسان وقرار المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ومن أبرز هذه الحقوق كما ينص الفصل الثامن من الباب الأول من الدستور، حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع

وتأسيس الجمعيات مضمونة حسب ما يضبطه القانون، والحق النقابي مضمون والسؤال هنا إلى أي حد ساهم الدستور التونسي وكذلك التعديلات والقوانين التي صدرت بعد السابع من نوفمبر في ضمان ممارسة المواطن التونسي لهذه الحقوق من خلال قنوات المشاركة الشعبية في هذا المبحث سيتم تناول الموضوع في المطالب التالية:

المطلب الأول: مظاهر المشاركة المباشرة وشبه المباشرة، والمطلب الثاني: المشاركة السياسية غير المباشرة، والمطلب الثالث: أسباب ثورة 14 يناير.

المطلب الأول: مظاهر المشاركة المباشرة وشبه المباشرة

تقوم المشاركة السياسية المباشرة على أساس ممارسة المواطنين حقوقهم السياسية في التشريع والحكم بصفة مباشرة لا عن طريق مندوبين عنهم ينيبون عنهم في أداء مهامهم.¹

ولعل المظهر الأقرب لهذه الممارسة من الناحية الواقعية في تاريخ الإنسانية، التجربة التي حدثت في اليونان قبل الميلاد بمدينة أثينا، ومع ذلك لم تكن هذه التجربة كاملة، وذلك بسبب الاستثناءات التي وردت بحق بعض سكان المدينة في تلك الفترة. أما المظهر الثاني للمشاركة السياسية فهو:

المشاركة شبه المباشرة، هي التي يمارس من خلالها الشعب بعض مظاهر السلطة في ضل وجود البرلمان، مثل المشاركة في اقتراح القوانين، ومن ابرز الدول التي تأخذ بالديمقراطية شبه المباشرة سويسرا.

1- عبد القادر زريق المخادمي: الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني و"الفوضى البناء"، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص 100.

ولعل من الثوابت التي اكد عليها الدستور التونسي، تصميم الشعب على اقامة الديمقراطية اساسها سيادة الشعب، والذي جاء فيه ان الشعب هو صاحب السيادة، ومصدر كل السلطات، وذلك تماشياً مع مبادئ الجمهورية التونسية، حيث نص دستور البلاد الصادر عام 1959، على أن الشعب هو صاحب السيادة، يباشرها على الوجه الذي يحدده الدستور، الفصل 3، وباعتبار أن السيادة مبدأ راسخ من مبادئ الجمهورية للدولة التونسية، فيجب أن يكون للشعب التونسي الدور الأساسي في الممارسة السياسية، وترجمة هذا الحق الأصل، نص الفصل 18 "يمارس الشعب السلطة التشريعية من خلال مجلس نيابي يسمى مجلس الأمة"¹، فيما حدد الفصل 19 طريقة اختيار هذا المجلس.

والملاحظ أن المجلس النيابي يحظى بمكانة مهمة في النظام الجمهوري التونسي، كونه المؤسسة التي تجسد عبرها سيادة الشعب حتى بعد وصول الرئيس بن علي إلى السلطة وإجراء تعديل دستوري عام 2002، أنشئ بموجبه جسم تشريعي ثاني يقاسم المجلس النيابي هذه السيادة، وذلك ببعث مجلس المستشارين بمقتضى التعديل الدستوري، حيث تم تعديل الفصل 18 من الدستور الذي يصبح حسب النص الجديد "يمارس الشعب السلطة التشريعية بواسطة مجلس النواب، ومجلس المستشارين، أو عن طريق الاستفتاء"².

إلا أن هذه الخطوة التي أقدم عليها الرئيس بن علي تعرضت لبعض الانتقادات، منها ما يتعلق بطريقة اختيار الجسم التشريعي الجديد، والذي كانت مختلفة بشكل تام عن آلية اختيار مجلس النواب، وذلك عندما نص الفصل 19 من الدستور على أن

¹- محمد بو زقرو: مرجع سابق، ص 167.

²- المرجع السابق، ص 183.

الاختيار لا يتم عن طريق الانتخاب المباشر، إضافة إلى منحه للرئيس أحقية تعيين عدد من أعضاء مجلس المستشارين.

إن هذا التوجيه جاء مخالفاً لمبدأ الشعب هو صاحب السيادة، فلا يجوز انتقاص أو انتزاع هذا الحق الأصيل لمصلحة تدعيم رئيس السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية، الذي قويت مكانته، محدثاً بذلك خللاً واضحاً في التوازن المفترض بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، التي أصبحت تمتلك كل وسائل التأثير على المجلس النيابي، فيما هو لا يحوز أي وسيلة تأثير عليها.

وتتم مشاركة المواطنين بإعطاء رأيهم في القضايا المطروحة من خلال:

1- الاستفتاء:

يعتبر الاستفتاء أحد المظاهر التي تتجسد عبرها سيادة الشعب، كما بين الفصل 18 من الدستور التونسي، إلى جانب مجلس النواب والمستشارين، فيما أعطى الفصل 47 حق استفتاء الشعب "الرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب مباشرة في مشاريع القوانين ذات الأهمية الوطنية، أو في المسائل الهامة التي تتصل بالمصلحة العليا للبلاد، دون أن يكون ذلك مخالفاً للدستور".¹

وبشكل عام يقصد بالاستفتاء أخذ رأي الشعب في أمر من الأمور، حيث يعرض هذا الأمر على الناخبين لأخذ أصواتهم بـ (لا)، أو (نعم)، أو كلمة (موافق)، أو (غير موافق).

إلا أنه يمكن القول أن الحياة السياسية، وطول كل هذه الفترة لم تشهد أي استفتاء حتى عام 2002، عندما دُعي الشعب التونسي للاستفتاء على التعديل الدستوري، وذلك لأول مرة وجرى التصويت يوم 26 ماي 2002، وبلغ عدد المقترعين

¹- محمد بو زقرو: مرجع سابق، ص205.

3.483.991، وكانت نسبة المشاركة 95.59%، الموافقون 99.52%، وصدر القانون¹.

أما معاهدة جربة بين ليبيا وتونس عام 1974، والتي اقتضت إجراء استفتاء الشعبين على الوحدة، فإن ذلك لم يحدث رغم صدور التنقيح الدستوري عام 1976، والذي تم بموجبه توسيع مجالات الاستفتاء إلى نوعين²:

1- الاستفتاء المتعلق بوحدة المغرب العربي (الفصل 2).

2- الاستفتاء المتعلق بمشاريع القوانين (الفصل 47) ومجالاته:

الأول- الاستفتاء الاستشاري وهو الذي يتعلق بمبدأ إجراء تنوي السلطة العمومية اتخاذه حتى يقوم مقام توجيه لها.

الثاني- الاستفتاء التشريعي، ويجري في الحالات التي لا يمكن أن يصدر فيها القانون إلا بعد تصويت الشعب عليه إما بالتأييد وإما بالرفض.

وإثر التعديل الدستوري عام 1996، توسع الاستفتاء وأضيف نوع ثالث من الاستفتاء، وهو الاستفتاء الدستوري، حيث يشارك الشعب من خلال استفتاءه على التعديلات التي قد تتم على الدستور التونسي، وإن كانت جميع التعديلات التي قامت بها السلطة على الدستور التونسي لم يُستفتَ فيها الشعب قبل التعديل الذي أجراه الرئيس بن علي عام 2002.

المطلب الثاني: المشاركة السياسية غير المباشرة

¹- رافع بن عاشور: المؤسسات السياسية التونسية، مرجع سابق، ص 352.

²- المرجع السابق، ص ص 343-346.

السؤال الذي يطرح نفسه في البداية: هل كانت الفرصة متاحة أمام مختلف شرائح المجتمع التونسي في المشاركة غير المباشرة في ظل حكم بن علي؟ أم أن هناك من العقبات ما يحول دون تحقيق هذا المطلب؟ الإجابة تحتاج تقييم فاعلية ونشاط المجتمع المدني بكل مكوناته في المشاركة السياسية غير المباشرة.

بعد تناول سمات العملية السياسية في تونس، يمكن القول إنه من الصعوبة بمكان الإجابة بنعم، إن مؤسسات المجتمع المدني تمارس حق المشاركة في إدارة الشأن العام خلال هذه الفترة، وذلك لوجود العديد من المشاكل والقيود التي تحول دون المشاركة السياسية لمكونات المجتمع المدني في تونس.

والسبب في ذلك يعود لعدم الرغبة الواضحة للنظام بعد السابع من نوفمبر في القبول بمبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال السماح للحزب الحاكم بالسيطرة شبه الكاملة على الحياة السياسية، مما يجعل القوة الفاعلة في المجتمع التونسي خارج اللعبة الديمقراطية، وفي إدارة الشأن العام بما فيها مؤسسات المجتمع المدني، رغم أن بعض هذه المؤسسات يعود تاريخ نشاطها إلى ما يقرب من قرن كامل من الزمن، إضافة إلى الدور المتميز الذي قدمته قيادته، فترة النضال الوطني ضد الاستعمار، وكذلك المساهمة في بناء الدولة أثناء الاستقلال.

والمتتبع للعلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة في العقود الأخيرة، يلاحظ ذلك من خلال عديد القيود القانونية الأمنية التي أبعدت بشكل أو بآخر هذه المؤسسات عن المشهد السياسي العام، بعد أن تم وضع العديد من النخب داخل السجون،

والتضييق على الحريات العامة التي مورست من قبل السلطة، التي وصلت ذروتها في عهد الرئيس بن علي، بعد أن اقتضرت الحياة السياسية على الحزب الحاكم.¹ ولتشخيص الحالة السياسية بعد السابع من نوفمبر نورد رأي أحد أبرز النخب السياسية المعارضة في تونس الدكتور منصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، الذي تحصل على ثاني أكبر نسبة في عدد مقاعد المجلس الوطني التأسيسي في الانتخابات التي جرت في 23 أكتوبر عام 2011، وذلك في المقدمة التي استهل بها كتاب "إنها الثورة يا مولاي قائلاً: "منذ كشفت الدكتاتورية عن وجهها ابتداءً من سنة 1991، القمع الذي طالني كآلاف التونسيين لم يتوقف يوماً، كم كانت شرسة صعبة وخطيرة المواجهة مع الاستبداد في إطار الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان التي ترأسها من 1989، إلى 1994، والمجلس الوطني للحريات من 1998 إلى 2000، أو المؤتمر من أجل الجمهورية، الذي أسسته مع نخبة من أصلب المناضلين سنة 2001، لا أنكر كم مرة استوقفني البوليس السياسي، ولا حتى التهمة التي وضعوني بموجبها في الحبس الانفرادي أربعة أشهر".²

هذا ما يظهر حالة التناقض في الواقع التونسي بين أهداف السلطة المعلنة والحقيقية، تجاه مؤسسات المجتمع المدني حيث انه على الرغم من الزيادة في عدد مؤسسات المجتمع المدني بعد أن سمحت السلطة بتكوين المئات من الجمعيات والمنظمات في مختلف المجالات، وكذلك الاعتراف ببعض الأحزاب المعارضة من خلال منحها التأشيرة القانونية، إلا أن فرص المشاركة غير المباشرة لهذه المؤسسات ضلت محدودة جداً، فالأعضاء الفاعلين في المنظمات الوسيطة من أحزاب سياسية أو

¹- حازم الأمين: اتحاد الشغل قاد الثورة وهادن السلطة، تونس، مجلة الحياة، 18 مارس، 2011، شبكة المعلومات الدولية:

<http://www.Turess.com/a7fajrnews/46484>.

²- منصف المرزوقي: إنها الثورة يا مولاي، تونس، الدار المتوسطة للنشر، ط1، 2011، ص5.

نقابات مهنية وعمالية، غالباً ما يجدون أنفسهم عرضة للملاحقات الأمنية من طرف السلطة.

هذا الموقف من المجتمع المدني ينسف كل الشعارات التي رفعها قائد التغيير الرئيس بن علي، "الذي سرعان ما دخل في مواجهة مع القوى الوطنية كافة، بمختلف توجهاتها وأيدولوجياتها، وكانت النتيجة هي ضرب القوى السياسية و تشريد قادتها وكوادرها وملء السجون والمعتقلات من أبناء تونس"،¹ بل تتهم السلطة بأنها وراء مظاهر الفساد والرشوة التي في جزء كبير منها يستهدف التأثير على النخب المتصدرة للمشهد العام داخل مؤسسات المجتمع المدني. يربط مثلاً الأستاذ المولدي الأحمر ضعف التأطير السياسي وكذلك النقابي، والجمعياتي وحتى حزبي قوي وبين اشتداد القبضة الأمنية على المواطنين، بل وتفتشي العلاقة الزبونية المهينة للكرامة بينهم وبين الإدارة.²

إذاً الواقع الذي كانت تعيشه مؤسسات المجتمع المدني صعباً، ولا أحد يستطيع أن يحجب الحقيقة وإنكار ما كانت تعانيه من تدخل السلطة ما أفقد هذه المؤسسات خاصية الاستقلالية، والعمل بشكل مستقل عن تدخل الدولة، بما فيها الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي تحول إلى مؤسسة سياسية أو اجتماعية في تونس، في الوقت الذي شهد فيه المجتمع المدني تراجعاً في نشاطه بشكل كبير حتى صار الاتحاد ملاذاً لكافة القوى الوطنية التي تعاني من قهر النظام وتسلطه، ومع ذلك لم يسبق لقيادة

¹- علي عبدو محمود: الثورة التونسية الأسباب... عوامل النجاح... النتائج مقال: <http://www.Turess.com/a7wasat/16728>.

²- المولدي الأحمر: في الثورة (من منظور علم الاجتماع السياسي)، مرجع سابق، ص 57.

الاتحاد الوقوف في وجه السلطة على نحو جذري، بل يميل التونسيون بقواهم السياسية والاجتماعية إلى الاعتقاد بأن هذه القيادة صنيعة الجهاز الحاكم السابق.¹ ومن جهته ينتقد الدكتور نزار شقرون الوضع العام للحياة السياسية في تونس خلال حكم الرئيس بن علي وتحديداً حزب التجمع الدستوري، والأدوار التي لعبها هذا الحزب لحماية النظام وتأييده، كونه اليد الأخطبوطية التي انهال بها النظام على شعبه، لكبح حيويته في الشارع، والمؤسسات المدنية، مضيفاً أن هذا الحزب ومن خلال هياكله الصغرى، استبسل طيلة ثلاثة وعشرين عاماً في مراقبة الناس، وتزويد البوليس بكل ما يحدث في كل زقاق أو حي، إضافة إلى درجة الفساد المالي.²

إن ما سبق يعني أن أي شريحة من المشاركين السياسيين الراغبين في المشاركة في العملية السياسية خاصة الأعضاء النشطين في المنظمات الوسطية من أحزاب سياسية، وجمعيات، حتى في شكل جماعات ضاغطة عادة ما تكون مشاركتهم محفوفة بالمخاطر، وعرضة للمضايقات الأمنية من أجهزة السلطة وابتزازها، "إذ تعرضت أهم الهياكل النقابية إلى الانقسام، ومن بينها اتحاد الكتاب التونسيين واتحاد الفنانين التشكيليين، وكلما حاولت هذه النخبة الانصراف عن مهاترات المندسين فيها، وقعت تحت سياط هذا النظام القمعي، إضافة إلى تدجين أصوات المثقفين، وتهميش المعارضين منهم."³

حيث عرفت الشاعرة جميلة الماجري، رئيسة اتحاد الكتاب التونسيين علاقتها القوية بنظام الحكم لتكون مثلاً آخرّاً على تأثير النظام على أغلب القيادات الفاعلة في مؤسسات المجتمع المدني، ما يجعل من الصعوبة بمكان الحديث عن توفر المناخ

¹- حازم الامين: اتحاد الشغل قاد الثورة وهادن السلطة، مرجع سابق.

²- نزار شقرون: رواية الثورة التونسية، تونس، دار محمد علي، ط1، 2011، ص130.

³- نزار شقرون: مرجع سابق، ص ص 153-154.

الديمقراطي الذي يسمح لكافة الشرائح الاجتماعية بالتعبير عن آراءهم ومواقفهم تجاه ما يجري حولهم بوصفهم أعضاء فاعلين في تلك المؤسسات الوسيطة بعيداً عن تدخل النظام، وتعد المظاهرات والإضرابات وأعمال الشغب والتخريب، وصولاً إلى الاغتيالات السياسية والاختطاف، هي الأخرى مظهر من مظاهر المشاركة السياسية غير المباشرة للمتطرفين السياسيين، وهي تلك الشريحة التي لم تجد سبيلاً للمشاركة، وعرفت تونس أعمالاً من هذا النوع خاصة خلال السنوات الأخيرة لحكم الرئيس بن علي أبرزها أحداث الحوض المنجمي عام 2008، إضافة إلى الاعتصامات التي حصلت في المؤسسات الجامعية والمصانع والإدارات وإضرابات الجوع مثلاً، إضراب جوع عدد من المناضلين في أكتوبر 2005، بمناسبة انعقاد قمة المعلومات في تونس،¹ بالإضافة إلى بعض مظاهر العنف كسبيل للمشاركة "العمل المسلح" مثل تفجير الكنيس اليهودي في جربة، بحرقه في إبريل 2002، وأخيراً اندلاع مواجهات دامية بين قوات الأمن والمحتجين على خلفية إغلاق السلطات التونسية لمعبر رأس أجدير الحدودي مع ليبيا في 2010.²

المطلب الثالث: أسباب ثورة 14 يناير

كثيرة هي الأسباب التي دفعت الشعب التونسي إلى القيام بالثورة على نظام حكم الرئيس بن علي، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي، وكذلك اجتماعي، وما حدث في مطلع العام 2011 لم يكن وليد اللحظة، وإنما كان نتاج تراكمات لسنوات طويلة عجز خلالها النظام عن الإيفاء بتعهداته التي قطعها على نفسه في بيان السابع من نوفمبر عام 1987، في التأسيس لدولة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والالتزام

1- الهادي التيمومي: خدعة للاستبداد الناعم في تونس، مرجع سابق، ص201.

2- الهادي التيمومي: مرجع سابق، ص209.

بمبادئ الديمقراطية، حيث انحرف الرئيس بن علي، كما انحرف قبله الرئيس بورقيبة، عن مبادئ الجمهورية التونسية عندما تمسك رئيس الدولة وحزبه بالسلطة، وحرّم الشعب التونسي من الحياة الحرة الكريمة، وتحولت جمهورية الغد التي وعد بها الشعب في الذكرى الرابعة عشرة للتحول في 7 نوفمبر 2001، إلى دولة تسلطية. ولعل الوضع المتردي الذي يعيشه المواطن التونسي، من ظلم واستبداد وأزمات اقتصادية واجتماعية، وانتهاك للحقوق والحريات، وفقر، وبطالة خلال فترة الرئيس بن علي، تتشابه إلى حد كبير في معظمها مع عديد الأسباب الموجودة في أغلب الدول العربية الأخرى، والتي وصل فيها الفساد في أشكاله المختلفة، إلى الحد الذي أصبح مطلب الثورة ضرورياً للخروج من هذا الواقع، بعد أن رفض الحكام حتى مجرد إحداث إصلاحات لرفع المعاناة عن المواطن العربي، ولو بشكل جزئي.

واقع صنفت فيه تونس من الدول الفاشلة بعد أن جاءت في المرتبة 122 من بين الدول 177 الأكثر فشلاً تنموياً، كما جاء في التصنيف الذي أجرته مجلة "فورين بوليسي" سنة 2007،¹ إذ كان نظام الحكم يعتمد على شرعية بقائه في السلطة على القوة وحدها، حيث كان الحكم "بـ سلاح الخوف والتخويف صفة نظام الحكم في تونس منذ الاستقلال لتبلغ أوجها زمن المخلوع".²

ومن أبرز أسباب الثورة في تونس:

1- فساد نظام الحكم:

¹- صالح المازقي: ثورة الكرامة، تونس، الدار المتوسطية للنشر، ط1، 2011، ص56.

²- عميرة الصغير: الثورة في عيني مؤرخ، مرجع سابق، ص 23.

حيث سيطر الرئيس بن علي وحزبه على الحياة السياسية في البلاد، في حين بقيت مشاركة جميع القوى السياسية والاجتماعية في العملية السياسية مشاركة شكلية فقط، حيث أظهرت نتائج الانتخابات الرئاسية التي قامت خلال هذه الفترة هشاشة التجربة الديمقراطية في تونس.

2- احتكار شخص الرئيس للسلطة من خلال تهميش الحكومة، وجعلها أداة لتنفيذ قراراته.¹

3- تدهور أوضاع حقوق الإنسان، ومنعه حتى من التعبير عن رأيه، وحقه في المطالبة بأبسط الحقوق، إذ لم يُعر النظام خلال سنوات حكم الرئيس بن علي أي احترام لسيادة القانون، وتحويله تونس إلى دولة بوليسية.

4- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث انتشر الفقر والظلم، إضافة إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطن التونسي.

5- تفشي ظاهرة المحسوبية والرشوة، حيث "أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد، إلى جانب الرشوة التي أدت إلى فساد كبير في الاقتصاد جعله يتميز بعدم الشفافية، وأفقد مصداقية الكثير من مؤسسات الدولة خصوصاً الأمن والقضاء والإدارة".²

وقد لا نستطيع الإحاطة بكل العوامل والأسباب التي دفعت الشعب التونسي بالثورة على نظام الرئيس بن علي، الذي حكم البلاد لأكثر من عقدين كاملين تآزمت

¹- صالح المازقي: ثورة الكرامة، مرجع سابق، ص46.

²- البشير الحامدي: الحوار المتمدن:

فيها الأوضاع بشكل عام حتى صار النظام عاجزاً عن الخروج من الأزمات المتكررة، والاستجابة حتى لأدنى مطالب هذا الشعب.

إذ لم يستفيد النظام من الأحداث التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة قبل ثورة 14 يناير، مثل أحداث الحوض المنجمي عام 2008، وكذلك الإضرابات التي شهدها القطاع العام، أي من قبل العاملين بقطاع الوظيفة العمومية، وخصوصاً في السنوات الثلاثة الأخيرة موجة واسعة من النضالات المطالبة (قطاع التعليم الابتدائي والثانوي، وقطاع الصحة، وقطاع المالية والبنوك...) ¹.

ما يميز الثورة في تونس التي اطاحت بنظام حكم الرئيس بن علي، هو المشاركة الشعبية الواسعة، من شرائح الشعب التونسي كافة، اذا ما استثنينا الجيش، الذي اتخذ موقفاً حيادياً واضحاً منذ الأيام الأولى للثورة، هذا الجيش الذي عرف ولسنوات طويلة بحياده التام، وعدم تدخله في الشأن السياسي، ويحسب له في هذه الثورة، أنه لم ينجر في المواجهات التي حدثت بين الشعب وقوات النظام، مكتفياً بدور المراقب للأحداث، ولم يذعن الجيش لدعوات النظام لقمع الشعب والتصادم معه، "إذ ترفع بحسه الوطني العالي على ارتكاب جريمة مجانية بحق شعب أعزل، خرج ينشد الحرية والانعقاد من الاستبداد، وكانت تلك أولى علامات انحياز الجيش للثوار، ونصرته للحركة الشعبية، وتأييد الإطاحة بالسلطة الحاكمة" ².

فالجيش ساند الشعب في ثورته التي خرج فيها مطالباً بإسقاط النظام، وسمح له بتحقيق هذا المطلب، والإبقاء على الدولة، فالجيش بقدر ما أنه حمى الثورة، فهو

¹- صالح المازقي: ثورة الكرامة – الثورة والدولة، تونس، الدار المتوسطة للنشر، ط1، 2011، ص39.

²- صالح المازقي: ثورة الكرامة – الثورة والدولة، تونس، الدار المتوسطة للنشر، ط1، 2011، ص39.

ساهم مع الشعب، في الحفاظ على الدولة واستمرارها، وذلك عندما بادر منذ اللحظة الأولى إلى حماية المؤسسات العامة، وساهم في تسيير شؤون الحياة العامة. إذ أثبت الجيش بأنه لم يكن انتهازياً، وانقض على الدولة مستغلاً ضعفها، وحكم البلاد والعباد، وإنما كان عقلانياً، وأظهر حسه الوطني، وحرصه على تفعيل مؤسسات الدولة، واحترامه لإرادة الشعب التونسي، وكذلك التزامه بالمبادئ الجمهورية.

خلاصة القول: إن الثورة التونسية التي اندلعت أحداثها في 17 ديسمبر 2010، كانت ثمرة لنضال هذا الشعب بعد سنوات من الظلم، واستطاع أن يسقط نظاماً عرف "بممارساته القمعية، وكذلك الإيقافات الاعتبارية للمعارضين، وحتى للمظنون فيهم، والتعذيب في مراكز الشرطة، ودهاليز الداخلية، وحتى في أقبية السجون، وفي تلك الحريات المطلقة الممنوحة لأجهزة القمع، في ممارسة فظائعها، رغم تقارير المدافعين عن حقوق الإنسان في تونس والعالم".¹

وربما الغائب الوحيد عن هذه الثورة، هو تلك الشعارات المشبوهة التي تخفي ورائها "أي انتماء اجتماعي، أو أيديولوجي محدد، فالمتظاهرون لم يحملوا لافتات تشير على سبيل المثال إلى أن ثورتهم عمالية، أو فلاحية، أو برجوازية، أو دينية، أو جهوية، أو عرقية... وهو ما يشير إلى أن هذه الثورة كانت استجابة حقيقية وصادقة لحاجة الشعب التونسي ورغبته الملحة في التخلص من الظلم والجور الذي ران عليه سنوات طوال".²

¹ - عميرة عليّة الصغير: الثورة في عيني مؤرخ، مرجع سابق، ص22.
² - المولدي الأحمر: في الثورة من منظور علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص47.

المبحث الثاني

دور مؤسسات المجتمع المدني في ثورة 14 يناير

أظهرت مؤسسات المجتمع المدني تبايناً واضحاً في مواقفها من الثورة منذ بداية الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها تونس، وذلك حسب علاقة كل من

هذه المؤسسات مع السلطة فالمؤسسات التي نجح النظام في احتوائها وتدجين قياداتها، اتخذت مواقف سلبية من الثورة، حتى إن مشاركتها كانت محدودة مقارنة بالمؤسسات التي سارعت بالإعلان عن إنحيازها للاحتجاجات بل والمشاركة فيها، مثل بعض الأحزاب السياسية المعارضة، وكذلك المنظمات النقابية الفاعلة، مثل نقابة المحامين، وعديد الجمعيات التي كان لها دور من خلال مشاركتها في تأطير الحراك الشعبي.

عليه فهذا المبحث سوف يخصص المطلب الأول: لدور الأحزاب السياسية أثناء ثورة 14 يناير، بينما يهتم المطلب الثاني: بدور المنظمات النقابية والجمعيات في الثورة، ويتناول المطلب الثالث: مؤسسات المجتمع المدني الأقل مشاركة في الثورة.

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية أثناء ثورة 14 يناير

لا أحد يستطيع ادعاء قيادة الثورة في تونس، أو التحدث باسمها، حتى إنها كانت مفاجئة لكثير من النخب السياسية والحزبية وحتى النقابية، التي كانت لا تتوقع أن يخرج الشعب على نظام حكم الرئيس بن علي، المعروف بقبضته الأمنية.

هذا ما عكسته إلى حد ما مواقف بعض الأحزاب السياسية في بداية الاحتجاجات من خلال ترددها في المشاركة في الثورة، إضافة إلى اتخاذ ما يسمى بأحزاب الموالاتة مواقف سلبية من الثورة.

لكن هذا لا ينفي عن الأحزاب السياسية مشاركتها في بداية الثورة، وإن لم يكن بشكل مباشر، مثل مشاركتها في تأطير الحراك الشعبي، الذي ميز الأيام الأولى للاحتجاجات، إذ يرى الأستاذ نزار شقرون أن الطلاب الذين انضموا إلى الثورة في البداية، بعضهم ينتمي إلى أحزاب سياسية، أو إلى الاتحاد العام لطلبة تونس، وبعضهم

من القواعد النبيلة للحزب الديمقراطي التقدمي...، كما انفرد رموز هذا الحزب وكذلك قادة حركة التجديد، التي عُرِفَتْ بمواقفهما الداعمة للثورة منذ البداية خلافاً لباقي الأحزاب الأخرى.¹

كما كان للأحزاب السياسية دور من خلال الإعلام، حيث استطاعت بعض الأحزاب المعارضة أن تساهم بشكل إيجابي في تغطية أحداث الثورة رغم كل الصعاب والمخاطر التي كانت تواجهها من قبل الجهات الأمنية، مثل صحيفة "الموقف" التي تعبر عن توجه الحزب الديمقراطي التقدمي، إضافة إلى الظهور العلني لبعض قادة الأحزاب السياسية أبان الثورة في عديد وسائل الإعلام، مثل قناة الجزيرة، للإعلان عن مواقفهم المساندة للثورة، وكشف الممارسات التي يقوم بها النظام ضد المتظاهرين، مثل قناة الجزيرة التي يرى الاستاذ نزار شقرون انها ساهمت في اخراج "رموزاً وزعامات سياسية تونسية من المنفى الإعلامي لتفسح لهم مجال الرأي وإبداء المواقف، مثل منصف المرزوقي، وراشد الغنوشي، وحمة الهمامي، إضافة إلى زعامات حزبية في الداخل كأحمد نجيب الشابي، وأحمد ابراهيم، ومي الجربي.²

وكان لهذه القيادات حضور على شبكة التواصل الاجتماعي الفيس بوك وغيرها التي عرفت في تلك الفترة كما يرى الأستاذ أيمن الرزقي انخراطاً كبيراً للمعارضة ورموزها، حيث ظهرت تعليقات للأمناء العامين للأحزاب والشخصيات المعارضة من داخل تونس، وخارجها وتمّ تناول تلك المقاطع على نطاق واسع داخل شبكة الفيس بوك، ومن أبرز الشخصيات التي تحدث عن دورها أيضاً في هذا الفضاء الإعلامي نذكر الأستاذ طارق المكي، و الراحل شكري بلعيد.³

¹- نزار شقرون : رواية الثورة التونسية، مرجع سابق، ص ص21- 47.

²- المرجع السابق، ص66.

³- أيمن الرزقي: شباب الفيس بوك وثورة 14 يناير، الانتقال الديمقراطي في تونس، مرجع سابق، ص250:

أما بعد سقوط النظام، فإن المتابع للشأن العام في تونس، يلحظ التحول الذي طرأ على المشهد الحزبي بعد الثورة، خاصة الانفراجة التي حدثت لمصلحة الأحزاب السياسية، بالمشاركة في العملية السياسية، وتمكينها من لعب دورٍ فاعلٍ في بناء مؤسسات الدولة، بمجرد التخلص من الحزب الحاكم الذي صدر حكم قضائي بحله بعد الثورة، منهياً بذلك احتكاره للحياة السياسية لأكثر من نصف قرن، إضافة إلى فتح الباب أمام ظهور أحزاب سياسية جديدة ليصل عددها خلال فترة قصيرة لما يقرب من 100 حزب.

شاركت بعض الأحزاب السياسية المعارضة في أول حكومة تم تشكيلها بعد الثورة، بانضمام ثلاثة أحزاب، وهي الحزب الديمقراطي التقدمي المعروف بمعارضته لنظام الرئيس بن علي، وحركة التجديد، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات، إلا أن هذه الحكومة التي شكلها محمد الغنوشي اعتبرت في رأي الشارع امتداد للنظام السابق، بل رأت فيها أغلب القوى الفاعلة على الساحة التونسية "إجهازاً على الثورة، وتكريساً لنظام الديكتاتور، وظله المستمر"¹ الأمر الذي يعكس التباين والانقسام داخل المشهد السياسي العام، خاصة الأحزاب السياسية فيما بينها، وذلك بين أحزاب معارضة شاركت في حكومة الغنوشي، وواصلت دعمها لهذه الحكومة، وأحزاب أخرى لم تنضم لهذه الحكومة، ورفضت حتى مجرد الاعتراف بها، وسط حالة خوف من سرقة الثورة وانحراف مسارها، تنادت مجموعة من الأطياف السياسية إلى تكوين جبهة عرفت بجبهة 14 يناير، وذلك يوم 20 يناير ضمت مجموعة من الأحزاب السياسية أبرزها حركة الوطنيين الديمقراطيين، وحزب العمال الشيوعي

(La transition démocratique en Tunisie Etat des lieux، Diwen Editios، 2012).

¹- نزار شقرون: مرجع سابق، ص119.

التونسي، ومن أهم مطالب هذه الجبهة إسقاط حكومة الغنوشي، إضافة إلى حل حزب التجمع، الذي كان يحكم البلاد في السابق.

وبدافع الحرص من قبل بعض الأحزاب السياسية على المشاركة في العملية السياسية، بعد 14 يناير طرحت العديد من المبادرات لتأمين مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، نذكر منها مبادرة الثلاثي أحمد المستيري الزعيم التاريخي لأول حزب معارض معترف به في تونس، "حركة الديمقراطيين الاشتراكيين" في عهد بورقيبة، وأحمد بن صالح ومصطفى الفيلالي، في شكل مشروع لإنقاذ الثورة، وهدفت هذه المبادرة إلى المحافظة على الانتفاضة الوطنية، والتمهيد لقيام مؤسسات دستورية، وإعداد دستور جديد للبلاد.¹

وعلى الرغم من أهمية البنود التي تضمنتها المبادرة، نلاحظ في المقابل ظهور مبادرة أخرى، تقدمت بها مجموعة من الأحزاب السياسية، والمنظمات المدنية في شكل خارطة طريق أخرى للفترة الانتقالية التي تمر بها البلاد، بمشاركة "28 هيئةً وحزباً وجمعيةً ومنظمةً، ومن أبرز الأحزاب المشاركة حزب العمل الشيوعي، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وحركة الوطنيين الديمقراطيون، وحركة النهضة، إضافة للتيار البعثي، وحركة الشعب، حيث عمدت هذه المبادرة إلى تشكيل المجلس الوطني لحماية الثورة، يوم 15 فبراير 2011.²

إضافة إلى ما سبق يظل الحدث الأبرز للمشاركة السياسية للأحزاب، هو انخراطها في انتخابات المجلس التأسيسي التي جرت يوم 23 أكتوبر 2011، حيث اعتبرت هذه الانتخابات في نظر الكثيرين الخطوة الأولى في مسار عملية التحول

¹- نزار شقرون: مرجع سابق، ص126.

²- عميرة عليّة الصغير: الثورة في عيني مؤرخ، مرجع سابق، ص33.

الديمقراطي في تونس، التي أتاحت الفرصة أمام الأحزاب السياسية للمنافسة على مقاعد المجلس التأسيسي.

وذلك إذا ما نظرنا إلى النتائج التي أعلنت عنها الهيئة العليا للانتخابات يوم 14 نوفمبر 2011، حيث أظهرت هذه النتائج فوزاً ساحقاً لحزب النهضة الإسلامي بزعامة راشد الغنوشي، العائد من المنفى بعد الثورة، متحصلاً على 89 مقعداً لوحده بنسبة 41% من عدد المقاعد، وحل ثانياً حزب الجمهورية من أجل المؤتمر الذي يرأسه منصف المرزوقي، والعائد من المنفى بعد الثورة، متحصلاً على 29 مقعداً. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الانتخابات جرت بمشاركة أربعة ملايين وخمسة آلاف ناخب، فيما بلغ عدد المترشحين لهذه الانتخابات 11618 للمنافسة على 217 مقعداً في المجلس الوطني التأسيسي إذ كانت للأحزاب السياسية 828 قائمة من أصل 1517.¹

المطلب الثاني: دور المنظمات النقابية والجمعيات في الثورة

لعل ما ميز الثورة التونسية المشاركة الشعبية الواسعة لكل مكونات المجتمع التونسي منذ اليوم الأول، حيث ساهمت النقابات العمالية والمهنية في الاحتجاجات، إذ كان بعض المشاركين في الاحتجاجات أعضاء النقابات العمالية و المهنية، من طلاب ومدرسين ومحامين، وقضاة ورجال أعمال وتجار وفنانين وصحفيين وحقوقيين، كجزء من هذا الحراك الشعبي، الذي ضم شرائح المجتمع التونسي كافة، والملفت في هذه الثورة، أن أغلب القيادات الحزبية والنقابية كانت غائبة، ولم يكن لها أي دور في بداية الثورة، بما فيها الاتحاد العام التونسي للشغل، التنظيم النقابي الأبرز في تونس، كونه يضم في صفوفه أكثر من 350 ألف منخرط، جاءت مشاركته إلى جانب

¹- عميرة عليّة الصغير: مرجع سابق، ص36.

المحاميين والقضاة، وبعض القوى الحزبية الفاعلة في تأطير وتسييس هذا الحراك الشعبي من خلال الدور الذي لعبته قياداته الوسطى والقاعدية في الجهات، إضافة إلى تحول المقدرات الجهوية التابعة للاتحاد إلى ملاذٍ للمحتجين منذ الأيام الأولى للثورة، وأصبحت الأصوات النقابية هي المحرك الأساسي للغليان الشعبي، الداعم لحق الاحتجاج رغم تلكؤ القيادة النقابية، وبقائها صامته لارتباطها الوثيق بخيارات السلطة.¹

هذا الموقف السلبي لقيادة الاتحاد، والتي لم تصدر أي بيان في بداية الاحتجاجات سواء على مستوى رئاسة الاتحاد أم القيادات الجهوية للاتحاد التونسي للشغل، يعكس حجم التناقضات، بل والأزمات التي مر بها الاتحاد قبل الثورة، حتى أن عديد القوى النقابية الفاعلة فيه رأت في الثورة فرصة لإخراج الاتحاد من واقعه المأساوي، ما دفعها إلى المسارعة للانخراط في الاحتجاجات منذ اليوم الأول، حيث انطلقت جل المظاهرات والمسيرات من أمام مقراته، وصدرت جل إضرابات المساندة ومبادرات الدعم عن هياكله، وقادها نقابيون من مختلف الجهات والقطاعات،² فيما اعتبر المؤرخ عميرة الصغير مقابلة السيد أمين عام الاتحاد العام التونسي للشغل مع الرئيس بن علي يوم 13 يناير دليلاً على العزلة التي تعيشها قيادة الاتحاد، وابتعادها عن الحراك الثوري، بل كانت ضده.³

وكان للمحاميين دوراً أيضاً في هذه الثورة، ومنذ اليوم الأول من خلال حضورهم الفعال في الاحتجاجات، والمشاركة فيها إلى جانب بعض القوى الثورية، في تأطير الاحتجاجات ومساندتها، حيث كان المحامون في طليعة القوى المعارضة لنظام حكم

1- نزار شقرون: رواية الثورة التونسية، مرجع سابق، ص23.

2- محمد المنجي عمامي: الحركة النقابية التونسية، مرجع سابق، ص88.

3- عميرة الصغير: الثورة في عيني مؤرخ، مرجع سابق، ص76.

الرئيس بن علي، وبرز نضالهم من خلال الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والجمعية التونسية لمناهضة التعذيب، وقام المحامون بداية الثورة بتصعيد حراكهم، حيث عمدوا إلى تطوير انخراطهم، "من الدفاع عن الموقوفين، والمسيرات الاحتجاجية مساندةً لأهالي القصرين وسيدي بوزيد وقفصة وتونس إلى الإضراب عن المرافعات في جميع محاكم البلاد، الذي تحول في الأخير إلى تمرد واضح ومقصود ضد النظام، والمشاركة في إسقاطه".¹

وخلافاً للعديد من قيادات مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، اتخذت عمادة المحامين موقفاً واضحاً منذ البداية بانحيازها إلى جانب الثورة، إذ لم تكتفِ عمادة المحامين بمناصرة الشعب في ثورته، بل تبنت العمادة رسمياً في مختلف اجتماعاتها مطالب الثوار، وتشهد على ذلك البيانات والتصريحات والعرائض العديدة التي أمضاها مسؤولو العمادة،² ولا نبالغ إذا قلنا أن عمادة المحامين هي من تصدر المشهد الثوري خلال الثورة.

ومن بين القوى الفاعلة التي كان لها دور مميز في هذه الثورة، القضاة من خلال جمعية القضاة، وإن كانت مشاركتهم في الثورة تقل عن المحامين، إلا أن وقوفهم إلى جانب الثورة أعطى رسالة واضحة لهذا النظام، باتساع قاعدة المعارضة، وبالطعن في مشروعيته، ونشير هنا إلى ما تعرضت له جمعية القضاة، من قبل أعوان النظام وزبانيته، وعند اندلاع الثورة كان هؤلاء القضاة أول من أعلن مساندته ودعمه للشعب الثائر.³

1- عميرة الصغير: مرجع سابق، ص80.

2- المرجع السابق: ص 80-81.

3- عميرة الصغير: مرجع سابق، ص82.

إجمالاً يمكن رصد بعض مظاهر مشاركة المنظمات النقابية والجمعيات أثناء الثورة وبعدها في النقاط التالية:

- يعتبر البيان الذي أصدره المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل - سيدي بوزيد - يوم 19 ديسمبر، بعد الأحداث التي شهدتها المدينة يومي 17-18 ديسمبر في مقدمة مواقف مؤسسات المجتمع المدني الداعمة للاحتجاجات التي انطلقت في بداية الثورة، والتي ساهم النظام باستخدامه القوة المفرطة ضد المتظاهرين في اشتعال لهيبها وسرعة انتشارها جغرافياً، بل وفي زيادة سقف المطالب الشعبية من خلال الشعارات التي بدأ يرفعها المحتجون، وفي ظل تسارع الأحداث وتفاعلها أصدر الاتحاد العام التونسي للشغل يوم 28 ديسمبر بياناً أعلن فيه مساندة الاتحاد للاحتجاجات التي شهدتها ولاية سيدي بوزيد. المحامون بدورهم قاموا بتنفيذ إضراب عام في جميع المحاكم يوم 6 يناير احتجاجاً على انتهاكات السلطة المتكررة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها المحتجون، إضراب المحامين يُعد مؤشراً على تطور الأحداث، وتنوع أساليب الاحتجاج من خلال الاعتصامات والإضرابات والوقفات الاحتجاجية، التي كان لمؤسسات المجتمع المدني دور في تنظيمها، أبرزها التجمع النقابي الذي شهدته ساحة محمد علي يوم 8 يناير الذي دعا إليه الاتحاد الجهوي للشغل بتونس العاصمة تضاماً مع سيدي بوزيد، وكذلك تنفيذ المبدعين والفنانين وقفة احتجاجية يوم 11 يناير أمام المسرح البلدي بالعاصمة، ويوماً بعد يوم بدأت رقعة الزيت تتوسع، فالاحتجاجات تصل العاصمة بعد أن كانت مقصورة على ولاية سيدي بوزيد، وسقف الاحتجاجات ارتفع من المطالبة بإحداث إصلاحات اقتصادية، إلى المطالبة بإسقاط النظام، والمجتمع المدني بعد أن كانت مشاركته مقتصرة على الأعضاء المنخرطين

في مؤسساته فقط، بدأت البيانات تتوالى من قياداته للإعلان عن مساندتها ودعمها لهذا الحراك الشعبي.

- المظاهرات والاحتجاجات تنتشر في أغلب المدن التونسية، إضافة إلى توالي صدور البيانات من منظمات المجتمع المدني الداعمة لهذا الحراك الشعبي، اتحاد الكتاب يصدر بياناً يوم 12 يناير يشجب فيه عمليات القتل، كما أصدر في نفس اليوم اتحاد الممثلين بياناً للاحتجاج على ما تعرض له مجموعة من الفنانين على يد قوات الأمن، ومدينة صفاقس تعيش في هذا اليوم اضطراباً عاماً دعا إليه الاتحاد العام الجهوي للشغل، وفي اليوم الثاني ولاية سيدي بوزيد تدخل في إضراب عام لم تشهده المدينة في تاريخها، هذا التطور في الأحداث وتسارعها أعطى مؤشراً على خروج الأمور عن سيطرة النظام، خاصة بعد الإضراب العام الذي شهدته العاصمة يوم 14 يناير.

أما بعد الثورة فقد أصبح المجتمع المدني يضطلع بدور أكبر في عملية الانتقال الديمقراطي التي بدأتها البلاد، ويساعده في ذلك تخلصه من كل القيود التي كانت تفرضها السلطة على مؤسساته قبل الثورة، فالاتحاد العام التونسي للشغل، الذي تأخر بعض الشيء في الإعلان عن مساندة الاحتجاجات التي اندلعت في بداية الثورة، نجد قياداته أصبحت بعد سقوط النظام، في مقدمة القوى الثورية الفاعلة على الساحة التونسية، حيث تقدم الاتحاد يوم 15 يناير بمبادرة لتشكيل لجنة الدفاع المدني لحماية المؤسسات العامة والخاصة، وفرض الأمن في البلاد، كما حرص أيضاً على المشاركة في أول حكومة بعد الثورة وذلك بثلاثة وزراء نقابيين.

- كانت جمعية القضاة والاتحاد العام التونسي للشغل في مقدمة منظمات المجتمع المدني الداعمة للحراك الشعبي المطالب بإسقاط حكومة الغنوشي بعد انسحاب وزراء

الاتحاد العام التونسي للشغل من هذه الحكومة، حيث ساهم النقابيون إلى جانب القوى الثورية الفاعلة في إسقاط هذه الحكومة من خلال الاشتراك في اعتصام القصبي الأول من يوم 20 يناير إلى يوم 27 يناير، وكذلك في اعتصام القصبي الثاني من يوم 27 فبراير إلى يوم 4 مارس.

- وكان للمنظمات النقابية والجمعيات دوراً أيضاً إلى جانب الأحزاب السياسية في تأسيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة التي تكونت 15 يناير 2011، وكان الاتحاد العام التونسي للشغل قد مُثل في هذه الهيئة بـ 4 أعضاء، كذلك عمادة المحامين بـ 4 أعضاء، إضافة إلى المستقلين، وممثلين عن الأحزاب السياسية بـ 3 أعضاء من كل حزب.¹

- مشاركة المنظمات النقابية و الجمعيات في الهيئة العليا للانتخابات التي استحدثت بمقتضى المرسوم 1، عدد 27، المؤرخ في 18 أبريل 2011، وذلك من خلال التمثيل التالي:²

- 1- الهيئة الوطنية للمحامين/ ثلاثة أعضاء.
- 2- الجمعية الوطنية لعدول الإسهاد/ عضو واحد.
- 3- النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين/ عضو واحد.
- 4- المنظمات غير الحكومية المختصة في حقوق الإنسان/ عضوان.
- 5- الإعلام/ عضو واحد.
- 6- الأساتذة الجامعيون/ عضوان.
- 7- ثلاثة أعضاء عن القضاة.

¹- التهامي الهاني: الثورة في تونس 17 ديسمبر، مرجع سابق، ص 86.

²- عبد الواحد المكني: المسار الانتخابي، تونس، دار محمد علي للنشر، ط1، 2012، ص ص 16-17.

- وكان لمؤسسات المجتمع المدني أيضاً دور رقابي مستقل في كل مراحل عملية انتخاب المجلس التأسيسي، ومن أبرز المشاركين:
- أ- مرصد الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.
 - ب- مرصد شاهد لمراقبة المسار الانتخابي.
 - ج- الرابطة التونسية للمواطنة.
 - د- جمعية عنيد من أجل نزاهة وديمقراطية الانتخابات.

المطلب الثالث: مؤسسات المجتمع المدني الاقل مشاركة في الثورة

على العكس من المشاركة الشعبية الواسعة للمنخرطين في مؤسسات المجتمع المدني، من أحزاب سياسية، ومنظمات نقابية، وجمعيات في الثورة، جاءت مواقف أغلب قيادات هذه المؤسسات سلبية تجاه هذه الثورة، إذ لم تشارك حتى بإصدار بيان واحد خلال الأحداث تعلن فيه انحيازها للمطالب الشعبية، مثل بعض الأحزاب السياسية التي لم يكن موقفها واضحاً في بداية الثورة، خاصة ما يعرف بأحزاب الموالاتة، التي كان موقفها سلبياً مقارنة بحركة التجديد، والحزب الديمقراطي التقدمي اللذين كان موقفهما داعماً للثورة.

وإلى جانب الأحزاب السياسية هناك منظمات نقابية غابت عن الثورة، ولم تشارك فيها، ومن أبرز المنظمات التي غابت عن الثورة، اتحاد الفلاحة والصناعة والتجارة، وبما أن النخب التي على رأس هاتين النقابتين هما من رجال الأعمال، الذين ترتبط مصالحهم بالنظام، وبالتالي فهم ليسوا مع نجاح الثورة، حتى أنه تردد في بداية الثورة "بأنه عديد عصابات التخريب كانت ممولة من رجال الأعمال".¹ فالارتباط الوثيق بين النظام ورجال الأعمال، مكن الطبقة البرجوازية من التغلغل في الحزب الحاكم، وجعل

¹- عميرة الصغير: الثورة في عيني مؤرخ، مرجع سابق، ص 89.

منها واجهته السياسية، حتى أنه بعد نجاح الثورة، مُنع المئات من رجال الأعمال من السفر.

كما يعتبر الاتحاد الوطني للمرأة التونسية من المنظمات التي لم تشارك في الثورة، وذلك بسبب علاقته بالسلطة، التي جعلت منه مثلاً لسيطرة الحزب الحاكم، ليس على الحياة السياسية فحسب، وإنما حتى على المجتمع المدني بكل مكوناته.

انخرط الاتحاد في برامج السلطة ومشاريعها منذ عهد بورقيبة، عكس حجم تبعية الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، وارتباطه بالسلطة خاصة في السنوات الأخيرة، وهو ما أثر سلباً على موقفه من الثورة، خاصة على مستوى القيادة التي جعلت الاتحاد يعيش في شبه عزلة عن الأحداث التي تمر بها تونس أيام الثورة.

ولعل الصراع الذي شهده الاتحاد بعد الثورة مباشرة، يكشف حالة الانقسام داخل قيادة الاتحاد المتمثلة في المكتب التنفيذي، من خلال بروز تيار معارض يطالب بإعادة بناء الاتحاد "تقوده أكثر من نصف عضوات المكتب التنفيذي في مواجهة رئيسة الاتحاد وزميلتها من المحسوبيات على الحزب الحاكم".¹

أما المؤسسات التعليمية، وبالرغم من مشاركة الطلاب في الثورة منذ بداية الاحتجاجات وتوسيعهم رقعة الاحتجاجات ضد النظام، لتشمل حتى الجامعات التي شهدت مصادمات بين الطلاب وقوات الأمن، مثل "ما حصل في كلية الآداب في 9 أفريل بتونس، بعد أن دُعي اتحاد طلبة تونس للاحتجاج، وكذلك مع الطلاب في كلية الآداب بسوسة"،² إلا أنه هناك من يضع الاتحادات الطلابية، وكذلك المجالس العلمية للجامعات، ضمن الفئات أو المكونات، التي لم تشارك في الثورة. الأستاذ المؤرخ

¹- بسملة السلامي: المجتمع المدني والنهيات المفتوحة لمسار الانتقال الديمقراطي، الانتقال الديمقراطي في تونس، مرجع سابق، ص 315.

²- نزار شقرون: رواية الثورة التونسية، مرجع سابق، ص 34.

عميرة الصغير يتحدث عن ضعف أو حتى غياب الجامعة التونسية أساتذة وطلبة في الثورة، ويرجع ذلك إلى أسباب عدة أبرزها نجاح النظام بعد السابع من نوفمبر في السيطرة عليها، وتوظيف بعض قوى اليسار منها، لتقييد أي نشاط سياسي في الجامعة، باسم تحييد الجامعة ومحاربة الخطر الأصولي الإسلامي، وكذلك السيطرة على الاتحاد العام لطلبة تونس، والسيطرة أيضاً على المجالس العلمية المنتخبة للجامعات.¹

مع ذلك لا يمكن تجاهل مشاركة الطلاب في المرحلة التي تلت سقوط النظام بعد 14 يناير، سواء كانوا أفراداً أم حتى على مستوى الاتحاد العام للطلبة، وكذلك التحاق قسم من الجامعيين بالحراك الثوري، كمناضلين من خلال مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها نقابة التعليم العالي.

فيما تأخر اتحاد الكتاب التونسيين في إعلان انحيازه للثورة، ولم يحسم موقفه إلا بعد دخوله في صراع أثناء أحداث الثورة، انتهى إلى إرغام رئيسة الاتحاد على الاستقالة بسبب موقفها المساند للنظام أثناء الثورة، حيث قامت الهيئة المديرة للاتحاد بتكليف الدكتور محمد البدوي رئيساً للاتحاد، دون أن يتعرض بيانها للأحداث التي تعيشها تونس، مما أدى إلى غليان في صفوف الأعضاء، حيث تعالت الأصوات داخل الاتحاد، حتى أجبر تحت ضغط الأعضاء إلى إصدار بيان يبين فيه موقفه من الأحداث، وهو ما حدث فعلاً بشكل متأخر يوم 12 يناير 2011.²

أما اتحاد الفنانين التشكيليين، فلم يصدر منه أي بيان أثناء الثورة، وجاء بيانه الأول بعد الثورة هزياً مخيباً لآمال الفنانين.

1- عميرة الصغير: الثورة في عيني مؤرخ، مرجع سابق، ص88.

2- نزار شقرون: رواية الثورة التونسية، مرجع سابق، ص154.

إجمالاً يمكن القول أن مشاركة أغلب مؤسسات المجتمع المدني في المرحلة الأولى للثورة إلى قبل يوم 14 يناير كانت محدودة، لم ترقَ إلى مستوى تطلعات الشعب التونسي، وإلى طبيعة المرحلة التي تمر بها تونس، ولا حتى إلى مستوى المبادئ والأهداف التي قامت من أجلها مؤسسات المجتمع المدني، حتى أن أغلب هذه المؤسسات تعرضت إلى هزات قوية بعد الثورة، انتهت في الكثير منها إلى إعادة بناء هذه المؤسسات واستبعاد القيادات، التي عرفت بمواقفها السلبية أثناء الثورة.

المبحث الثالث

آفاق عمل المجتمع المدني في تونس

أن مساهمة المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة في بناء دولة القانون والمؤسسات التي تعزز المشاركة السياسية من خلال قنوات المشاركة الشعبية، كفيلة بقطع الطريق نهائياً أمام أي محاولة لعودة دولة الاستبداد من جديد.

وهذا يتوقف إلى حد كبير على مدا استفادة مؤسسات المجتمع المدني من المناخ الديمقراطي الذي وفرته ثورة 14 يناير بعد اسقاط المنظومة السياسية والقانونية القديمة التي رفضت الاعتراف بأي دور حقيقي للمجتمع المدني في هذا الإطار فإن الحراك المجتمعي الذي شهدته الساحة التونسية بعد 14 يناير يقودنا إلى تناول الموضوع من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أثر التحولات السياسية في تونس بعد الثورة على مؤسسات المجتمع المدني، **المطلب الثاني:** آفاق النشاط الحزبي في تونس، **المطلب الثالث:** آفاق عمل المنظمات النقابية والجمعيات في تونس بعد الثورة.

المطلب الأول: أثر التحولات السياسية في تونس بعد الثورة على مؤسسات المجتمع المدني

ساهم نجاح ثورة 14 يناير 2011 في انطلاقة المجتمع المدني نحو المشاركة في العملية السياسية، وبدا ذلك واضحاً في الحراك السياسي الذي شهدته تونس بعد سقوط النظام، هذا الحراك جسد الرغبة الواسعة لجميع شرائح المجتمع التونسي في المشاركة السياسية بعد ما يزيد على نصف قرن، تعرض خلالها المجتمع المدني إلى الأقصاء والتهميش من طرف السلطة في تونس، حيث تمكنت مؤسسات المجتمع المدني من ممارسة هذا الحق بعد أن وفرت لها الثورة المناخ السياسي والقانوني الملائم.

وفي مثل هذه الحالة الثورية التي لم تمر بها تونس منذ الاستقلال، عرفت عديد مؤسسات المجتمع المدني هزات عنيفة، خاصة تلك التي اتخذت مواقف سلبية من الثورة، انتهت إلى استبعاد القيادات القديمة، وكذلك إعادة النظر في التوجهات والعلاقات الداخلية.

بعد سقوط النظام مباشرة صدرت عديد التشريعات والإجراءات، التي ساهمت في تمكين المجتمع المدني من الاضطلاع بدوره في المرحلة الانتقالية:
أولاً- تعطيل العمل بالدستور الصادر عام 1959:

كان تعطيل الدستور هو الخطوة الأهم في عملية التأسيس للانتقال الديمقراطي، التي أقيمت عليها تونس بعد سقوط النظام، للمضي قدماً في عملية التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بما يلتقي وتطلعات الشعب التونسي الذي قام بهذه الثورة.

ثانياً- إلغاء قانون الأحزاب السياسية الصادر عام 1988:

للقطع مع الشرعية التي قام عليها النظام السابق التي فرضت واقعاً سياسياً، احتكر فيه الحزب الحاكم الحياة السياسية، قاطعاً الطريق على أي أمل في إمكان التداول السلمي للسلطة كأحد أسس النظام الجمهوري الذي تعرض للخرق السافر، بل إن هناك تيار فقهي يقبل بالإلغاء الضمني للدستور، ومن أبرز رواد هذا التيار الأستاذ هشام بن موسى الذي يعتبر أنه تم إلغاء الدستور التونسي منذ سنة 1975، بمقتضى التتقيح الدستوري، الذي أسند إلى الرئيس الحبيب بورقيبة الرئاسة مدى الحياة.¹

وبمجرد صدور المرسوم عدد 87 في سبتمبر 2011 لتنظيم الأحزاب، شهدت الساحة السياسية نشاطاً غير مسبوق للأحزاب السياسية، وبدأ ذلك واضحاً من خلال إقبال التونسيين على العمل السياسي، والانخراط في الأحزاب السياسية، حتى وصل

¹- رشيدة النفير: التنظيم الانتقالي للسلطة في تونس، تونس، دار الطائر للنشر، ط بلا، 2011، ص18.

عدد الأحزاب بعد الثورة مباشرة إلى أكثر من 100 حزب، بالإضافة إلى هذا الانفجار في عدد الأحزاب، انتعشت الأحزاب القائمة قبل 14 يناير، والتي رفضت بإصرار مهادنة النظام السابق، وتقديم التنازلات التي كان يطالبها بها لتمكينها من مجال أوسع للنشاط.¹

ثالثاً- صدور حكم قضائي بحل حزب التجمع الحاكم:

وبهذه الخطوة التي أدت إلى اختفاء الحزب المسيطر على المشهد السياسي التونسي، أصبحت الفرصة متاحة أمام الأحزاب جميعها للمشاركة في العملية السياسية دون استثناء.

ولعل قراءة نتائج انتخابات المجلس التأسيسي التي جرت في 23 أكتوبر عام 2011، كأول انتخابات تجري في تونس بعد الثورة، والأرقام التي تحصلت عليها بعض الأحزاب، خاصة التي كانت محظورة في عهد الرئيس السابق بن علي؛ تجيز القول إن هذه هي المرة الأولى التي تتحقق فيها إرادة الناخب التونسي في ظل تعددية حزبية حقيقية، وليست صورية، بعد التخلص من حزب التجمع الحاكم .

رابعاً- ولأجل تعزيز استقلالية عمل المجتمع المدني بعد الثورة، صدر المرسوم 87 في 24 سبتمبر سنة 2011، لتنظيم الأحزاب السياسية، وصدر أيضاً المرسوم 88 لتنظيم الجمعيات، وكلا المرسومين 87-88 يمثلان نصين مختلفين عن سابقيهما، "حيث ضمن الفصل الأول من "مرسوم عدد 87 حرية تأسيس الأحزاب والانضمام إليها، والنشاط في إطارها، وتدعيم حق منظمات المجتمع المدني وتطويرها والحفاظ على استقلالها".²

¹- معتز القرقروري، منير السعداني: التنظيمات السياسية والمدنية، مرجع سابق، ص4.

²- معتز القرقروري، منير السعداني: مرجع سابق، ص16.

وإلى جانب الأحزاب السياسية شهدت عديد مؤسسات المجتمع المدني الأخرى تطوراً مهماً بعد الثورة، حيث شهد "المجال المدني انتعاشه غير مسبوقه لعدد من المنظمات التي كانت تخضع للتضييق من قبل النظام كجمعية النساء الديمقراطيات،¹ فيما دخل الاتحاد الوطني للمرأة التونسية في صراع حاد من أجل التخلص من بقايا حزب التجمع، الذي سطا على هذه المنظمة، وجعل منها أداة لخدمة سياساته ومصالحه الخاصة، وبشكل عام يمكن القول إن الحركة الجمعياتية عرفت نشاطاً وانتعاشه بعد ثورة 14 يناير، حيث قدمت آلاف الملفات لأجل إنشاء الجمعيات.

خامساً- تشجيع عمل مؤسسات المجتمع المدني من خلال تنظيم الدعم المالي للأحزاب السياسية والجمعيات الذي أصبح في مقدمة المشاكل التي تواجه المجتمع المدني، خاصة بعد تولي الرئيس بن علي السلطة عام 1987.

فالأستاذ معتز القرقروري يرى أن المرسوم عدد 87 المتعلق بتنظيم الأحزاب، جاء لإعادة النظر في الأحكام المالية في محاولة لإضفاء نوع من المرونة عليها، ودعم عنصر الشفافية والقطع مع المنظومة السابقة، التي عملت على الحد من مصادر تمويل الأحزاب السياسية، بتعلة الخوف من المال الأجنبي، والحفاظ على السيادة الوطنية،² وفي هذا السياق بين الفصل 17 من المرسوم عدد 87 موارد التمويل المالي للأحزاب السياسية، فيما أكد الفصل 21 على حق الأحزاب السياسية في التمتع بالتمويل العمومي، وجرم المرسوم عدد 87 التمويل الأجنبي للأحزاب السياسية، كما لم يغفل المرسوم 88 المتعلق بالجمعيات الأحكام المالية المتعلقة بالجمعيات.

¹- بسملة السلامي: مرجع سابق، ص 314.

²- معتز القرقروري، منير السعداني: التنظيمات السياسية والمدنية، مرجع سابق، ص 32-33.

يمكن القول إن التحولات التي مرت بها تونس بعد الثورة كان لها الأثر الواضح في النهوض بالمجتمع المدني، وإحداث انفراجة في العلاقة بين مؤسساته والدولة.

المطلب الثاني: آفاق النشاط الحزبي في تونس

لقد تفاجأ الكثيرون من سرعة سقوط النظام في تونس، وتهوي كل مؤسساته السلطوية، التي فرضت واقعاً قانونياً وسياسياً وقد كان حرم المجتمع المدني من القيام بأي دور في الحياة السياسية طوال فترة حكمه.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه: هل المجتمع المدني بكل مكوناته يمتلك القدرة على التأثير في العملية السياسية بعد الثورة؟ بمعنى: هل مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية مؤهلة للعب دور فعال في بناء دولة القانون والمؤسسات التي تضمن للمجتمع المدني حق المشاركة السياسية، ويكون بالفعل صمام الأمان لكبح جماح السلطة، ومنع تغولها في المستقبل حتى لا تعود الدكتاتورية من جديد؟

الأحزاب السياسية باعتبارها من المكونات الفاعلة في المجتمع المدني، حرصت منذ اللحظة الأولى على الانخراط في عملية الانتقال الديمقراطي، التي بدأت في تونس بعد سقوط النظام مباشرة، ولكن هذا الحضور والمشاركة في العملية بكل مراحلها تعرضت للنقد، وحملت الأحزاب السياسية الكثير من الأخطاء في هذه المرحلة.

أمين عام حزب البعث الدكتور: عثمان بلحاج عمر في لقاء أجرته معه صحيفة التونسية، حمل فيه الأحزاب السياسية المتنفذة التي تدير المشهد السياسي في تونس إعاقاً برامج التنمية، والتشغيل، والاستقرار الأمني، وعمق التجاذبات السياسية.¹

1- عثمان بلحاج: في حوار اليوم، جريدة التونسية العدد 169، تاريخ الصدور 12_ جوان_ 2012.

إذ هناك من انتقد فتح الباب أمام حرية تكوين الأحزاب السياسية بعد الثورة، حيث تسببت الزيادة غير المسبوقة في الأحزاب بإرباك المشهد السياسي بشكل عام. العميد السابق للمحاميين، الأستاذ: منصور الشفي في مقال له بصحيفة الشعب، حمل رئيس الحكومة قائد السبسي مسؤولية إغراق الساحة السياسية طيلة الفترة التي سبقت الانتخابات بأحزاب كثيرة تسببت بحسب رأيه في فوضى سياسية عارمة.¹

فيما اعتبر أستاذ القانون بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تونس المنار الدكتور: محمد شفيق صرصار، تجاهل الفصل 6 من قانون 1988، المتعلق بنظم الأحزاب السياسية سبب التضخم الكبير في عدد من الأحزاب بعد الثورة، مشيراً إلى أن هذا التضخم المصطنع للأحزاب السياسية يعتبر وفق بعض معايير الشفافية الانتخابية نوع من الغش الانتخابي.²

إذاً تواجه الأحزاب السياسية في المرحلة القادمة امتحاناً صعباً وأمامها فرصة للنجاح أو الفشل كما قال الدكتور: عثمان بلحاج عمر في اللقاء المشار إليه، والنجاح يتطلب من هذه الأحزاب إجراء عملية نقد ذاتي للخروج من حالة الضعف التي تعاني منها أغلب هذه الأحزاب، وذلك بالاستفادة من التجارب السابقة قبل الثورة، أو في المرحلة الحالية التي شاركت فيها في ظل تعددية حزبية حقيقية هي الأولى التي تخوضها الأحزاب السياسية في تونس، إلا أن هذه الفترة القصيرة بحسب رأي الأستاذ مروان الديماسي تعكس غياب الحكمة داخل عدد كبير من الأحزاب التي تقدم نفسها بدائل ديمقراطية خارج أحزابها، في حين أنها على حد قوله، تعاني من العجز الديمقراطي داخلها، فضلاً عن أن جل الأحزاب ظلت عاجزة عن تجديد مشروعيتها

¹- منصور الشفي: منصور الشفي يكتب مبادرة الباجي قائد السبسي، جريدة الشعب، تونس، العدد 1146، بتاريخ 4 فبراير 2012.

²- محمد شفيق صرصار: الحكومات الانتقالية، الانتقال الديمقراطي في تونس، مرجع سابق، ص31.
(La transition démocratique en Tunisie, Etat des lieux, Diwen Editios, 2012).

داخل أحزابها بسبب تمسك القيادات بموقعها ورفض كل محاولات التداول،¹ وكثيرة هي السلبيات والمشاكل التي ظلت تلازم الأحزاب السياسية منذ نشأتها، ومرشحة للاستمرار معها في المستقبل مالم تفكر الأحزاب بشكل جدي في الخروج منها أبرزها:

- 1- مركزية اتخاذ القرار داخل الأحزاب السياسية.
 - 2- ضعف الثقافة الديمقراطية في العديد من الأحزاب السياسية بسبب التصحر السياسي الذي كان ينتهجه النظام السابق.
 - 3- افتقار أغلب الأحزاب السياسية لميزة التواصل مع المواطن أفقدها ثقة الناس حتى صارت أحزاب نخب فقط.
 - 4- عدم قدرة الأحزاب السياسية على تبني مشروع وطني واضح، يرتقي إلى مستوى تطلعات المواطن التونسي.
 - 5- ظاهرة تغليب المصالح الحزبية والجهوية على المصلحة الوطنية داخل بعض الأحزاب السياسية، حيث "إن نزعتهم السياسية الضيقة أدت بهم إلى الزيغ عن المبادئ الأصلية للأحزاب، واضعين خلفهم المصلحة العليا للبلاد".²
 - 6- التأثير السلبي لرجال الأعمال (أصحاب رؤوس الأموال) على عمل الأحزاب السياسية، وهذه الظاهرة موجودة حتى في الديمقراطيات المتقدمة.
- بالإضافة إلى ذلك تستدعي الفترة المقبلة السعي نحو تحقيق جملة من الخطوات، أهمها:³

1- أحمد السوسي، وآخرون: في الثورة والانتقال والتأسيس، تونس، منشورات مجمع الأطرش، ط1، 2012، ص88.

2- محمد صالح الحديري: رئيس حزب العدالة والتنمية، في حوار اليوم، جريدة التونسية، العدد 170، بتاريخ 13 جوال 2012.

3- أحمد السوسي، وآخرون: في الثورة والانتقال والتأسيس، مرجع سابق، ص ص84- 85.

1- ضرورة اختزال المشهد الحزبي وإنهاء التماهي بين الأحزاب السياسية.

2- وجوب فك الارتباط بين الأحزاب والمنظمات التي كانت في السابق ملاذاً بسبب القيود التي كانت مفروضة من قبل النظام على الأحزاب السياسية في السابق.

مع ذلك لا يمكن تجاهل النقلة النوعية التي شهدتها الأحزاب السياسية بعد الثورة، التي تعد مؤشراً على قدرتها إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني الأخرى على المشاركة في العملية السياسية بشكل بناء، خاصة بعد النجاح الذي حققته في خوض أول تجربة ديمقراطية، تنافست خلالها الأحزاب السياسية في ظل تعددية سياسية حقيقية في انتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011.

إذ يعتبر أستاذ القانون الدولي بجامعة سوسة الدكتور أحمد السوسي التفريق بين السلطات كمبدأ رئيسي في تنظيم السلطة، وضمانة محورية لترشيدها، وحاجزاً دون تغول سلطة على أخرى، واحترام التوازنات الأساسية بين جميع السلطات ضماناً للحقوق والحريات خاصة العامة منها.¹

فالأحزاب السياسية مطالبة في المستقبل كغيرها من مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، بالحفاظ على المبادئ والأسس الدستورية للجمهورية التونسية، التي أرست دعائمها ثورة 14 يناير، إذا ما أرادت أن تضلع بدوراً فاعلاً، بعد تخلصها من نظام الحزب الواحد الذي احكم سيطرته على المشهد السياسي التونسي لأكثر من نصف قرن.

وسوف يساعد انفتاح الدولة على المجتمع المدني والاعتراف بدوره المتزايد الأحزاب السياسية على القيام بدورها في تفعيل المشاركة السياسية، بتثقيف المواطنين ودفعهم نحو المشاركة الإيجابية والفعالة في عملية صناعة

1- أحمد السوسي، وآخرون: مرجع سابق، ص35.

القرار والرقابة على تنفيذه، حيث انها في ظل الفضاء الإعلامي أصبح بإمكانها الاتصال المباشر بالمواطن والتأثير على الراي العام، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية.

إضافة إلى مساهمتها مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى ومن خلال الدور التربوي الذي يقوم به المجتمع المدني، بإمكانها ايضاً تزويد المجتمع بالمهارات وانكفأت التي بإمكانها ان تلعب دوراً فاعلاً في نجاح عملية التنمية، وتعزيز الاستقرار الذي يضمن عدم الاخلال بمبدئ التداول السلمي على السلطة.

المطلب الثالث: آفاق عمل المنظمات النقابية والجمعيات في تونس بعد الثورة

لا يمكن تجاهل أهمية الدور الذي أصبحت تقوم به المنظمات النقابية والجمعيات في الدول المتقدمة تجاه تعزيز الاستقرار، وعملية التنمية، بل صار إشراك مثل هذه المنظمات في عملية إدارة الشأن العام دعامة أساسية لشرعية نظام الحكم، وضمانة لاستمراريته أيضاً، وبعد ثورات الربيع العربي، التي انطلقت شرارتها من تونس، أصبحت الفرصة متاحة أمام المنظمات النقابية، والجمعيات في الوطن العربي، للمشاركة في صناعة القرار، والرقابة على تنفيذه.

أعطى المرسوم عدد 88، المتعلق بتنظيم الجمعيات، دفعة غير مسبوقة لهذه المؤسسات المدنية، للاضطلاع بدورها في المستقبل، بعد أن تخلصت من هيمنة السلطة، ووصايتها، حيث لا يمكن التفكير في بناء دولة ديمقراطية، مالم يتم إشراك المجتمع المدني في عملية صناعة القرار، وعلى المستويات كافة.

والملاحظ أن أغلب المنظمات النقابية، والجمعيات، التي كانت موجودة قبل الثورة، فضلت الدخول في مراجعة شاملة، للتخلص من رواسب الماضي، إضافة إلى

المشاكل التي كانت تعيق عملها قبل الثورة لتكون في مستوى الآمال التي يعلقها عليها الشعب التونسي بعد ثورة 14 يناير.

ونشير هنا مثلاً إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي يعتبر من أبرز المنظمات النقابية، السبّاقة في هذا الاتجاه، حيث أظهرت القيادة الجديدة للاتحاد، المنبثقة عن مؤتمر طبرقة 2011، حرص الاتحاد على مواصلة العمل من أجل تحقيق أهداف الثورة، حيث أكد الأمين العام للاتحاد الأستاذ حسين العباسي، في كلمة له بمناسبة الذكرى 66 لتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، نشرتها صحيفة الشعب على دور الاتحاد في إحداث التوازن في البلاد، حتى لا تترك فرصة لأي طرف، أو مجموعة لتمارس الدكتاتورية على الأقلية، مضيفاً أن الاتحاد سيكون المعبر عن مصالح الشعب التونسي، وحامي ثورته، وبأن أهداف الثورة أمانة في عنق الاتحاد العام التونسي للشغل، وحرص الاتحاد على العمل مع باقي مكونات المجتمع المدني الأخرى، ومع كل من يحمل نفس الهموم للحفاظ على أهداف الثورة.¹

تجدر الإشارة إلى أن تونس شهدت حراكاً بعد 14 يناير، ساهم في ظهور عديد المنظمات، والجمعيات من حيث العدد والنوع، وكذلك الاختصاص، ورغم حداثة النشأة لهذه الكيانات المولودة بعد الثورة، إلا أن ذلك لا ينفي أنه كان لعدد من مكونات المجتمع المدني دور فعال في تغيير الأحداث، كذلك لا يمكن نفي أهمية مختلف المنظمات، والجمعيات، التي سهرت على إنجاح كافة مراحل العملية الانتخابية، إما بالمشاركة في عملية المراقبة، أو التدريب، أو التكوين، والتأطير والتوعية.²

1- حسين العباسي: كلمة بمناسبة ذكرى تأسيس الاتحاد، جريدة الشعب، العدد 1163، بتاريخ 28 يناير 2012.

2- عبد اللطيف: عنوان المقال في ظل طغيان السياسي على المدني، جريدة الصباح: <http://www.Turess.com/assabah/71876>.

إن نجاح العمل النقابي والجمعياتي يستلزم من الجميع توحيد الجهد، والتنسيق بين مختلف مؤسسات المجتمع المدني، للتغلب على كل المعوقات، والمشاكل، التي تعود في جزء كبير منها إلى سياسة النظام الإقصائية التي مارسها في السابق تجاه المجتمع المدني.

وفي هذا السياق أكد عميد المحامين الأستاذ شوقي الطيب في أول حوار له أجرته معه صحيفة الشعب على أهمية الدور الذي سوف تضطلع به عمادة المحامين إلى جانب الاتحاد العام التونسي للشغل، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، في الحراك المجتمعي الذي تعيشه تونس، مضيفاً أن هذا الدور سوف يتعزز بمكونات جديدة من المجتمع المدني الذي شهد بحسب رأيه طفرة محدودة انعكست إيجابياً عليه من خلال هذا الكم الهائل من الجمعيات الحديثة النشأة، سيفرز مكونات سيكون لها شأن مثلما كان الأمر متعلقاً بالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والاتحاد العام التونسي للشغل.¹

وبالتوازي شهدت الحركة الطلابية نشاطاً غير محدود، لتصحيح مسارها الذي تعثر في العقود الأخيرة، وذلك ضمن حراك مجتمعي، عرفتته مكونات المجتمع المدني، بعد نجاح الثورة، للارتقاء بعمل مؤسساته، بعد سنوات من الأقصاء والتهميش، التي فرضها النظام السابق عليه.

وعن دور الطلاب في لقاء له مع صحيفة الشعب تحدث ماهر الحنين، عضو المكتب التنفيذي للمؤتمر 18، الذي عقد بعد الثورة، عن ضرورة تجديد قيادة الاتحاد، والهياكل، لتحويله إلى منظمة ديمقراطية لكل الطلاب، لنشر قيم الديمقراطية، والمواطنة، والمشاركة السياسية للطلبة في الشأن العام، مؤكداً أنه سيكون للجامعة

¹ - شوقي الطيب: حوار جريدة الشعب، العدد 1163، بتاريخ 28 يناير 2012.

دور في عملية البناء إلى جانب مكونات المجتمع المدني الأخرى، مثل الفضاء النقابي، والفضاء الإعلامي، وكذلك الثقافي.¹

وهذا لا يعني أنه ثمة توافق أو إجماع بين المنظمات النقابية والجمعيات وحتى الأحزاب السياسية حول الثورة والعمل من أجل تحقيق أهدافها التي جاءت من أجلها. الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، كان من بين مؤسسات المجتمع المدني التي لم تعلن وقفها إلى جانب الثورة، وظل على هذا الموقف بعد سقوط النظام، حتى أنه شهد صراعاً مريعاً بداخله بين القوى المحسوبة على النظام السابق، التي ظلت تسيطر على هذه المنظمة طوال فترة حكم الرئيس السابق بن علي، والقوى الثورية، التي تريد تصحيح مسار الاتحاد، وتطهيره، ممن شوّهت صورته، وقمن بتحريف مساره، وتحويله إلى أداة في يد النظام.

وفي هذا السياق يمكن القول إن المؤتمر الذي عقدته اللجنة المركزية للاتحاد يوم 25 مارس سنة 2011 يُعد نقطة تحول هامة في مسيرة الاتحاد التصحيحية تجاه استعادته لدوره الطبيعي، هذا التوجه من خلال تأكيد المؤتمر في بيانه على "ضرورة استقلالية المنظمة، وتخليصها من كل هيمنة خارجية، مهما كان مصدرها".²

إجمالاً يمكن القول إن التحدي الذي يواجه المجتمع المدني في المستقبل يكمن في مناعة مؤسساته، وقدرتها على القيام بأدوارها كاملة، حيث إنه وبقدر ما تتوفر فيه من نقاط القوة للمجتمع المدني في تونس التي تجعل منه مصدر قوة للدولة وضمانة لاستقرارها، بل ومحفزاً لتقدمها بعد الثورة، فإن تحقيق ذلك مرتين وإلى حد كبير بتوافر جملة من الاشتراطات، نذكر منها:

1- ماهر الحنين: حوار، جريدة الشعب، العدد 1165، بتاريخ 11 فبراير 2012.

2- بسملة السلامي: المجتمع المدني والنهيات المفتوحة لمسار الانتقال الديمقراطي، الانتقال الديمقراطي في تونس، مرجع سابق، ص319.

- 1- أهمية تصحيح العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، والتي كانت في السابق تركز قوة الدولة، وإضعاف المجتمع المدني، مثل حل حزب التجمع، وفك ارتباط المجتمع المدني بالدولة، والحزب الحاكم سابقاً، حسب رأي الأستاذة بسمة السلامي أحد المحاور الرئيسية لعملية الانتقال إلى الديمقراطية.¹
- 2- تجسيد الديمقراطية على صعيد الممارسة العملية داخل مؤسسات المجتمع المدني.
- 3- أهمية التنسيق والاتصال بين مؤسسات المجتمع المدني لتفعيل دور المشاركة السياسية وتعزيزها، حتى تقطع الطريق نهائياً على أية محاولة في المستقبل لجعل الدستور الجديد غطاءً ورمزاً لاستبداد جديد، يتم التلاعب بنصوصه التشريعية تماماً مثلما حصل مع الدستور السابق، الذي تحول في عهد الرئيسين بورقيبة، وبن علي إلى سيف مسلط على المجتمع المدني.

¹- بسمة السلامي: مرجع سابق، ص 331.

الخاتمة

يكاد يكون هاجس الخوف من المجتمع المدني السمة الأبرز التي لازمت نظام الحكم في تونس، لفترة ليست بالقصيرة، اذ مثّل هذا النظام نموذجاً للدول العربية الوصائية، حيث لا يُسمح فيها المجتمع السياسي ونتيجة حرصه على احتكار كل وسائل تأطير المجتمع؛ لمنع ظهور أي أطر فاعلة في البلاد سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم ثقافية، خارجة عن طوعة، من شأنها الحد من سلطة الدولة وتغولها.

وهو ما لمسناه في هذا البحث، حيث تعرض المجتمع المدني بعد السابع من نوفمبر إلى حالة إنكار من طرف السلطة لدوره في المشاركة السياسية، مما عكس حالة التضارب بين الخطاب الرسمي الذي ظل يكرر دعمه ومساندته لقيام المجتمع المدني، بل وحرصه على إشراك مؤسساته في إدارة الشأن العام في جمهورية الغد، والواقع الذي يعيشه المجتمع المدني وهو يتعرض لمزيد من الإقصاء والتهميش، حيث لم يحدث تغيير السابع من نوفمبر، أي انفتاح من السلطة على المجتمع المدني، وغياب أي مظهر من مظاهر الديمقراطية، التي تجسد المشاركة الشعبية في العملية السياسية.

كما تبين لنا أيضاً أن النظام لم يكن جاداً في إحداث أي إصلاحات في بنية النظام السياسي القائم تستجيب في الحد الأدنى لمطالب الشعب، التي جعلت من بن علي الرئيس الوحيد، الذي لم يفهم مطالب شعبه إلا بعد 23 عاماً من حكمة، ما حرم المجتمع المدني من التمتع بأي هامش من الحرية تمكنه من العمل بشكل مستقل عن تدخل الدولة، حيث حكم بن علي تونس بنفس الدستور، وبنفس الحزب، وبذات الشخوص والمنظومة التي حكم بها سلفة بورقيبة الشعب التونسي.

وعلى الرغم من صدور قانون الأحزاب السياسية عام 1988، ومن بعده قانون الجمعيات عام 1992، ظل الحزب الحاكم المحتكر الوحيد للسلطة طوال حكم الرئيس السابق بن علي، بعد أن أطلق له العنان لفرض واقع جديد، خلت فيه الساحة السياسية من أي قوى اجتماعية، أو سياسية فاعلة، بإمكانها التأثير على المشهد، وتقوم بدور المعارضة الحقيقية.

لقد تأكد في هذا البحث وبما لا يدع مجالاً للشك عدم التزام النظام السياسي بالأسس والمبادئ الجمهورية للدولة التونسية التي ضمنها دستور عام 1959، التي يأتي حق المشاركة الشعبية في مقدمتها من خلال قنوات المشاركة السياسية.

خلاصة القول أن البحث انتهت إلى حقيقة مهمة، وهي أن المجتمع المدني في تونس لم يكن له دور في المشاركة السياسية طوال فترة الرئيس السابق بن علي، ولم يكن له إلا الوجود الشكلي فقط، إذا ما استثنينا العدد المحدود من بعض المكونات التي حاولت الوقوف في وجه تغول الدولة و سطوتها على المجتمع المدني، مثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ونقابة المحامين، وجمعية القضاة، وبعض الأحزاب مثل حركة التجديد، والمؤتمر من أجل الجمهورية، أما باقي مؤسسات المجتمع المدني فقد كانت في مجملها أدوات في يد النظام بعد أن نجح في تدجين قياداتها، خاصة تلك التي خرجت من رحم السلطة بعد السابع من نوفمبر.

نتائج البحث:

لقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:-

1- انحراف نظام الحكم في تونس خلال فترة حكم الرئيس السابق بن علي، بالعملية السياسية عن مبادئ الجمهورية، التي تقوم على مبدأ التداول على رئاسة الدولة، عندما قام الرئيس بن علي عام 2002 بتعديل نص الفصل 39 من الدستور، وألغى

مجدداً تحديد إمكان تجديد الترشح، وجعلها غير محدودة كما فعل بورقيبة عام 1975 لتعديل الدستور، وإقرار الرئاسة مدى الحياة.

2- لم تكن لدى النظام الرغبة السياسية الكاملة للقيام بإصلاحات ديمقراطية حقيقية من شأنها أن تفسح المجال أمام المجتمع المدني للمشاركة السياسية.

3- صدور العديد من التشريعات والقوانين التي حالت دون ظهور مؤسسات جديدة، والتضييق على نشاط المؤسسات القائمة.

4- عدم توافر الأرضية المناسبة التي من شأنها تدعيم عمل مؤسسات المجتمع المدني بالشكل الذي يضمن لها القيام بوظائفها بكل فاعلية.

5- نجاح النظام في تدجين عديد القيادات من مؤسسات المجتمع المدني، أضعف قدرة هذه المؤسسات على القيام بدورها في المشاركة السياسية، وجعل وجودها شكلياً فقط، إذا ما استثنينا العدد المحدود من بعض المكونات التي فشل النظام في احتوائها مثل الرابطة التونسية للحقوق الإنسان ونقابة المحامين، جمعية القضاة، وبعض الأحزاب السياسية.

6- تحكم النظام السابق في قنوات التمثيل الشعبي من خلال تكريس نظام الحزب الواحد، الذي تسبب أيضاً في الخلط بين المؤسسات الحزبية، والمؤسسات الدستورية.

7- الازدواجية في تعامل النظام مع مكونات المجتمع المدني المختلفة من أحزاب سياسية، ومنظمات نقابية، وجمعيات، بحسب مواقفها، وعلاقتها بهذا النظام، الذي يخشى أن تتحول أي من هذه المؤسسات إلى منافس حقيقي له.

8- احتكار النظام لوسائل الإعلام أفقد المجتمع المدني ميزة التواصل مع مختلف شرائح المجتمع التونسي، بالإضافة إلى حرمان بعض مؤسسات المجتمع المدني من

القيام بدورها التوعوي والتثقيفي في مجال المشاركة السياسية، الذي يتوقف جزء كبير منه على وسائل الإعلام.

9- عانت مؤسسات المجتمع المدني في تونس عديد المشاكل الداخلية، أبرزها غياب الممارسة الديمقراطية داخل أغلب مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك المشاكل الخارجية التي تسبب فيها النظام السابق، نذكر منها مثلاً وليس حصراً تحكم النظام في مصادر التمويل المالي لمؤسسات المجتمع المدني، واعتماده في كثير من الحالات على تجفيف مصادر التمويل لبعض المؤسسات التي لا يرغب في نشاطها، إضافة إلى الملاحظات الأمنية لبعض قيادات المجتمع المدني.

التوصيات:

أولاً- ضرورة دعم مؤسسات المجتمع المدني حديثة العهد بالعمل في نشاط العمل النقابي والجمعياتي، وتذليل الصعوبات كي تستطيع الاضطلاع بدور أكبر في المستقبل.

ثانياً- إعادة الثقة بين الدولة والمجتمع المدني، بحيث تسمح الدولة المتمثلة في المجتمع السياسي، للمجتمع المدني من إعادة بناء مؤسساته بعيداً عن أسلوب الترويض والتهديد، الذي كان ينتهجه النظام السابق لاحتواء مؤسسات المجتمع المدني.

ثالثاً- تطوير مؤسسات المجتمع المدني للارتقاء بها، وتفعيل دورها في المشاركة السياسية، وألا تنحصر وظيفتها في تنظيم الاعتصامات، والاحتجاجات، ليكون المجتمع المدني صمام الأمان لاستقرار الدولة ومناعتها، والوقوف في وجه أي قوى تحاول إعادة دولة الاستبداد من جديد.

رابعاً- إحياء مؤسسة الوقف، والتي تم تعطيل دورها بشكل كامل بعد الاستقلال، إذ لا يمكن تجاهل أهمية نظام الوقف، كونه مصدر قوة للمجتمع و الدولة معاً، وقدرته على توفير المجال المشترك، الذي يعزز العلاقة بين الطرفين، لما يقوم به من أعمال ضمن الإطار التعاوني التكاملي مع الدولة مثل الزكاة والوقف والصدقات لعمل الخير وخدمة الآخرين، حيث تساهم هذه الأنشطة والمبادرات التي يقوم بها نظام الوقف في المجتمع بتخفيف أعباء هذه الخدمات عن الدولة.

خامساً- انفتاح المجتمع المدني على الإعلام حتى يساهم في التأسيس لفضاء الحرية، الذي يمكن مؤسسات المجتمع المدني من القيام بدورها التوعوي والتثقيفي للأعضاء المنخرطين في هذه المؤسسات، ولترسيخ مبادئ حقوق الإنسان، وتحويلها إلى ثقافة يومية للخروج من حالة السلبية التي ساهم فيها النظام السابق بحكم سيطرته على وسائل الإعلام.

سادساً- ضرورة تحييد عمل المنظمات النقابية والجمعيات عن العمل الحزبي والسياسي، حتى لا تقع في طائلة التجاذبات السياسية.

المصادر والمراجع

أولاً- الكتب:

- 1- أحمد السوسي وآخرون: في الثورة والانتقال والتأسيس، تونس، منشورات مجمع الأطرش، ط1، 2012.
- 2- أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000.
- 3- الأمين اليوسفي: الحركة النقابية بتونس، صفاقس، تونس، دار محمد علي للنشر، ط1، 2011.
- 4- البشير السالمي: شرعية الثورات ضد أنظمة الطغاة، تونس، شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، ط1، 2012.
- 5- التهامي الهاني: الثورة في تونس 17 ديسمبر 2010، والدور الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، ط1، 2011.
- 6- الحبيب الجنحاني وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دار الفكر بدمشق، ط1، 2003.
- 7- الشيباني بن بلغيت: الأوقاف في تونس منذ تأسيس وزارة الأوقاف إلى الاستقلال الوطني 1943-1956، صفاقس، تونس، دار نهى، ط1، 2008.
- 8- الطاهر لبيب وآخرون: المجتمع المدني، صفاقس، تونس، صامد للنشر والتوزيع، ط1، 1991.
- 9- المولدي الأحمر: في الثورة من منظور علم الاجتماع السياسي، fine art print (ط1، 2011).

- 10- الهادي التيمومي: خدعة الاستبداد الناعم في تونس، صفاقس، تونس، دار محمد علي للنشر، ط1، 2012.
- 11- الهادي التيمومي: تونس في التاريخ من جديد، صفاقس، تونس، دار محمد علي للنشر، ط1، 2011.
- 12- برهان غليون: بناء المجتمع المدني العربي، دور العوامل الداخلية والخارجية، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، لبنان مركز دراسات العربية، ط1، 1992.
- 13- حسن توفيق إبراهيم: النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دارستها، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005.
- 14- حسن سلامة: العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر مع الإشارة للجمعيات الأهلية، الإسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2006.
- 15- رافع بن عاشور: المؤسسات والنظام السياسي بتونس، مركز النشر الجامعي، ط2، 2009.
- 16- رشيدة النفير: التنظيم الانتقالي للسلطة في تونس، تونس، دار الطائر للنشر، ط بلا، 2011.
- 17- رضا خمam: الجمعيات في تونس، تونس، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر، ط1، 1999.
- 18- زهير المظفر: جمهورية الغد الأسس والأبعاد، تونس، منشورات المطبعة الرسمية، ط بلا، 2002.

- 19- سالم كرير: التنظيم السياسي والإداري التونسي في جمهورية الغد، تونس، مكتبة المنار، ط11، 2010.
- 20- سعد الدين إبراهيم: المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1992
- 21- صالح المازقي: ثورة الكرامة- الثورة والدولة، تونس، الدار المتوسطة للنشر، ط1، 2011.
- 22- ———: ثورة الكرامة، تونس، الدار المتوسطة للنشر، ط1، 2011.
- 23- صايل زكي الخطابية: مدخل إلى علم السياسة، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
- 24- عاطف صالح الرواتبي: أي نظام سياسي لتونس ما بعد الثورة، تونس، دار محمد علي للنشر، ط1، 2011.
- 25- عبد الرزاق مختار: الدستور الصغير في التنظيم الوقتي للسلطات، تونس، دار محمد علي للنشر، صفاقس، ط1، 2011.
- 26- عبد القادر زريق المخادمي: الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني "الفوضى البناءة"، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2007.
- 27- عبد الواحد المكني: المسار الانتخابي، صفاقس، تونس، دار محمد علي للنشر، ط1، 2012.
- 28- عزمي بشارة: المجتمع المدني رؤية نقدية، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000.
- 29- علي الكنز: وعي المجتمع بذاته، دار توبقال للنشر، المغرب، الدار البيضاء، ط1، السنة بلا.

- 30- علي عباس مراد: فتحي محمد البعجة، المجتمع المدني والديمقراطية في ضوء تجارب التحديث والتنمية العربية، بنغازي، دار الإبداع للنشر والتوزيع، ط1، 2005.
- 31- عمارة بن رمضان: الربطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، صفاقس، دار محمد علي للنشر، ط1، 2011.
- 32- عمر أحمد قدور: شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1997.
- 33- عميرة عليّة الصغير: الثورة في عيني مؤرخ، تونس، المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، ط بلا، 2011.
- 34- كريم بقرادوني: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1992.
- 35- محمد العروسي: فتحي العياري، الاتحاد العام التونسي للشغل أورييس، ط بلا، 2005.
- 36- محمد المنجي عمامي: الحركة النقابية التونسية بين ثقل الموروث واستحقاقات التأقلم، تونس، ط بلا، 2011.
- 37- محمد بو زقرو: الأنظمة السياسية والدساتير التونسية، المنستير، تونس، مطبعة فرشيو، ط بلا، 2011.
- 38- محمد مختار العرباوي: خطنا السياسي، تونس، ط بلا، 2009.
- 39- معتز القرقوري، ومنير السعيداني: التنظيمات السياسية والمدنية، صفاقس، تونس، دار محمد علي للنشر، ط، 2012.
- 40- منصف المرزوقي: إنها الثورة يامولاي، تونس، الدار المتوسطة للنشر، ط1، 2011.

- 41- نزار شقرون: رواية الثورة التونسية، تونس، دار محمد علي، ط1، 2011.
- 42- نعمان أحمد الخطيب: الموجز في النظم السياسية، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 1999.
- 43- وفاء كاظم الشمري: المجتمع المدني وإشكالية التكوين والعلاقات بالدولة والمؤسسات الدولية، طرابلس: دار الأكاديمية للطباعة والتأليف والنشر، ط1، 2008.
- 44- هالة اليوسيفي: التنمية في تونس النموذج والآفاق ما بعد الثورة، تونس، دار محمد علي للنشر، ط1، 2011.

ثانياً- الدوريات:

- 1- إبراهيم البيومي غانم: نظام الوقف والمجتمع والدولة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، السنة(23) العدد266، 2001.
- 2- اسماء نويرة، وآخرون: الانتقال الديمقراطي في تونس: (La transition démocratique en TunisieM Etat des lieux، Diwen Editios، 2012).
- 3- أمينة هكو: الظاهرة النقابية والجمعية في بلدان المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة(31) ع (353)، (يوليو/2008).
- 4- باقر سليمان النجار: المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة (29)، ع (238)، أبريل 2007.
- 5- حسن كريم: الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة(27)، ع(309)، 2004.
- 6- حسين علوان البيج: المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، مجلة المستقبل العربي، ع(233)(9-1997).

ثالثاً- الرسائل العلمية:

- 1- أمين محفوظ: حرية تكوين الأحزاب السياسية دراسة مقارنة للنظامين التونسي والجزائري، رسالة نيل الشهادة المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية بسوسة، 1991.
- 2- زياد السعداوي: مفهوم المجتمع المدني في تونس، رسالة لنيل الشهادة المعمقة في العلوم السياسية، جامعة تونس، 1997.
- 3- عاطف عاتي: الأحزاب السياسية في تونس، رسالة ماجستير، تونس كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تونس، 1996.
- 4- عبد العزيز الجزيري: مشروعية السلطة في الأنظمة السياسية العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة تونس المنار، 2002.
- 5- محمد مزام: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تونس المنار، 2009.
- 6- قمر بيداني: الجمهورية في تونس، رسالة ماجستير، جامعة سوسة، 2004.
- 7- وسام المك: انتخابات أكتوبر 1999 الرئاسية والتشريعية في تونس، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في القانون العام والمالي، جامعة 7 نوفمبر، قرطاج، كلية العلوم القانونية والمالية والاجتماعية، 2001.

رابعاً- الصحف:

- 1- حسين العباسي: كلمة بمناسبة ذكرى تأسيس الاتحاد، جريدة الشعب، العدد 1163، بتاريخ 28 يناير 2012.
- 2- شوقي الطيب: حوار جريدة الشعب، العدد 1163، بتاريخ 27 يناير 2012.

3- عثمان بلحاج: في حوار اليوم، جريدة التونسية، العدد 169، بتاريخ 12 يوليو 2012.

4- ماهر الحنين: حوار، جريدة الشعب، العدد 1165، بتاريخ 11 فبراير 2012.

5- محمد صالح الحديري: رئيس حزب العدالة والتنمية، في حوار اليوم، جريدة التونسية، العدد 170، بتاريخ 13 يوليو 2012.

6- منصور الشفي: عنوان المقالة، منصور الشفي يكتب مبادرة الباجي قائد السبسي، جريدة الشعب، العدد 1164، بتاريخ 4 فبراير 2012.

خامساً- المطبوعات والنشرات الرسمية:

1- الاتحاد العام التونسي للشغل: الديمقراطية والتنمية والحوار الاجتماعي، تونس، ط2، 2006.

2- زين العابدين بن علي: خطب بيانات كلمات، الجزء التاسع المطبعة الرسمية التونسية، 1996.

سادساً- شبكة المعلومات الدولية:

1- البشير الحامدي: الحوار المتمدن:

<http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid133134&t=3>.

2- الهادي الخلفي: الحوار المتمدن، (العدد 2008:2460):

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=152756>.

3- ايمن عبد الوهاب: المجتمع المدني العربي السمات العامة ومتطلبات التفعيل،

موقع الأهرام الرقمي 1 أكتوبر، 2008:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=222174&eid=15>.

4- حازم الأمين: اتحاد الشغل قاد الثورة وهادن السلطة، مجلة الحياة تونس 18 مارس 2011:

<http://www.Turess.com/a7fajrnews/46484>.

5- عبد اللطيف: في ظل طغيان السياسي على المدني، جريدة الصباح:

<http://www.Turess.com/assabah/71876>.

6- علي عبدو محمود: الثورة التونسية الأسباب... عوامل النجاح... النتائج، مقال:

<http://www.Turess.com/a7wasat/16728>.

7- د. محمد عابد الجابري: عوائق بنيوية أمام التحول الديمقراطي:

<http://www.elaph.com/NewsPapers/2005/4/52913.htm#sectionarchive=NewsPapers#sthash.g7SDrhMD.dpf>.